الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العالي و البحث العلمـــي

جـــامعـــــــة منتـــوري قسنطينـــــــة
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا

رقـــم التسجيل : .....
الرقم التسلسلـــي :.....

مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية

دراسة ميدانية بمنطقة عين الصحراء

بمدينـة تقـــرت

مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع فرع علم الاجتماع الحضري

إعـــداد الطالبـــة:
بولعشب حكيمة
إسماعـــيل

إشـــــراف:
الدكتور : بن السعـــــدي

لجنة المناقشة:
.....

1. الدكتور / عبـد الحميـد دليمي - أستاذ محاضر - رئيسا - جامعة قسنطينة.
2. الدكتور / ابن السعدي إسماعيل - أستاذ محاضر و مقررا - جامعة قسنطينة.
3. الدكتورة / عـرفـة يمينـــة - أستاذة محاضرة - عضوا- جامعة قسنطينة.

تاريخ المناقشة:

السنـة الجـامعيـة : 2006 – 2007

المقدمة

المقدمة :

إن التغير حقيقة بديهية في الحياة و قد يأخذ أشكالا عديدة ومتفاوتة ، فقد يكون ثورة وقد يتخذ صورة إصلاح ، وهو ليس بالضرورة تطور أو تمدن ، وعليه فالتغير من غير التنمية يحدث تلقائيا في كل اتجاه سواء أردنا أم لم نرد .

بينما التنمية هي التغير الإرادي للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا الى الحال الذي ينبغي أن يكون عليها آجلا ، والتنمية هي تطور من حيث انتقالها بالمجتمع من طور الى طور ، كما انها تمدن حيث تحتوي داخلها على اتجاه التحول من ما هو تقليدي الى ما هو احدث ، فالغرض من التنمية هو تهيئة لبيئة تمكن الإنسان من التمتع بالحياة والعيش برفاهية ، على اعتبار العنصر البشري عنصر حاسم في تنفيذ البرامج التنموية تخطيطا وأداء .

إن المدينة فضاء متميز هندسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، والإنسان هو الذي يشغل هذا الفضاء بكل تجلياته وتناقضاته . والاهتمام بتوفير الجوانب المادية للحياة في المدينة كما هو شائع غالبا ما يكون على حساب العناية بالحاجات الإنسانية غير المادية التي كثيرا ما تكون سبب في ظهور مشاكل اجتماعية تعطل من عملية التنمية .

والمدن في الجنوب لها خصوصيتها وتاريخها وثقافتها ، فالعمران بها يخضع لعوامل الطبيعة الصحراوية ، سواء في التوزيع والتجهيز والبناء إذ نجد القصر نواة المدينة الصحراوية ، لكن أصبحت هذه الأقاليم مفتوحة على جميع التغيرات ومستقرا لمختلف الخلفيات الاجتماعية والثقافية وأصبحت مجالا لظهور أشكال عمرانية لاتختلف عن تلك الموجودة في الشمال خاصة بما يتعلق بمشاريع البناء الجماعي التي لاتجد في الغالب تقبلا اجتماعيا وثقافيا من السكان .

هذه الوضعية التي تجعل الكثير من البرامج التنموية الحضرية تحول دون تحقيق مجتمع صحراوي حضري فهي تصطدم بالكثير من المعطيات الطبيعية والبيئية والثقافية بهذه المجتمعات .

ويحاول البحث والدراسة الراهنة الوقوف على أهم المشكلات التنموية والحضرية بالمدينة الصحراوية مع التركيز على مدينة تقرت وذلك بدراسة احد بلدياتها وتتضمن معالم الدراسة خمسة فصول نظرية وأربعة فصول تطبيقية وتتمثل في :

الفصل الأول : يتضمن موضوع الدراسة وطرحه في إشكالية الى جانب تحديد أسباب اختيار الموضوع وأهميته والأهداف المرجوة من دراسته وكذلك تضمن الإطار المفاهيمي للدراسة حيث حدد مفهوم التنمية ومفهوم التخطيط الحضري والعمراني ثم التعريف الابتدائي لمفهوم التنمية الحضرية بالإضافة الى تحديد مجالات التنمية الحضرية واهم مشكلاتها .

الفصل الثاني : تضمن هذا الفصل مفهوم التخطيط وأهميته في التنمية الحضرية الى جانب تحديد مجالات التخطيط الحضري من حيث التخطيط للخدمات كما تناول الأهداف الاجتماعية للتنمية والتخطيط الحضري بالنسبة للمجتمع .

الفصل الثالث : بما أن المجتمع المدروس مجتمع حضري صحراوي له خصائصه ومميزاته وبالوقوف على هذه الحقائق تضمن هذا الفصل الحديث عن خصائص المجتمع الحضري الصحراوي وذلك بعرض خصائص المجتمع الحضري بصفة عامة وخصائص المجتمع الريفي ، على اعتبار المجتمع الحضري الصحراوي تطبعه صفة الصحراوية الى جانب هذا تضمن الفصل البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الصحراوي وفي الأخير أهم مشكلات هذا المجتمع والتي تقف وتحلل لنا وضعيته كمجتمع متميز .

الفصل الرابع : وتناولنا فيه مجالات التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية وبما أن الموضوع يدور حول مشكلات التنمية بهذه المجتمعات تناولنا في هذا الفصل التنمية الحضرية والمرافق والخدمات التعليمية والصحية الى جانب التنمية الحضرية في مجال السكن والإسكان والتنمية في مجال النقل والمواصلات للوقوف على وضعية هذه المرافق والخدمات للمنطقة الصحراوية .

ما الفصل الخامس النظري والأخير فتمحور حول تنمية المجتمعات الحضرية في الجزائر ومجالاتها و مشكلاتها وهذا من خلال التطرق إلى إستراتيجية التوازن الإقليمي العمراني

ثم تحديد مجالات التنمية في التجمعات الحضرية بالجنوب وفي الأخير تم تحديد مشكلات وعوائق تنمية المدن الجنوبية .

أما الفصل السادس وهو أول فصل تفتح به الدراسة الميدانية وتناول فيه مجال الدراسة الميدانية العام من خلال الخصائص العامة لمدينة تقرت وتناولت فيه نشأة المدينة وموقعها والخصائص الطبيعية إلى جانب الخصائص الاجتماعية والتي تتضمن مراحل النمو السكاني ومراحل النمو العمراني للمدينة ثم تم تحديد الخصائص العمرانية والأنماط السكنية ، إلى جانب ذلك تضمن الفصل التنمية في مجال الإسكان بمدينة تقرت .

الفصل السابع : ويتعلق بالمجال الخاص للدراسة الميدانية تناولنا فيه التنظيم المجالي لبلدية النزلة وهذا من خلال التطرق إلى نشأة وتطور بلدية النزلة ثم تطور النزلة وتقسيمها العمراني إلى جانب التطرق إلى الخصائص الاجتماعية للبلدية والمرافق والتجهيزات التعلمية والصحية والنقل ثم تحديد بعض مشكلات التنمية بالبلدية .

الفصل الثامن : وهو فصل الإجراءات المنهجية للدراسة وتناولت فيه تعريف لمجال تطبيق العينة ، ثم تحديد طريقة اختيار العينة وتوضيح ذلك بجدول يبرز المساكن التي تم معاينتها والتطبيق عليها . إلى جانب هذا تضمن الفصل المنهج وأدوات البحث والملاحظة والمقابلة والاستمارة ولتي تم استعمالها في الميدان للوقوف والوصول إلى نتائج البحث .

الفصل التاسع : تضمن هذا الفصل تحليل البيانات والجداول التي احتوتها أسئلة الاستمارة وذلك من خلال تحليل البيانات الخاصة بالبيانات الشخصية ثم استعمالات السكن إلى جانب تحليل البيانات المتعلقة بالعلاقات الجوارية والمجالية وبيانات الخدمات التعلمية الحديثة والنقل في تحليل البيانات المتعلقة بالجانب الاقتصادي لنصل في الأخير إلى تحليل البيانات المتعلقة بالآراء واتجاهات المبحوثين هذه المحاور التي مكنتنا من خلال تحليلها من الوقوف على أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع المدروس لنصل من خلالها إلى الفصل الأخير المتضمن نتائج البحث أو نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها وذلك من خلال مطابقتها لفروض الدراسة وأهدافها ثم الوصول إلى اقتراح حلول لمشكلة الموضوع والوقوف على بعض التوصيات التي خرجت بها من الدراسة الميدانية لموضوع الدراسة

أ- الإشكاليـــة.

ب- أسبـــاب اختيـــار الموضـــوع..

جـــ- أهمية الدراسة.

د- أهداف الدراسة.

هـــ- الفروض و المؤشرات.

الإشكـــاليـــــــة

أ- الإشكالية /

لقد ظهرت التنمية إثر عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية معقدة سادت العالم . فأصبحت بذلك التنمية بأبعادها هدف تسعى إليه معظم المجتمعات ووسيلة أساسية يمكن من خلالها تحقيق التقدم للدول والرفعة للمجتمعات وكذا الرفاهية للشعوب .

والتنمية الحضرية من الاختبارات التي تتبناها المجتمعات الإنسانية لتطوير أوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، فمن خلال التنمية وبانتهاج أساليبها المختلفة ووسائلها المتعددة يمكن للمجتمعات المتخلفة اللحاق بركب التقدم الذي أصبح سمة من سمات هذا العصر .

ولقد كان لتطور المجتمعات الغربية أثر كبير في بلورة وتحديد مصير شعوب العالم الثالث التي ما فتئت أن سارعت إلى تبني أنماط متباينة من التنمية السائرة في هذه الأخيرة واتخاذها كنماذج يجب اقتفاء أثارها بغية تحصيل التطور المماثل في شتى الميادين .

فالثابت اليوم أن التنمية الحضرية في المجتمعات الحضرية تصاحبها الثغرات في البناء الاجتماعي وينشأ فيها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية جديدة وترتبط بها مشكلات اقتصادية واجتماعية وحضرية متعددة لعل من أهمها حدوث خلل في العلاقات الاجتماعية وعجز المؤسسات القائمة في المدينة عن تقديم الخدمات المتعلقة بالإسكان والمواصلات والتعليم والصحة[1] ، وظهور الأحياء المتخلفة إلى جانب أزمة السكن بسبب الهجرة نحو المدن . ومشكلات نقص التخطيط والتنسيق وغيرها من المشاكل الحضرية التي حالت دون وجود حلول رغم المجهودات التي يبذلها المختصون والمسؤولون في هذه البلدان ، الأمر الذي من شأنه تحويل المدينة من بيئة للإشعار الحضاري إلى بيئة للتدهور الاجتماعي .

[1] علي الحوت : أسس التنمية والتخطيط كلية العلوم الاجتماعية ص 18

والجزائر كواحدة من هذه البلدان التي تشهد في الآونة الأخيرة معظم مدنها انتشار وتفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والايكولوجية التي أصبحت تؤثر على جهود المسؤولين وحياة أفراد المجتمع الحضري . هذه الأزمة الحضرية التي أدت إلى النمو الغير مخطط وهذا ما نلاحظه في الواقع من خلال النقص الواضح في المرافق والخدمات الأساسية إلى جانب تظهور البيئة الفيزيقية ومشكلات الإسكان والتلوث والنقل ، وفوضى التوزيع هذه للمرافق والتجهيزات بالمجال الحضري مشكل قائم لحد اليوم رغم ما تضعه تجارب وبرامج التنمية من استراتيجيات وسياسات تخطيطية لتنظيم المجال باعتباره حاجة من حاجات الإنسان وله أهمية مرفولوجية للمدينة .

ونتيجة للنمو الغير مخطط تتجه أغلب المدن الجزائرية نحو الارتباك في عمل المسؤولين كغياب التنسيق والتنظيم إلى جانب وجود معارضة للتغيرات التنموية من طرف الفئات المحافظة التي تسعى إلى نشر روح المقاومة للتغيير الجديد وذلك بما يلائمها من التغيرات المتعلقة بعاداتها وتقاليدها وبنائها الاجتماعي وثقافتها .وبهذا فإغفال مثل هذه الأوضاع قد يؤدي إلى ركود التنمية الحضرية وعدم القدرة على التحكم في الموقف المخطط له .

ويعتبر المجتمع الحضري الصحراوي واحد من المجالات المدرجة في اهتمامات التنمية الوطنية بأبعادها الاجتماعية والعمرانية تواجه مشاريع التنمية فيها العديد من المشكلات ترتبط بالأوضاع المميزة لهذا المجتمع وظروفه البيئية والتنظيمية ، فمن خلال الزيارات العديدة التي قمت بها من مارس 2003 حول موضوع التغير في هذا المجتمع توصلنا إلى انه يتجه نحو التغير لكن ليس بالضرورة هو تغير موجه ولان المجتمع الصحراوي مجتمع تقليدي تمثل فيه القصور نواة المدينة الصحراوية ولسكانه عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم ، فكل تغير بالنسبة لهم هو ثقافة جديدة لا تتماشى وقيمهم الاجتماعية ، حتى انه لازالت بعض البنايات الحديثة من البناء الجماعي شاغرة وهذا لكون سكان هذه المناطق يحبذون البناء الفردي للحفاظ على علاقات الجيرة التي تجمعهم وغيرها من العادات و التقاليد ، وكل هذا راجع لكون هذه المناطق قليلة الانفتاح على العالم الخارجي

هذا لايعني بان المناطق الصحراوية لا تصلح لان تكون مناطق حضرية ، لكن كيف نوازن بين أهداف التنمية الحضرية والمطالب الاجتماعية في هذا المجتمع ، وذلك أن عملية التنمية لاتتم في فراغ وإنما تتم في إطار اجتماعي عام ، هذا بالإضافة إلى أن كل عمليات التنمية الحضرية ليست في نهاية الأمر إلا وسيلة لتحقيق أهداف التغير الاجتماعي

وترتبط دراستنا هذه بمجتمعنا بالجنوب الجزائري من خلال تناولنا لواحدة من مدنه (ثقرت) وما حققه مجتمعها من بعض الانجازات التنموية رغم تخلف هذا الأخير عن ركب التطور والتحضر ، مما يعني عدم فعالية التنمية الحضرية وخططها في إحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وعمرانية وهذا ما يدفع إلى طرح جملة من التساؤلات والتي ستكون بمثابة محاور أساسية لهذا الموضوع :

- فما طبيعة المشكلات التي تواجه عملية التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية ؟

ويتفرع هذا التساؤل إلى أسئلة فرعية :

- هل يرجع ذلك لعدم تكفل التنمية الحضرية بالجانب الاجتماعي لمجتمع المدينة ؟
- هل يرجع ذلك لعدم اعتبار خطط التنمية لثقافة المجتمع المعني وعدم إشراك أفراده في إعداد خطط التنمية ؟

ب – أهمية الموضوع :

إن المجتمع الصحراوي مجتمع تقليدي يعكس الثقافة الجزائرية ، هذا الأخير تعرض إلى التغير، وحسب جولاتنا الميدانية الماضية من مارس 2003 لاحظنا ظهور أنماط ونماذج عمرانية حديثة في إطار التنمية الحضرية ، لكنها أنماط لا تتماشى وثقافة هذا المجتمع .

وبما أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالإنسان وإشباع حاجاته المادية والمعنوية فجاءت هذه الدراسة من أجل تحسيس القائمين بالتنمية والتخطيط بأهمية المشاركة الشعبية في وضع البرامج التخطيطية التي هي انعكاس لحاجات الفرد وذلك من خلال محاورته ودمجه في المشاريع التنموية وإحداث تفاعل بينه وبين ماهو جديد في محيطه .

إضافة إلى ذلك فإن تجارب تنمية المجتمع في الدول النامية وخاصة في محاولات إحداث التغير الحضاري قد نبهت الأذهان إلى أهمية العوامل الثقافية في تقبل المجتمع أو رفضه

برامج ومنجزات التنمية ، ولذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار أهمية التأثير الثقافي لبرامج ومشروعات التنمية وما يحويه هذا الإطار الثقافي من عادات وتقاليد والعرف السائد إلى جانب قيم المجتمع واتجاهاته .

جـــ- أسباب اختيار الموضوع :

من خلال استطلاعنا لمجتمع مدينة تقرت في مارس 2003 اتضح رغبة أفراد هذا المجتمع العيش في الحديث مع المحافظة على عاداتهم وتقاليدهم وعدم مبالاة المخططين بالجانب الاجتماعي وقيم أفراد هذا المجتمع جعلهم بعيدين عن واقعهم ، فرفضهم مثلا للبناء العمودي يعد مشكلا وعليه لما لا نبني مجتمعا من نمط واقع التقليدي مع تطويره في قالب حديث بحيث يصبح وسطا ملائما صحيا واجتماعيا واقتصاديا ، عوض أن نستورد تصميما سبق وأن طبق في مجتمعات تختلف عن قيمنا الثقافية والاجتماعية فرفضهم إذن هو إهمال دورهم كمواطنين في محاكاة مشاكلهم و المشاركة في حلها .

- نقص الدراسات و البحوث في هذه المجتمعات .

د – أهداف البحث :

عادة ما يضع الباحث نصب عينيه مجموعة من الأسئلة يسعى للحصول على الإجابة عليها ، وتحدد الأسئلة أهداف البحث و قد يكون هدف البحث عاما أو محددا و يقود تحديد الهدف إلى صياغة الفروض و إلى طريقة اختيارها.

و في الحقيقة فإن الهدف الرئيسي في البحث العلمي بل و سبب وجوده هو إضافة أفكار جديدة إلى الأفكار التي بدأ منها الباحث أو اختبار هذه الأفكار ليثري البحث و يراجع و يحدد و يلائم النموذج النظري و يطرح جانب النموذج التصوري، فالبحث الاجتماعي الميداني و الدراسات الحقلية ليست مجرد جمع الوقائع بل محاولة لإضافة جديد يخفف من مشكلات الإنسان و ليزيد فهمه .

و تتمثل أهداف هذه الدراسة في ما يلي:

1- التعرف على مسار التنمية الحضرية في المجتمع الصحراوي في جوانبه الاجتماعية و العمرانية .

2- التعرف على أهم المشاكل التي تواجه التنمية الحضرية في المدينة الصحراوية.

3- الوصول إلى جملة من الاقتراحات على ضوء نتائج البحث و الدراسة .

هـــ- الفرضية ومؤشراتها :

يعتبر الفرض الخطوة الأولى في البحوث التجريبية و التفسيرية و هو لا ينشأ من فراغ أو عدم ،بل من الواقع المعاش و تعمل الفروض على توجيه البحث الوجهة السليمة حيث يشير إلى المتغيرات، و من تمة تفرض صياغة الفرض نوع البيانات المطلوبة و كيفية تحليلها.

و يقصد بالفرض موجهات الدراسة التي يسعى الباحث إلى التحقق من صدقها أو كدبها فالفرض قضية مؤقتة ينطلق منها الباحث و يبدأ منها بحثه بقصد تقصي علاقة ما بين ظواهر معينة و من تم يتعين اختبار هذه القضية في عالم الواقع لإثبات أو رفض هذه القضية المؤقتة ، أو إثبات صدقها أو كدبها فالفرض رأي مؤقت أو قضية مؤقتة تخضع للقياس و التجريب.

و بناء على التساؤلات المطروحة حول موضوع مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية هذا إضافة إلى الأهداف التي وضعت لدراسة هذا البحث و كذا التقارير و الاطلاع في الجوانب المماثلة ، و الاهتمام بجوانب الدراسة لابد من إلقاء الضوء عليها و الخروج بفرضيات تتدرج منها مؤشرات في الجانب العمراني و الجانب الاجتماعي و الثقافي من أجل توضيح الفرضية.

و تتمثل فرضية دراستنا لموضوع مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية في الآتي :

- إن إغفال برامج التنمية الحضرية للجوانب الاجتماعية و الثقافية المميزة للمجتمعات الحضرية الصحراوية في إعداد خططها يؤدي إلى إعاقة تحقيق أهدافها في هذه الجوانب.

هذه الفرضية جاءت من الميدان و الإشكالية و ثقافة المجتمع و على أساس ملاحظات و مقارنات ، و تتمثل مؤشرات هذه الفرضية في :

أ- **الجانب العمراني** :

1- وجود نماذج غير متطابقة و الثقافة المحلية .

2- عدم مراعاة و استعمال المواد المحلية في بناء المساكن ،فخصائص البيئة المحلية تؤثر في بناء المساكن خصوصا بالنسبة لاستخدام مواد البناء حسب أماكن توافرها والبيئة الصحراوية يستعمل فيها لبناء المساكن الطين و استخدام النخيل و القصب مع الطوب و ذلك للوقاية من الحرارة و أشعة الشمس و توفير التهوية .

3- عدم مراعاة علو المسكن في عدد الطوابق خاصة و أن المسكن بالمجتمع الصحراوي يبنى في غالبية الأمر من دور واحد تكون واسعة تتسع لأفراد العائلة المركبة .

4- عدم مراعاة رغبة المستفدين لنموذج المسكن .

ب- الجانب الاجتماعي و الثقافي :

1- التمسك بالعادات و التقاليد و بعلاقات الجيرة المرتبطة بالقرابة .

2- وجود أفراد آخرين في الأسرة أقارب أو أصهار يسكنون مسكن واحد .

3- عدم إشراك المجتمع المعني في إعداد برامج التنمية و عدم استشارته فيها .

4- نقص المرافق و التجهيزات ، وعدم توفر الخدمات الضرورية للمسكن من مياه و غاز و كهرباء.

الفصل الأول

المفاهيـــم و الأطـــر النظريـــة

تمهيد.

1. التنمية الحضرية و المفاهيم المقاربة .
2. المجالات الاجتماعية للتنمية الحضرية.
3. التنمية الحضرية ومشكلاتها.

تمهيد :

إن الحديث عن التنمية يقودنا إلى الحديث عن التغير المقصود في كل مجالات الحياة الإنسانية ، لكونها تتسم بالشمول و التداخل إن هذه العملية أي التنمية هي عملية تحتاج إلى إرادة إنسانية قوية تستهدف التغيير المستمر ،حيث تعتمد على جملة من الشروط الموضوعية التي تقوم على إمكانات مادية بشرية و فنية معينة متعلقة بالمجتمع محل التنمية ليمكن تجسيدها بصورتها الفعلية على أرض الواقع.

1 – التنمية و المفاهيم المقاربة :

1-1. التنمية :

أثار مفهوم التنمية كثير من الجدل سواء على المستوى النظري أو على المستوى الإمبريقي بسبب تعدد مجالاتها ، و لذلك فقد اختلفت التعاريف الخاصة بها باختلاف الاتجاهات و الأهداف التي جاءت من أجلها .

و يشير أجدن" **Agden** " أن هذا المصطلح لا يعني نفس الشيء لدى من يستخدموه في دراساتهم و لقد أدى ببعض الدارسين مثل " **أرين ساندر** " " **A.Sander** " إلى القول في بعض المواقف " إنني سوف لا أحاول إعطاء تعريف محدد و دقيق لهذا المصطلح لكني أفضل أن أترك هذا المصطلح المعني ما يعنيه على حسب ما يريد كل دارس " [1]، و تعتبر التنمية مفهوم عام معنوي يمكن تحديده في المجال السوسيولوجي بأنه عملية دينامية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية الوظيفية في المجتمع و تحدث نتيجة للتداخل في توجيه حجم و نوعية الموارد المتاحة تتكون عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.

- و يقول " **رينيه ريبو** " أن التنمية هي حصيلة التأثير المتبادل من الرصيد البشري غير القابل أصلا للتحويل و الغني بالمصادر غير المستثمرة من البيئة الكلية تستمر في تطورها بفضل إدماج القوى الطبيعية بالفعاليات البشرية[2].

- و يعرف الدكتور" **الجوهري** " التنمية بأنها عملية تنطوي على تغير حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية و النشاط الإنساني (مجالات روحية ، فكرية ، تكنولوجية ، اقتصادية و اجتماعية) و هي في رأيه تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات و الفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو و التقدم ، كما لا يتخلف " **سعد الدين إبراهيم** " كثيرا عن تعريفه لمفهوم التنمية عن الجوهري حيث يعني به اتساق و نمو كل الإمكانيات و الطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل و شامل و متوازن، سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة .[3]

---

[1] نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية .دراسات في اجتماعيات العالم الثالث.الهيئة المصرية للكتاب .الإسكندرية سنة 1976 ص107

[2] وفيق أشرف حسونة : معوقات التنمية في العالم العربي .المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت- لبنان 1981 ص113

[3] محمد عبد المولى : العلم الثالث ونمو والتخلف ، الدار العربية للكتاب سنة 1990 ص75

1-1-1. التنمية من منظور اقتصادي :

يعرف " جاكوب فينر " بانها هدف أسلوب التخطيط الاقتصادي واستغلال الإمكانات المتاحة للمجتمع ، وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع ،فالتنمية هي عمليـــة تستهدف رفع مستوى معيشة الأفراد .

1-1-2 .التنمية من منظور اجتماعي :

التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع مما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي .[1] حسب هذا التعريف نجد أن التنمية وسيلة لتحقيق التوازن على صعيد جميع مستويات التغير الاجتماعي الذي حدث بفعل النمو الاقتصادي وما صاحبه من تحولات مختلفة مست جوانب عدة من حياة الأفراد ، الأمر الذي يستدعي بالضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الفرد من جهة وهذه التحولات من جهة أخرى . فالتنمية بوصفها وسيلة لتحقيق التوافق الاجتماعي هي عملية مقصودة وهادفة لتنمية قدرات الأفراد على التكيف السوي وهذا التغير بما يتطلبه من ضرورة لإشباع حاجاتهم البيولوجية والنفسية والاجتماعية ، ويؤكد ذلك " **محي الدين صابر** " بقوله أن التنمية « هي أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والحياة والعمل عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية . بهذا الأسلوب ، إن لم يكن ذلك الوعي قائما أو تنظيمه وتحريكه إن كان موجودا ... ثم بدعوة من أعضاء البيئة المحلية جميعهم الى المشاركة في التفكير والإعداد والتخطيط والتنفيذ بالنسبة لهم للمشروعات والبرامج الإنمائية » [2] ويتضمن ذلك فضلا عما سبق ذكره نشر الوعي بأهمية التنمية ودورها في تحقيق التطور المرغوب فيه انطلاقا من الإدراك الجماعي للجماهير لأهمية تخطيط البرامج والمشروعات الإنمائية ، ومن ثم ضرورة المساهمة في وضعها وتنفيذها بمعية الهيئات الرسمية التي تمثلها .

---

[1] سميرة كامل محمد التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية رؤية واقعية ص 10

[2] حسن إبراهيم عيد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي – الإسكندرية ص 69

- ويرى عالم الاجتماع الفرنسي " **جابويال لوبرا** " أن التنمية ليست عملية أو ظاهرة اقتصادية صرفة ، وإنما هي مجموعة من الظواهر ذات طبيعة سوسيولوجية ونفسية وبيولوجية بمعنى أن عملية التنمية عملية مركبة ومعقدة في ذات الوقت تحتاج إلى فهم سلوك الأفراد ، وما تقوم بينهم من علاقات ، وما يترتب عن هذه العلاقات من أنظمة تتدخل في تفاعلها وفي تأثيرها على جوانب المجتمع المختلفة [1]

1- 1-3. التنمية من منظور بعض الهيئات الدولية :

أ- تعريف هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة : " التنمية فعل اجتماعي يساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ حيث يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات وعلاج تلك المشاكل وتنفيذ هذه الخطط معتمدين في ذلك على الموارد إذا لزم الأمر عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع المحلي " .

ب- تعريف هيئة الأمم المتحدة : " التنمية هي العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتحقيق التكامل لهذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي ، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين : إحداهما لمساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وثانيها توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساواة الذاتية والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع وهل هذه العناصر أكثر فعالية ".[2]

[1] د/ سعد طه علام : كتاب التنمية والدولة – دار طيبة للنشر وتوزيع التجهيزات العلمية 2003 ص 213

[2] مصطفى زايد : التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962 – 1980) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ص 64

1-2. التنمية الحضرية :

نظرا للمشاكل التي وقعت فيها المدن اليوم من ازدياد كبير في السكان والهجرات الريفية والتوسع العمراني غير المخطط والتخلف الحضاري بشكل عام أنتج خللا في التماسك الاجتماعي وفوضى في التوزيع ، وعجز في التكيف مع التغيرات المتلاحقة ، جاءت برامج التنمية الحضرية من أجل حل والتقليل من أزمة المدينة وعلى هذا الأساس قبل أن يخلص إلى تحديد تعريف إجرائي لبحثنا لابد أن نذكر بأن العلاقة بين التنمية الحضرية والتنمية الاجتماعية علاقة تكاملية .

تنمية المجتمع :

تعرف بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاتهم وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبناءهم اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة في صورة خطة معينة للتنمية ، على أن يتم التنفيذ عملية التنمية في مدة معينة يتم بعدها تقييم عملية التنمية .[1]

التعريف الإجرائي :

التنمية الحضرية هي عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية [2] وهي التغيير الموجه الذي يعتري المدينة من خلال تحسين أحوال المجتمع محل التنمية ، من خلال تسطير برامج تنموية ، يساهم الشعب مع الحكومة في تنفيذها اعتمادا على الإمكانيات المتاحة المادية منها والبشرية والنفسية الملائمة لظروف وطبيعة المجتمع التاريخية ، والثقافية وواقعه المعاصر .

1-3. التخطيط :

يتسم عصرنا الحالي من بدأ حرية العمل إلى التخطيط في كافة الميادين والذي يطلق عليه التخطيط الاجتماعي .

والتخطيط نشاط إنساني ، وأسلوب علمي ووسيلة فنية وأداة إدارية تؤذي إلى التغير الاجتماعي وإلى وضع أفضل اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا ويهدف التخطيط إلى دراسة

---

[1] حسن علي حسن : المجتمع الريفي الحضري المكتب الجامعي الحديث القاهرة ص 305

[2] ماجدة علام : موضوعات في علم الاجتماع الحضري سنة 2000 ص 183

جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدولة أو في الإقليم أو المدينة أو القرية من أجل التحديد الدقيق للبدائل ، واختيار البديل المناسب وبعد الموازنة بين الموارد والحاجات وطبقا للبرامج الموضوعة يقرر المخطط كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف وبصورة تؤذي إلى تحسين الأوضاع وإلى النهوض والتقدم .

و يرى البعض أن التخطيط عموما عبارة عن عملية تعاونية ، و ليس عملية فردية .فهو تعاون على نطاق شامل للمجتمع .و هو تعاون بين النواحي الاقتصادية التقليدية التي تتكلم عن الأرباح و المكاسب، و عن رؤوس الأموال ، و عن الاستغلال و الاستهلاك و ما إلى ذلك .هو تعاون بين النواحي الاجتماعية التي تتحدث عن مستوى معيشة الناس، و عن المساواة ، و عن حرية الفرد، وعن قيمة الفرد في الجماعة. و تعاون بين هاتين الناحيتين ، و بين النواحي الإنسانية البشرية التي تريد أن تتطلع إلى مستقبل زاهر غير مظلم للبشرية ، في المرحلة التي تمر بها .إن التعاون بين النواحي الفكرية في إطار يشمل الدولة بأكملها .و في كثير من الأحيان يشمل العالم أو الأجزاء كاملة من العالم ، هذا التعاون يتحد صورة مكتوبة منشورة يقال عنها خطة[1]

و يعرفه " **جوزيف همز** " بأنه : " عملية إرادية متشابكة تتضمن البحث و المناقشة و الاتفاق و العمل من أجل تحقيق الظروف و الروابط و القيم التي ينظر إليها باعتبارها شيئا مرغوب فيه" [2]

فالتخطيط هو الوسيلة الفعالة لتنسيق الخدمات المطلوبة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو صحية .....

[1] حسين عبد الحميد رشوان –التخطيط الحضري .دراسة في علم الاجتماع . جامعة الإسكندرية ص3

[2] نفس المرجع أعلاه ص4

أ- التخطيط الحضري :

يختلف التخطيط عن أي أشكال أخرى من التخطيط و ذلك لاعتبارات تكمن في التخطيط.

1- يهتم التخطيط الحضري أولا بالموضوعات العامة التي تشمل مجموعة محددة من الأنشطة الحضرية.

2- أنه نشاط يمارس تحت تدريب متخصص.

3- لا يمكن إدراك نتائج معظم الأنشطة التخطيطية إلا بعد اتخاذ قرار التنفيذ بفترة تتراوح من خمسة إلى عشرين عاما مما يجعل عملية التصحيح صعبة .

* إن التخطيط الحضري هو مجموعة من الإجراءات أو التدابير الاقتصادية و الهندسية و التقنية و الصحية الوقائية ، و المعمارية التخطيطية التي تستهدف أهداف محددة سلفا ترتبط بنمو و تنمية المناطق الحضرية ، و ذلك مثل تحديد الإسكان المعقول ، و التوزيع التناسقي المتبادل في المنطقة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و أنواع الإنشاءات استنادا إلى خطط توزيع قوى الإنتاج و إلى الاستخدام الأكثر فعالية لأرض المنطقة و مواردها الطبيعية .

* و يقول " **بتمان**" عن التخطيط الحضري: أن تخطيط المدينة هو تخطيط عام من أجل عمليات تنمية أرض المدينة و يشمل مثل هذا التخطيط الاستعمالات الخاصة لهذه الأرض كما يحدد بالتفصيل مواقع و امتدادات المشروعات العامة و المنشآت الأخرى و يجب أن يصمم هذا التخطيط ليغطي مدة تتراوح بين خمس و عشرون سنة إلى خمسون سنة.

* و عرف " **لويس كيبل** " " **Lewis Keeble** " التخطيط الحضري بأنه علم يتجلى في أسلوب استخدام الأرض ،و إقامة المباني ، و شق الطرق ، و تسيير المواصلات ،كل ذلك يتم بطريقة تكفل تحديد الحد الأقصى العملي في جوانب الاقتصاد و الملاءمة و الجمال.

* و ذهب " **بومسكوف** " إلى أن التخطيط الحضري هو عملية التغيير الاجتماعي التي تتضمن إستراتيجية لمواجهة المشكلات الاجتماعية بأسلوب مصمم بإحكام في الإقليم الحضري بأسره.بحيث يوضع في الاعتبار التغيير الاجتماعي و الثقافي.

* و يضيف " **هالمان** " " **Hillman** " إلى ذلك بأن التخطيط الحضري لا يقتصر على البناء الفيزيقي بل يهتم بالتنمية المتوازنة للمدن و رفاهية سكانها لتدعيم فعاليتهم كما يهتم بالجوار كوحدة صغرى داخل إطار واسع[1] .

* وجعل"**روث جلاس**" "**Ruth Glass** " مهمة التخطيط الحضري العمل على حفظ المغزى العام للتجمع الإنساني ، أو ما يطلق عليه روح المجتمع ، و يقول أن المشكلات الفيزيقية قد تكون أخف و طأة من المشكلات الاجتماعية التي ينبغي به التخطيط الحضري مواجهتها مع إثارة مسائل مثل الشعور بالانتماء و غيرها من القضايا التي تفرضها طبيعة الحياة الحضرية .

ب- التخطيط العمراني :

أصبح للتخطيط العمراني للقرية أو المدينة أهمية قصوى في الوقت الحالي نظرا لما تبين من أثر التخطيط العمراني على الأوضاع الاجتماعية في القرية أو المدينة عامة . فهي تؤثر على كفاءتها الاقتصادية بما توفره من سهولة في نقل السلع و المنتجات ، و على قيمة الأرض بما توفره لها من استخدامات ، و على كفاءة علاقتها الاجتماعية بما توفره من مجتمعات أولية و أمن و أمان للسكان و على الظروف الصحية للسكان بما توفره للمساكن من شمس و هواء.....الخ

و قد أدى تبين أثر التخطيط العمراني في العصر الحديث على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية أن أصبحت مهمة التخطيط العمراني مسؤولية غير قاصرة على المهندسين وحدهم بل توكل إلى فريق من الخبراء تضم إلى جانب المهندسين تخصصات أخرى كالاجتماعين و الاقتصاديين و الصحيين و الجغرافيين[2].

إذن التخطيط العمراني نظرية و ممارسة تخطيط المدن و بنائها و يعتمد على مجموعة من التدابير في الجانب الاجتماعي و الاقتصادي.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان –التخطيط الحضري .مركز الإسكندرية للكتاب 2005 ص55

[2] علي فؤاد أحمد : مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي .دار النهضة العربية.بيروت . لبنان ص 69

2. المجلات الاجتماعية للتنمية الحضرية :

يطول الحديث عن المجالات الاجتماعية للتنمية خاصة و أن هناك عديد من الخدمات و الأعمال تدخل ضمن إطار التنمية ، فهي تتناول الأنشطة الاجتماعية و السلوكية التي تبدل المجتمع .و تتمثل هذه المجالات في الخدمات التدعيمية و هي كل الخدمات التي تقوم على أساس النظرة البعيدة بما يجب أن تكون عليه عمليات التنمية في المجتمع أي تلك التي تعبر عن وجهة نظر المنمي الاجتماعي دعامة لقيام خطة التنمية و لهذه الخدمات التدعيمية وظائف أساسية و جوهرية ، فهي التي يعتمد عليها المخططون الاجتماعيون في وضع خططهم و ذلك مثل الخدمات التعليمية و ا لخدمات الصحية و غيرها من خدمات الضمان.

2-1. التعليم :

يعتبر استثمار التعليم في أي مجتمع أمر مهم و ضروري لتنمية ذلك المجتمع ، و نظرا لأهمية التعليم في تحقيق التنمية و تطوير المجتمعات فإن عددا كبيرا من العلماء تناولوا أهمية التعليم كعامل أساسي في تنمية المجتمعات المتخلفة، و يزودنا التاريخ بأمثلة عن أهمية التعليم في تحقيق التنمية في المجتمعات المختلفة ، و ترجع الوثبة الكبرى التي وثبها اليابان إلى الاهتمام بالتعليم و ذلك مند نهاية القرن19 .فعلى الرغم من فقرها لموارد طبيعية نسبيا إلا أنها تقدمت كثيرا في العديد من الدول ،و حققت شوطا بعيدا في مجالات التنمية و ذلك بفضل اهتمامها بالتعليم أساسا .

و عليه فإن التعليم في أي مجتمع يعتبر مرآة صادقة تعكس و تعبر عن تقدم ذلك المجتمع أو تخلفه ، فهو عنصر جوهري من عناصر التنمية ، و مفتاح رئيسي من مفاتيح ازدهار ذلك المجتمع ، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد ازدادت قدراته الذهنية و إمكاناته على التفكير السليم المنطقي و إمكانات إبداعه بما يؤدي للمشاركة في دفع عجلة التنمية بالمجتمع [1].

و بهذا المعنى تعد الأمية عدو التنمية و معوق أساسي لجهودها ، و هذا ما دفع كافة الدول المتقدمة إلى العمل و مواجهة الأمية و رفع مستويات التعليم في أوساط أبنائها

[1] محمد شفيق : التنمية و المشكلات الاجتماعية .المكتب الجامعي الحديث .الإسكندرية ص150

باعتباره أحد مقومات التنمية ، و عليه فالمؤسسة التعليمية التوجيهية التوعوية لأفراد المجتمع تعد مجالا هاما في مجال التنمية لذا عملت برامج التنمية الحضرية على تطوير هياكلها .

2-2. الصحة :

إن المدن تنمو وتتقدم بتقدم تكنولوجيا الطب فالمستوى الصحي للسكان يؤثر تأثيرا كبيرا على قدراتهم الإنتاجية ومن ناحية أخرى فإن بناء المستشفيات الضخمة ذات التخصصات المختلفة إنما يعد مظهرا من مظاهر الحياة الحضرية .[1] ومنه نستنتج بأن درجة التقدم في المجال العلمي والتكنولوجي الصحي يقتضي بالضرورة إحداث تغير في نسق القيم والعلاقات الاجتماعية ، ومن ثم التفاعل وعليه يجب التكيف مع المستجدات الحديثة عن طريق دور التنمية الاجتماعية .

ومنذ فترة ليست طويلة وعمليات التطوير الدائمة تدب خطاها وكان لابد أن يكون التطوير سريعا ومجديا في المجتمع وأن يواكبه تطور سريع في النواحي الصحية التي تعتبر هامة ومسؤولة إلى حد كبير في انخفاض معدل الوفيات وانخفاض معدل الخصوبة نتيجة انحصار نمط الأسرة الممتدة والتحول إلى نوع العلاقات الاجتماعية لعمل الحافز نحو تكوين الأسرة النووية .

3- التنمية الحضرية ومشكلاتها :

تعتبر عملية التنمية قضية معقدة ومتشابكة الجوانب ، تختلف معوقاتها في عديد من الأبعاد المتداخلة فلها خصائص مختلفة ولكنها مترابطة متداخلة يعمل بعضها من خلال بعض ويؤثر بعضها في بعض ، ومعوقات التنمية أو تحديات التقدم ومظاهر التخلف متعددة ومتباينة تبعا لظروف كل مجتمع وخصائصه وإن كنا نود أن نؤكد أن هذه المعوقات ليست على درجة واحدة الأهمية والتأثير في عملية التنمية ، فإن لها أوزانها نسبية متفاوتة الثقل فيما يتعلق بدرجة هذا التأثير فقد يصل تأثير بعضها إلى حد الإعاقة الكاملة لعملية التنمية وقد يكون لبعضها مجرد دور المساهمة مع غيرها في هذه الإعاقة وبدرجة طفيفة وعموما يمكن أن نشير إلى أهم هذه المعوقات ديموغرافية كانت أو

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية دراسة في علم الاجتماع الحضري الإسكندرية ص 236

اجتماعية وثقافية وإدارية وحتى اقتصادية والمقصود بالمعوقات العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية وتحول دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها فالمعوقات تعني اتجاها سلوكيا سلبيا ، وتتمثل أهم مشكلات التنمية الحضرية بما يلي :

3-1 .العوامل الديموغرافية :

من المعروف جليا أن دول العالم الثالث تتميز بنمو الديموغرافي كبير تسبب في وجود كثافة عالية سكانية جدا ، الشيء الذي أدى بالضرورة إلى عدم إمكانية تحقيق توازن بين الموارد المتاحة والإنتاج من جهة ومتطلبات هذه الكثافة من جهة أخرى وتبعا لذلك انتشرت العديد من المشاكل الاجتماعية كسوء التغذية وقلة العلاج ونقص فرص التعليم والتكوين والعمل والسكن ... إلخ وتعتبر سريعة متزايدة في معظم هذه الدول يلغي أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فيما تجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المختلفة ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل وبمعدلات كبيرة تفرق الزيادة السكانية [1] كما أن الزيادة السكانية في الدول المتخلفة تعد كأحد معوقات التنمية .

فلذلك فإن عملية التنمية تقتضي تسطير برامج تنموية تقابلها برامج في تنظيم وتحديد النسل هذا إلى جانب محاولة إستثمار الطاقات البشرية خاصة الشباب إلى أقصى حد ممكن في تنمية بعض الجوانب الأساسية التي تتطلبها الظروف الخاصة بالمجتمع محل التنمية .

3- 2 العوامل الاجتماعية :

من أهم العوائق الاجتماعية التي تعيق التنمية نذكر منها النظم الاجتماعية السائدة كنظام الملكية والقرابة ، والنظام السياسي ، وكذا الصراع ضد التغيير فبالنسبة للأول نجد أن النظم الاجتماعية خاصة منها التقليدية تعتبر من أهم معوقات عملية التنمية فمن ذلك نظام الملكية والقرابة ، حيث أن رفض الأهالي للهيئات الحكومية وعدم السماح لهم بتنفيذ البرامج التنموية المسطرة التي تمس ممتلكاتهم يؤذي في الغالب إلى تعطيل وإلغاء هذه البرامج إلى جانب أنه يحول دون محاولة تسطير برامج أخرى في أي مجالات التنمية .

[1] أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية – المفهومات الأساسية – نماذج ممارسة . المكتب الجامعي الإسكندرية 2002 ص 57

إلى جانب ذلك يمكننا القول أن النظام السياسي باعتباره احد أهم الأنظمة الاجتماعية الحساسة يلعب دورا أساسيا في عرقلة عملية التنمية ، كما يمكن أن يلعبه في دفع عجلتها إلى التقدم و ذلك انطلاقا من التخطيط السليم من جهة أولى ، و التكامل و التنسيق من جهة ثانية و كذا عدم تجاهل المشاركة الفعلية في برامج التنمية فعلى اعتبار أن النظام السياسي هو المسؤول الأول عن تجسيد مثل هذه الإجراءات فهو الذي يسمح بالتخطيط الصحيح الهادف إلى تحقيق تنمية فعلية صحيحة التوجيه بحيث تخدم مصالح العامة من المجتمع ككل ، انطلاقا من ضرورة التكامل بين كل البرامج التنموية المسطرة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و السياسي، الآن و يكون هذا الأخير بمعية الأهالي الذين يجبوا أيضا أن يتكيفوا مع القيم الجديدة[1] .

3-3. العوامل الثقافية :

إذا كانت الثقافة تعبر عن ذلك الكل المعقد المركب من القيم و العادات و التقاليد و الأعراف و المعايير المتعارف عليها في المجتمع .فإن اتسامها للجمود ، و عدم المرونة يحول دون تكيفها و المجتمع الحديث ، بما يتضمنه من قيم و عادات سلوكية من شأنها أن تدعم سيرورة التنمية ، التي تستهدف رفاهية الإنسان بصفة عامة و عليه كما سبق ذكره فالجمود يؤدي إلى رفض التجديد ، و عدم اتسام الثقافة بالمرونة اللازمة الشيء الذي يعيق عملية التنمية و يساعد على تعطيلها و من ذلك ما نجده مثلا في العادات المرتبة باكتناز الأموال و الاحتفاظ بالأرض.أو الاهتمام بأساليب غير منتجة ، و ضعف الميل للادخار .كل هذه العوامل كان لها الدور في خلق قاعدة ضعيفة للتنمية ا لحضرية و على هذا يقترح "**عبد الهادي الجوهري**" و آخرون للتخفيف من ذلك عدة خطوات :

1-إجراء دراسات و بحوث علمية عديدة في محيط المعوقات الثقافية و بخاصة ما يتعلق من هذه الدراسة بأهداف التنمية .

2-إجراء دراسات و بحوث علمية في محيط المعوقات الاجتماعية .

3- وجود سياسة اجتماعية واضحة المعالم و الأغراض و الأهداف.

[1] عبد الهادي الجوهري : نفس المرجع السابق ص136

4- تعاون المخططين الاجتماعيين و الثقافيين و الباحثين في مجال التنمية و العاملين في هذا الميدان على اختلاف تخصصاتهم و الجماهير[1] .

و هكذا تتجلى أهمية إذكاء الوعي الاجتماعي و الجماهيري بضرورة تقبل برامج التنمية كونها تهدف إلى تقدم المجتمع المحلي .يتم ذلك من خلال إتاحة الفرص للأهالي من أجل المشاركة الفعلية في تسطير و تنفيذ البرامج و السهر على نجاحها.

3-4. التخطيط كمعوق للتنمية :

تتمثل المعوقات التخطيطية في عدم الوضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه أو التأثر به و عدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف وعدم القدرة على التحكم في الموقف المخطط له ، بالإضافة الى عدم توفرا لدراسات والبحوث والإحصاءات عند الأجهزة المسؤولة خاصة على مستوى المجتمع لان التخطيط في حقيقة الأمر يسهل تنسيق الجهود والعمليات الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنفيذ البرامج والمشروعات وتوظيف وتحويل الموارد البشرية والمادية لخدمة أغراض وأهداف خطط التنمية والمتابعة ويرجع سبب كون التخطيط كمعوق للتنمية الحضرية الى مايلي :

أ-نقص الوعي التخطيطي :

تعتبر عملية التخطيط للتنمية الحضرية عملية فنية وواعية في نفس الوقت ويستلزم ذكر إن يكون القائمون عليها على درجة عالية من الوعي بأهميتها ، كما يجب أن يقوم بنشر الوعي التخطيطي بين جماهير الشعب ليتقبل المنتجات الجديدة بالمجتمع ويعتبر نقص الوعي معوقا أساسيا للتنمية [2] .

ب-نقص الإعلام المتخصص :

إن نقص الإعلام المتخصص في التنمية يجعل الكثير من المشروعات تنجز دون إجراء دراسات ومقاربات توجه عمليات التخطيط لان هذه الأخيرة ليست حكرا على الدولة أو السلطات المحلية فقط بل إن رجال الأعمال والمستثمرين والفلاحين كذلك مطالبين بالتخطيط من اجل تنمية مشاريعهم ، وان العامل الفعال الذي يمكن أن يساهم

[1] عبد الهادي الجوهري : دراسات في التنمية الاجتماعية . مكتبة النهضة القاهرة ص135
[2] إبراهيم عبد الهدي المليحي : العولمة وأثرها في التخطيط الاجتماعي ص 266

بشكل ايجابي في هذه العملية هو الإعلام المتخصص في التنمية الاجتماعية وتوجيه الإنسان نحو الإنتاج ووسائل النمو الذاتي وربط الفرد بمشكلات مجتمعهم وحماية ثقافته [1] فضلا عن توجيه الإنسان وإعلامه بالمتغيرات المعاصرة وتبصيره بالتحديات المحيطة ، وعلى هذا الأساس لابد من توظيف الإعلام توظيفا وظيفيا من خلال تأثيره على إمكانية استيعاب المواطن لدوره في التنمية على مستوى مجتمعه وعلى مستوى وطنه وذلك ابتداء بالتأثير على نسق القيم وتوجيهها نحو الأحسن وكذلك على معطيات النشأة الاجتماعية.

3-5. المعوقات الإدارية :

تعتبر المعوقات الإدارية من أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية و تحد من فعاليتها و ذلك راجع إلى التعقيد على مستوى الإجراءات و البطء الشديد في تنفيذ القرارات و تناقض بعضها مع البعض الآخر بالإضافة إلى انتشار اللامبالاة و السلبية و عدم وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب في كثير من الأحيان و سيطرت العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازاته وكذلك صعوبة التنسيق بين وحدات العمل الرسمية والإدارية الجديدة من ناحية أخرى وبينها وبين الأجهزة التنفيذية القائمة من ناحية أخرى إلى :

أ-تجاهل المشاركة الشعبية :

إن تجاهل المشاركة الشعبية وخطورة عدم وضعها في الحساب سواء في مرحلة التخطيط والتنفيذ يعد من أكبر معوقات التنمية الحضرية ، لأن دور المواطنين واستجاباتهم للقرارات لها تأثيرها وانعكاساتها على إنجازات الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها ، ومن المعروف أن التغيير المنشود لاينجز إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به ، وإذا كان يعتبر اقتناع منهم سيلقى المقاومة بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الدموقراطية المتوازنة بجناحها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وهذا هو جوهر عملية التنمية .[2]

ومن الضروري مشاركة الجماهير في وضع وتنفيذ الخطة الكيفية التي تقلص من الفوارق الاجتماعية ، حيث أنه لايمكن تصور أي نمو مع ثقافة الفوارق الاجتماعية وينطلق ذلك

[1] علي الكواري : نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة مركز الدراسات الوحدة العربية ص 113
[2] عبد الهادي الجوهري وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية مكتبة النهضة ص 139

من أهمية المعرفة الدقيقة بالموارد والاستخدامات اللازمة لوضع الخطة التنموية التي تستلزم جهودا وتضحيات يقع فيها العبء الأكبر منها على أفراد الشعب جميعا .

فضلا عن ذلك نجد صراع الأهالي ضد التغيير نتيجة للتجديدات الداخلية يعتبر من العوامل المعيقة للتنمية ، حيث يشمل التخوف من الجديد طرفين هما:

الشعب من جهة والمسؤولين من جهة أخرى ، وبالنسبة إلى الشعب فإن التجديد يعتبر تغيير من المحتمل أن يمس عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم مما يجعلهم يرفضون هذا التغيير ويدخلون معه في صراع انطلاقا من كون القيم الاجتماعية في أي مجتمع نعتبر الإطار المرجعي للسلوك الفردي ، فهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي ، فالتنمية تحتاج إلى أنماط سلوكية وإلى قيم جديدة تدفع إلى أهداف التنمية ، ولهذا فاتسام هذه القيم بالجمود والتخلف نتيجة لتمسك الشعب بها ورفض التجديدات يحول دون تنفيذ البرامج التنموية ، أما بالنسبة للمسؤولين فإنهم جزء لايتجزء من مجموع أفراد المجتمع وعليه فإن جانب تمسكهم بالقيم نجدهم يخشون الدخول في تجارب ومشاريع جديدة يحتمل أن يكون الفشل حليفها نتيجة لرفض المجتمع واستهجانه لها قبليا .

ومن المعلوم أن تجاهل المشاركة الشعبية سرعان ما يؤذي إلى توقف وفتور لحماس أعضاء المؤسسات إلى أغراض أخرى تؤذي في النهاية إلى توقف النشاط كلية ، لأن العلاقات القوية بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية لها أهمية كبيرة في إحداث تغير إيجابي داخل المجتمع الذي يسوده التضامن .

ب- ضعف طرق وسائل الاتصال :

إن عدم توفر طرق وأساليب اتصال كافية وفعالة وسهلة ومفتوحة بين العمال والمسؤولين داخل لكل وحدة اقتصادية أو اجتماعية بين كل الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة لمشاريع وخطط التنمية لخلق التفاعل المتوازن والمتجدد بين الدولة والمواطن لتحقيق التوازن العضوي المتكامل بين الفئات المنتجة والمسيطرة يؤذي إلى عدم استمرارية التطور وتدفعهم منذ الوهلة الأولى من خلال توافر وسائل الاتصال الفعالة وعلاقاتها بالجماهير والمؤسسات المعنية ليسهل ترشح بعض القيم الراقية والأخلاقيات والعادات التي تؤذي إلى زيادة القدرات التكيفية للمجتمع المحلي وكذا التغير في الاتجاه

الموجب في المجال العمراني والظروف الصعبة التي يمكن تغييرها عن طريق المشاريع الحكومية باشتراك المواطنين والمساهمة في إنجازها [1] .

جـ- نقص الأجهزة الفعالة :

إن نقص الأجهزة الفعالة المتمثلة في أجهزة الرقابة و المتابعة و التنفيذ و التقييم يؤثر سلبا على تحول المشاريع و البرامج و الخطط الإنمائية المرصدة على الورق و بالتالي تقليل من المشاركة الشعبية و الحد منها و بالتالي يقلل اشتراك الناس عن كثب في العمليات الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر على حياتهم.

د- نقص القيادات :

إن نقص القيادات الفعالة و خاصة المتخصصة يحد من تحريك الجماهير و توجيهها نحو الأهداف التنموية المشتركة ،لآن القيادات لهم دور هام .يتمثل في التوعية و الترشيد الذي من خلاله تستخدم الموارد المتاحة بأساليب راشدة وواعية ، كما أن تواصل مثل هذا النوع من القيادات ليس أمرا سهلا لأن اختيار القائد و تكوينه و رعايته أمر شاق و هو في نفس الوقت ضرورة من ضرورات المشاركة التنموية المتكاملة و المتوازنة و لكن السائد في دول العالم الثالث أن تشكيل القيادة يتوقف على عوامل الأقدمية و الوظيفية أكثر من استنادها على المهارة و الأداء الفعليين كما أن هدف الحصول على أكثر كفاءة من أجل شغل الوظائف القيادية لم تحقق بشكل كامل.

ه- عدم الاعتراف بدور المرأة :

إن عدم الاعتراف بدور المرأة و أهميتها في تنمية المجتمع ينتج عنه تعطيل الطاقات البشرية وبالتالي نقص المشاركة في التنمية ، ومن هذا المنطلق فانه لايمكن بأي حال أن نهمل دور المرأة الفعال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي فهي تمثل جزءا كبيرا من المجتمع المعني بعملية التنمية المشتركة فيها على نطاق واسع ولذلك لابد من العمل على زيادة مساهمة المرأة في العملية التنموية وتوفير مستلزمات دخولها مجالات العمل بشكل كلي أو جزئي وتوفير سبل التدريب لها .

[1] علي سعيدان : بيروقراطية الإدارة الجزائرية الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981 ص 46

3-6. العوامل النفسية :

إن رفض أو قبول التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية ويتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة إذ يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات .

ففي كثير من المجتمعات النامية يتمسك الناس بالقديم وبكل ماهو سائد ، كما تتميز مجتمعات أخرى بالنزعة الى المقاومة التغير كتصدي سكان المجتمعات الصحراوية لكل ماهو جديد [1]

وتتضح مشكلة إدراك الجديد في بعض البرامج والمشروعات المتعلقة بالتنمية الصحية حين يعاني فريق العمل في هذا المجال صعوبات كثيرة حيث يجدون من المقاومة أفراد المجتمع اتجاه الوحدات الصحية والمستشفيات او وسائل العلاج الطبية الحديثة لوجود معتقدات راسخة في تفكيرهم من الماضي . [2]

ولما كانت برامج ومشروعات التنمية سواء في المناطق الحضرية او الريفية او الصحراوية يشرف على تنفيذها أجهزة حكومية فقد يسود الاتجاه في بعض هذه المناطق نحو عدم الثقة في هذه المشروعات والبرامج وذلك للاعتقاد السائد بان الحكومات لا تسعى الى تحقيق الخير للمواطنين حيث ساد الاعتقاد لفترة طويلة من الزمن بان الحكومة هدفها تحصيل الضرائب . لذا كانت عملية التوعية السابقة على تنفيذ المشروعات والبرامج المتعلقة بالتنمية مهمة لضمان تقبل هذه المشروعات والبرامج من ناحية . وتفاعل أفراد المجتمع معها من ناحية أخرى .

كذلك يعتبر اختلاف إدراك أهداف التنمية بين كل من المخططين والمنفذين وأفراد المجتمع معوقا للتنمية والتغيير فقد يعتقد واضعو البرامج والمشروعات أن برامجهم ومشروعاتهم واضحة ومفهومة ومقبولة من الناس الذين وضعت من اجلهم ولكن بعد فترة من الزمن يتحول الناس عن المشروع لان ماكانوا يتوقعون الرضا والقبول للمشروع أو البرنامج ، ولذلك فإهمال الجانب الإنساني في مشروعات التنمية يمثل

[1] احمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية- المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ص 94

[2] سميرة كامل محمد : التنمية الاجتماعية – مفهومات أساسية ص 52

اكبر عقبة في سبيل نجاح المشروع وتقبله مهما كانت أهمية المشروع وإمكانياته المادية والفنية.

إذن فالإنسان هو غاية أي برنامج للتنمية وهو في نفس الوقت وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها ، ولذلك فهو يعتبر عامل قوة وعامل ضعف لكثير من مشروعات وبرامج التنمية يكون مصدرها الإنسان نفسه [1].

[1] نفس المرجع السابق – احمد مصطفى خاطر ص 87

الفصل الثاني

التخطيــط و التنميــة الحضريــة

تمهيد.

1. مفهوم التخطيط و أهميته للتنمية الحضرية.
2. التخطيط الحضري و مجالاته.
3. الأهداف الاجتماعية للتنمية و التخطيط الحضري.

تمهيد /

يحتل التخطيط مكانة بارزة في الوقت الحديث وذلك في ضوء النمو السريع الذي يتميز به هذا العصر في كافة المجالات وتزايد الكثافة السكانية الأمر الذي جعل مهمة الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لهذا النمو الكثيف مسالة تنطوي على مصاعب جمة الى جانب الحاجة الى تخصصات دقيقة تترابط وتتداخل فيما بينها من خلال إطار معين يحقق أعلى درجات الاتساق والتنظيم .

فلم نعد ننظر الى التخطيط في الوقت الحالي على انه عملا عارضا أو جزاءا استثنائيا تلجأ إليه الدولة في الظروف الاستشارية بل أصبح أسلوب للحياة العادية ونشاطا متواصلا يشمل كل الأنشطة الحيوية بالدولة .

1– مفهوم التخطيط وأهميته في التنمية الحضرية :

إن التخطيط مهما كانت منطلقاته الفلسفية والفنية فإنه يتضمن مجموعة من الأفكار والتصورات التي تنتمي الى ثقافة معينة وتشكل في نفس الوقت قوة جديدة تظهر أو تخترق بناءا اجتماعيا له قيمة وأفكاره وتصوراته السابقة التي قد تكون حصيلة مئات السنين كما هو الحال في أغلب البلاد النامية ، وهذا مايشكل وضعية اجتماعية جديدة بكل دراسة وتحليل وتأهل ، فالتخطيط مهما كانت أفكاره سيثير مجموعة من ردود الفعل الاجتماعي وهذا يجعلنا نؤكد على ضرورة الفهم للبناء الثقافي القائم كي يمكن دمج البناء الثقافي الجديد في التخطيط بدون أن يحدث ذلك صراعا اجتماعيا ومشكلات اجتماعية .

إن الاختلاف الثقافي يؤذي الى استشارة مجموعة من العلاقات الاجتماعية تتصف غالبا بالقلق والصراع بل وتؤذي في نفس الوقت الى مشكلات في السلوك الاجتماعي فتكثر الأمراض الاجتماعية ، وهنا يبدو الدور المهم لأجهزة التخطيط في توضيح الصورة الجديدة للمجتمع لان ذلك ساعد كثيرا على تقبل الجديد وعدم معارضته .

1-1. مفهوم التخطيط :

لقد تناول الكثير من العلماء موضوع التخطيط بالتعريف الذي اختلف باختلاف ثقافات هؤلاء العلماء وانتماءاتهم الإيديولوجية وكذلك تخصصاتهم المهنية أو الاجتماعية أو الإنسانية كما اختلفت المداخل التي ينظم بها المسؤولين في مجتمع ما الى التخطيط وأهميته بالنسبة لهذا المجتمع أو ذلك فالتخطيط من وجهة نظر البعض عملية أو عمليات والبعض الأخر يرى أن التخطيط جهود أو مجموعة من النشاطات في مجالات مختلفة ، وفريق آخر يرى أن التخطيط هو مهنة أو أسلوب أو طريقة ، أو وسيلة وهكذا .....[1]

وهناك من يعرفه بأنه " أسلوب تنظيمي يهدف الى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال فترات زمنية معلومة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية وتعبئة هذه الإمكانيات ، وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته وفي هذه الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن ينمو في إطارها "

[1] محمد عبد الفتاح : التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ص 152

و قد عرف التخطيط بأنه "وسيلة التنظيم استخدام الموارد أكفء استخدام ممكن حيث يعطي أكبر إنتاج و أكبر دخل ممكن في أقل فترة زمنية ممكنة "[1]

* كما عرف البعض التخطيط بأنه "عملية تغيير اجتماعي لتوجيه و استثمار طاقات المجتمع و موارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء و أفراد الشعب و قادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة المستويات كنسق في أقل فترة زمنية في ضوء الإيديولوجيات و الحقائق العلمية و القيم التي يمكن استخدامها و توظيفها في إحداث التغيير المطلوب".

* يرى البعض أن التخطيط هو المحاولة البشرية المقصودة لتوجيه التغيرات الاجتماعية و الثقافية داخل المجتمع في مسرات معينة أي أنه هو التحكم في التغيير و بالتالي يرتبط بالتخطيط من حيث نوعه و ميكانزماته و أهدافه تماما بطبيعة بناء المجتمع الثقافي و الاجتماعي و بمختلف النظم الاجتماعية القائمة في المجتمعات [2].

و قد حدد التخطيط بأنه تعبئة و تنسيق و توجيه الموارد و الطلقات و القوى البشرية و المعنوية و المادية و المالية و السياسية و الإدارية المتاحة للمجتمع– حاضرا و مستقبلا – لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية يتفق عليها بحيث تكون مترابطة و محددة و مرسومة في إطار سياسي يؤمن به المجتمع على أن يتم تحقيق تلك الأهداف في فترة أو في سلسلة فترات زمنية مقدرة على أن يكون ذلك في أقصر وقت ممكن و بأقل تكاليف.

* في ضوء ما سبق من تعريفات يمكن تحديد عناصر مفهوم التخطيط للتنمية الاجتماعية بمايلي :

1- أن التخطيط عملية اجتماعية تنطلق من الواقع الاجتماعي و تسعى لتغيير هذا الواقع و قد يمتد الأمر لإزالة أوضاع سائدة ، و إقامة أوضاع جديدة محله ، تتسم بالعقلانية و الرشد في الإنتاج و التوزيع .

2- إذا كان التخطيط ينطلق من الواقع الاجتماعي ، فإنه يتجه بالضرورة إلى المستقبل أي من الوجود الفعلي إلى الوجود الممكن ، و من ثم فهو العمل ابتكاري، و هو أشمل و أعمق من التنظيم و الإنشاء لأنه يتضمنها و يتجاوزهما في الوقت نفسه، فهو عملية هدم و

[1] محمد عبد الفتاح محمد : نفس المرجع السابق ص151

[2] علي الحوت: أسس التنمية و التخطيط الاجتماعي – كلية العلوم الاجتماعية . طرابلس ص 135.

بناء ، هدم البناء الاجتماعي القديم المتداعي ، و بناء هيكل جديد اجتماعي ، اقتصادي سياسي على أساس من العلاقات الاجتماعية الجديدة.

3- أن التخطيط في جوهره نوع من التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع المالية و البشرية و المادية ، و لكنه يوجه لصالح طبقة أو فئة معينة أو يوجه لصالح قوى الشعب و الجماهير ، هذا الأمر يتوقف على طبيعة الإيديولوجية أو الفلسفة الاجتماعية التي يؤمن بها المجتمع و على السياسة الاجتماعية الموجهة و على نوعية البناء الاجتماعي السائد.

4- يتميز التخطيط بأنه عملية أو سلسلة متدفقة مترابطة الأنشطة التي تبدأ بتحديد الأهداف و إعداد السياسات و الإستراتيجيات الموضحة لاتجاهات العمل و قواعد اتخاذ القرارات و توفير الأوضاع و الظروف السائدة على تحقيق الأهداف ثم متابعة و تقييم الإنجازات و بالتالي المادة صياغة الأهداف و تطوير الخطط و البرامج[1].

1-2. أهمية التخطيط للتنمية الحضرية :

لقد سبق و أوضحنا أن التخطيط أسلوب علمي يدر و يتنبأ و يعمل على تكييف مواءمة الوسائل بالوصول إلى الأهداف ، و لقد أصبح التخطيط السليم في عالمنا المعاصر أهمية كبيرة و ضرورية للتقدم و ذلك للأسباب التالية :

1- التخطيط ينظم البرامج و المشروعات في المجالات المختلفة و ينسق بينها في الأنشطة المتكاملة في إطار قومي تعاوني يوفر الجهد و الوقت و التكاليف و يضمن سلامة التنفيذ.

2- يوازن التخطيط بين الموارد و الاحتياجات و يعمل على استخدام الإمكانيات بأقصى طاقتها و على أحسن وجه دون أن يترك طاقات معطلة و مجالات للإسراف.

3- يعمل التخطيط على دقة التنبؤ بالنتائج و ما يتخللها من صعوبات يعالجها بالدراسة و الفهم على أسس علمية من التحليل و البحث و التقويم الصحيح .

[1] محمد عبد الفتاح : التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية طرابلس ص 153

4- يسهم التخطيط القومي في أن تنطلق و تنضبط كل العوامل المعوقة للنهوض و أن يقضي على الأوضاع التي تقف في سبيل تحقيق حياة أفضل للأجيال المعاصرة اللاحقة و ذلك لأن التخطيط السليم هو القوة الدافعة التي تمكن الجهود الإنسانية من تحقيق غايتها .

5- يحقق التخطيط الأهداف القومية التي رسمتها السياسة العامة للدولة .

6- و تظهر أهمية التخطيط الحضري مع ظهور مشاكل المدن ، حيث تحتاج المدن إلى مراكز للترفيه ووحدات للصحة العامة و المدارس ووسائل تنقية الجو من التلوث و الإضاءة و الإمداد بالمياه و مجاري الصرف و تنظيم حركة المرور [1].

* و بدون التخطيط الحضري تنتشر الأحياء المتخلفة ، فيحفر لإقامة المجاري المائية و الإمداد بالمياه ، و نشأة الطرق بعد إقامة المباني ، و بدون التخطيط يمتلي حي بأطفال في سن التعليم ، و تفتقر منطقة أخرى إلى المدارس و تنتج هذه المشاكل عن النمو غير مخطط في فترة تتناسب و قدرة المجتمع على تشرب نتائج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغلب على الصعوبات و المعوقات.

7- يعمل التخطيط على حل المشاكل الناتجة عن التنمية و إيجاد الحال المناسب للمعادلة الصعبة التي تواجه الدول النامية و ذلك الحل الذي يوفق بين جميع الميادين .

8- يعمل التخطيط على تحقيق الأهداف الاجتماعية التي يسعى الوصول إليها و هي الرفاهية و سعادة المجتمع جميعا.

9- مراعاة النواحي الاجتماعية في التخطيط الاقتصادي لتحقيق الشمول و التكامل في الخطط الشاملة .

10- يساعد التخطيط في تنظيم الاستفادة من كل الطاقات البشرية المتاحة للعمل به تحقيق العمالة الكاملة و كذا يمكن الشعب من المشاركة الفعالة في اقتراح الخطط و متابعتها و تقويمها[2].

---

[1] حسن عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري . مركز الإسكندرية للكتاب 2005- ص 77

[2] محمد عبد الفتاح محمود :التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ص155

1-3. أهداف التخطيط للتنمية :

يسعى التخطيط إلى تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع و هي تنصب نحو تحقيق التنمية الشاملة (اقتصادية ، اجتماعية) و لا شك أن حجم و طبيعة هذه الأهداف التي ينشدها المجتمع و التي ترتكز على عوامل أساسية هي :

أ- حجم و طبيعة الموارد المادية و المالية و البشرية المتاحة للمجتمع .

ب- طبيعة هيكل الاقتصاد القومي القائم .

جـ-طبيعة البنيان الاقتصادي المراد تحقيقه للاقتصاد القومي .

د- أسلوب التنمية الذي أستخدم في الماضي القريب.

هـ- مرحلة التطور التي تمر بها الدولة موضع التنمية .

و- دور التنظيم السياسي القائم في الجوانب القومية خاصة الاقتصادية منها أهداف التخطيط الاجتماعي للعملية .

ي- دور الدولة في مختلف الجوانب الاجتماعية و السياسية [1].

الأهـــــــداف :

و عموما فإن التخطيط بمفهومه و فلسفته تستهدف التنمية بكل أهدافها و أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التي ترتكز بدورها على :

1- تمثل التنمية حقيقة المعركة الشاقة التي تواجه الدول النامية بعد أن قامت طويلا من التخلف بصورة مختلفة في ظل الاستعمار فهي في سعيها الطويل نحو التنمية تستهدف استقلالا اقتصاديا وتحررا اجتماعيا لتدعيم استقلالها السياسي الذي فازت به فلا يمكن أن يكون حقيقيا إلا إذا أمكن لها أن تدعمه وتسانده بالقدرة الاقتصادية الذاتية وبالتطور الاجتماعي المستمر والضروري بما يتفق ومتطلبات التنمية .

2- لا تقتصر التنمية على التطور والتقدم الاقتصادي ولكنها في الحقيقة شاملة للتغير والتطور الاجتماعي وما يستهدفه من تطوير للعنصر البشري وثقل معدنه ليصبح أكثر صلاحية وولاء للأسرة والمجتمع بأسره .

---

[1] عبد الحميد أحمد رشوان : نفس المرجع السابق .ص156

3- لهذا فإن التنمية بكل أبعادها عملية متكاملة ، مستمرة مخططة جماعية ويشير التكامل هنا إلى أنها عملية متكاملة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ولكل مستوياتها القومية والإقليمية وبكل أبعادها الطويلة المتوسطة وقصيرة المدى .

وتشير الاستمرارية إلى المدى الطويل الذي يحقق نموا ذاتيا للاقتصاد القومي والذي يتطلب أن يكون مخطط وباعتبار التخطيط كأسلوب إنمائي لأنه يعتمد على التنبؤ بالمستقبل من خلال الواقع والاستعداد المستمر بما يتاح للمجتمع من موارد وإمكانيات وطاقات وما تتطلبه الجماهير من احتياجات ورغبات ، وجماعة التنمية ترجع أن الجماهير لايمكن أن تعطي الجهد والمال إلا إذا آمنت بأن التنمية يجني ثمارها السواء الأعظم من الشعب وأن كل من الجماهير يأخذ على أساس ما يعطي من جهد وعمل وهذا ما يميز التنمية بكل فلسفتها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية من التقدم الاقتصادي الذي قد يستهدف تطوير وتحسين الأداء ومراعاة كل الجوانب تمكن من النهوض بالمجتمع ثقافيا واجتماعيا .

4- إن نجاح عملية التنمية يتوقف على مدى كبير التكامل والتنسيق بين مختلف المجالات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية .[1]

2- التخطيط الحضري ومجالاته :

يعتقد أن تخطيط المدن عملية فيزيقية تتمثل في موقع المدينة وحجمها وفي الاعتبارات الهندسية التي تبدو في صبغ كمية مثل عدد الشوارع والمنازل والمنشآت ، كما يعتقد الناس في ارتباط المسائل المعمارية بتصميم الهيكل التخطيطي العام ، وشبكة الطرق العامة والشوارع والإنشاء الوظيفي للأقسام المنفردة للمناطق السكنية وتنظيم التضاريس وصفحة الأرض والمساحات المائية ، والغابات والمناطق الخضراء وغير ذلك ، والتقاليد القومية العامة .

ويتطلب ذلك وجود تكامل بين هذه العناصر ، عند جل مسائل تخطيط وبناء المدن فعدم وجود التكامل يؤذي إلى جعل المحيط الاصطناعي للمدينة خاليا من الظروف الطبيعية لعمل وحياة وراحة الناس .

---

[1] محمد عبد الفتاح محمد : التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ص 158 .

والحقيقة أن تخطيط المدن يقوم على إستراتيجية مؤداها إيجاد حل موحد ومتكامل للمسائل الاجتماعية الثقافية والاقتصادية ومسائل الصحة العامة ، وإدراك أهمية المظاهر الديموغرافية والسلوك والمبادئ الايكولوجية [1] .

وأشار المخطط الأمريكي " **أولستد** " إلى تخطيط المدينة بقوله : إننا مهتمون بموضوع شائك ومعقد ألا وهو التوجيه والإشراف السليم للنمو الطبيعي الكامل للمدن توجيه ليتغلب على المشاكل ويحد ويخفض من مشكلة تكدس السكان والمواصلات وإن كل مدينة عليها عاجلا أم آجلا أن تعترف بضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والأسلوب السياسي السليم في الإشراف على عمليات التنمية والنمو الطبيعي للمجتمعات المحلية طبقا لتخطيط عام لها ، ومثل هذا التخطيط يجب أن يكون طويل المدى وعام في طبيعتهم وأن يعامل بشمول مع الأوجه الظاهرة والمميزة للبيئة الطبيعية .

أ- أنماط التخطيط الحضري :

ينقسم التخطيط الحضري إلى أنماط يبرز منهما نمطان أساسيان : الأول يتمثل في التخطيط الفيزيقي والثاني التخطيط الاجتماعي بيد أنهما متداخلان ، وعلى الأخص على المستوى المحلي ذلك أن استخدام الأرض وشكل البناء والتخطيط الفيزيقي يعتمد اعتمادا كبيرا على قيم المجتمع وأنماط السلوك ، وخلق قيم جديدة والمحافظة على القيم المرغوبة في الحياة الحضرية ووسائل إشباع هذه الحاجات ، وأسلوب تحقيق التكامل الاجتماعي بين سكان المجتمع الحضري .

كذلك هناك التخطيط الإصلاحي والتخطيط الإبداعي الخلاق ، ويهتم التخطيط الإصلاحي بإصلاح وعلاج المشكلات القائمة في المجتمع الحضري في مجالات الطرق والمرور وإعادة تنمية قلب المدينة أو جزء آخر منها ، ويهدف التخطيط الإصلاحي إلى العلاج أو التعديل أما التوجيه الإبداعي فيعتمد على المستوى العام الشامل ويهتم بخلق مناطق حضرية جديدة متكاملة ، ومخططة بشكل جيد ويأخذ هذا

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري مركز الإسكندرية للكتاب 2005 ص 57

النمط من التخطيط في الاعتبار بالاتجاهات الحديثة في التخطيط الحضري ، وذلك كالمناطق الخضراء وبرامج الصحة العامة والترويج العام وغير ذلك .

ويذهب البعض إلى القول بأن التخطيط الإصلاحي يعتبر مقدمة ضرورية للتخطيط الإبداعي وهكذا يتبين أن هناك نمطان للتخطيط الحضري فيزيقي واجتماعي مترابطان واقعيا ومتمايزان تحليليا .

* إن التخطيط الحضري يجب أن يسعى الى تقوية النظم الاجتماعية وتنشيط الطاقة البشرية الكاملة ، و تنمية التكامل الاجتماعي بتحسين العلاقات الاجتماعية بين الناس رغم أن التحديد للتخطيط الاجتماعي يعتبر إعادة توجيه للتخطيط الحضري نحو أهداف اجتماعية[1] .

ب– مجالات التخطيط الحضري:

2-1. السكان :

يرتبط نمو حجم السكان و إعادة توزيعهم بالتخطيط و إعادة التخطيط الفيزيقي ، و لقد دارت مناقشات بين المخططين حول أهمية إعادة التجديد و التخطيط الفيزيقي ، و تبين أنهم من الصعوبة بمكان تنفيذ التخطيط دون أن يوضع في الاعتبار النمو السكاني ، و لا جدال في أن التخطيط الفيزيقي يستهدف الكشف عن العلاقات بين عدد السكان و مساحة الأرض لدى ينبغي عند عمل تخطيط لمدينة ما عمل دراسة عن السكان القاطنين فيها من حيث كافة الأوجه الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و تشمل هذه الدراسة الأنشطة المختلفة للأفراد و متوسط دخولهم و ا لحالات الاجتماعية و التعليمية و الثقافية لهم و كذلك تصنيف تعداد السكان إلى مراحل نسبية و معدلات الهجرة و معدلات المواليد و الوفيات و معدلات الهجرة من و إلى المدينة .

و يقدر عدد السكان المدينة بإضافة عدد المواليد للجدد من تاريخ آخر إحصاء حتى وقت إجراء الإحصاء الأخير و كذلك طرح عدد الوفيات لنفس الفترة الزمنية كما يؤخذ في الاعتبار مقدار الزيادة أو النقص الناتج عن عمليات الهجرة من و إلى المدينة و يستفيد السكان من خدمات الهيئات و المؤسسات يوميا ، و التي تتمثل في المطاعم و المقاهي و

[1] إبراهيم عبد الهادي المليجي : التخطيط للتنمية المكتب الجامعي الحديث القاهرة ص51

رياض الأطفال و دور الحضانة و المدارس و الدكاكين و محلات الحاجيات و البضائع الضرورية للسكان و يستفيد السكان من الهيئات و المؤسسات التي تستخدم دوريا من قبل السكان و ذلك مثل دور السينما و النوادي و المكتبات العامة و المطاعم و صالات الرياضة البدنية و غيرها .

مناطق الإسكان :

تبدو مشكلة الإسكان في تفاوت ما بلغته كل مدينة من حجم معين أو كثافة سكانية محددة و تبدو هذه المشكلة في ازدحام السكان الذي أصبح سمة بارزة في هذا العصر الحديث ، و هكذا فإن الأعداد المتزايدة من السكان تخلق طلب كبير و متزايد على الأرض و ترتفع قيمتها و يصبح ارتفاع قيمة الأرض عاملا أساسيا يدفع الملاك إلى زيادة تكثيف استخدامها على نحو يضمن عائدا لاستثمارها .

و قد نرتب على ذلك أن أصبح كل شبر من الأرض الحضرية كما أشار له "**لويس هيدكي**" له قيمته المحددة إن لم يكن المبالغ فيها إلى الحد الذي يجعل تخصيص أي مساحة مهما صغرت لاستخدامها كحديقة أو حوض للزهور ضرب من ضروب اللاعقلانية في مجال استخدام الأرض أما المنطقة السكنية فهي مجمع سكني يشمل عدة مناطق صغرى و يرتبط بعضها ببعض بواسطة مجموعة من المؤسسات و الهيئات الخدمية التي تقع في حدود 1000 إلى 1200.

أما المنطقة السكنية الصغرى فهي مجمع أو وحدة الجيرة فهي مجموعة متكاملة من المجموعات السكنية تتميز بخصائص متجانسة و هي أكثر مصطلح جغرافي ، فالتجانس الإسكاني يؤدي إلى تشابه المنطقة الاجتماعية في منطقة ما و هي تضم من 10000 نسمة إلى 15000 نسمة و يسمح هذا الحجم بإمداد العائلات بالتسهيلات اللازمة لهم و بما يولد فيهم روح المجتمع المحلي و إذا ما ازداد حجم السكان عن هذا الرقم فإن اتساع الأرض يعوق عملية ا لتكامل [1] .

و تضم وحدة الجيرة المساكن و الهيئات و المؤسسات الثقافية ذات الخدمات اليومية المستمرة كالمدارس و مراكز الخدمات العامة و الحدائق و ميادين اللعب و محلات البيع

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري .دراسة في علم الاجتماع .جامعة الإسكندرية 2005 ص141

و ا لشراء ، و تستهدف عملية تحديد الكثافة السكانية معرفة مدى تمتع السكان بأماكن الفضاء و التي تسمح بالإضاءة و ا لتهوية و ا لترفيه و تحدد أرض وحدة الجيرة بالشوارع المأهولة و كقاعدة عامة واقعة خارج منطقة المواصلات العامة الحديثة .

و على المخطط الحضري أن يضع في اعتباره العادات الاجتماعية و المظاهر الفيزيقية للمجتمع كذلك المسافة التي يقطعها الفرد من منزله إلى السوق للحصول على احتياجاته و المسافة التي يقطعها الطفل من منزله إلى المدرسة .

و قد قرر " **وود Wood** " أن من أهم المتاعب الأساسية التي تواجه سكان المدينة هي ندرة المساكن الصحية ، و التي تناسب قيمتها الإجارية مع دخول الفئات السكانية ذات الأجور المنخفضة و ارتبط مشكلة المستوى السكني بالمشاكل المرتبطة بالصحة و الأمن و الأخلاقيات .

و يزداد سكان المدن زيادة مطردة و تتقادم المساكن و تصبح غير ملائمة و دون المستوى كما و كيفا .فهي لا تقدم مأوى مأمونا لأن بها عيبا و تستلزم إصلاحا موسعا أو إعادة بناء أو أن، تركيب الأساس غير كاف و ينتج هذا من استمرار الإهمال أو نقص الإصلاح و تشمل العيوب الأساسية الثقوب و التشرخات المفتوحة أو عدم وجود مواد في مسطحات كبيرة من الأرضيات و الجدران و السقف ، أو به سقوف و جدران و أرضيات هابطة أتلفتها العواصف و هي مساكن ينقصها تسهيلات صحية و دورات المياه و المرافق المستقلة .

و تهدف مشروعات الإسكان أساسا إلى إعادة إسكان المناطق المتخلفة في مساكن جديدة بقصد رفع مستوى معيشتهم و القضاء على كثير من المشاكل التي تأصلت في أماكن إقامتهم القديمة .

و يتم ذلك عن طريق تقييم ا لمسكن من حيث الخلل الموجود به و مدى صلاحيته للاستمرارية حالته و كذلك مدى صيانة و درجة الإصلاح المطلوبة و كذلك مدى ملاءمة التهوية و الإضاءة و الأجهزة و الصحية و أساليب التغذية و المصروف الصحي و حالة السلالم و مدى ملاءمتها للاستعمال و كذلك تكدس عدد الأفراد مقسمة على عدد الغرف.

2-2. التخطيط للأسواق و الخدمات و الترويج :

أ – التخطيط للأسواق و الخدمات :

تؤدي الأسواق دورا بارزا في استقرار الحياة الاجتماعية حيث تسهل حصول الأسرة و الأفراد على متطلبات الحياة و المعيشة في المدينة ، و لما كان التوسع و الامتداد في كثير من المدن يتم بطريقة عشوائية و غير مخططة فلم يؤخذ في الاعتبار أماكن للأسواق و الخدمات توفي بحاجات الناس و يتم الوصول إليها ، و لهذا يظهر المزيد من التكدس على وسائل النقل و المواصلات و نسق المرور[1].

و تتضمن الخدمات إعطاء سكان المدينة أحسن الخدمات اللازمة كالحياة و الإنارة و المجاري التي تتفق في حجمها و مرونتها مع حجم السكان و كثرة المباني و كذلك مد المدينة بخدمات إنشاء المساكن و المدارس و المستشفيات و المساجد و المادة توزيع الخدمات الترفيهية و المنتزهات العامة و مراكز الشباب و ا لأطفال ، و ما إلى ذلك من المرافق العامة و الحفاظ على فعالية المناطق التجارية لمواجهة تزايد السكان ، و تنقلاتهم و كذلك تقصير رحلة العمل من محل المسكن إلى مواقع العمل إما وضع مساكن العمال قريبة من مناطق العمل أو بتسيير وسائل المواصلات و نقص أجورها.

و يجب العمل كذلك على سهولة سير المدينة بالمناطق الأخرى ، و خاصة بالمناطق الريفية المجاورة أو بالموانئ أو العواصم أو مناطق الخدمات أو مراكز الأسواق و كذلك إنشاء المراكز الإدارية التنفيذية و الخدمات التعليمية و القضائية و الترويجية بالأنشطة بحيث لا يشعر السكان بالإرهاق للوصول إليها .

و في كثير من المجلات الخدمات الاجتماعية يقوم القطاع الخاص بدور هام فيها و يكون هذا الدور الصغير في حالات التعليم و الصحة و يكون كبيرا كما في حالة الإسكان

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري ص149

ب- الترويح في الحضر :

أدى نمو المدن الصناعية و التجارية الكبرى إلى إحداث تغيرات ملحوظة في تمضية وقت الفراغ ة قد ساهم ارتفاع كفاءة الإنتاج و تقدم أنساق المواصلات و زيادة الإنتاج الزراعي و ظهور مهن استخراجية و التقدم الكبير في أساليب الوقاية الصحية في توفير وقت الفراغ لقطاعات كبيرة من سكان الحضر كالعمال و الأطفال و النساء و كبار السن . كان العمال مع بداية الثورة الصناعية يعملون في المصانع اثنى عشرة ساعة يوميا وحين أصبحت الآلة أكثر كفاءة وازدادت اتحادات العمل قوة ، وانخفضت ساعات العمل اتسع وقت الفراغ بما يسمح للعمال وغيرهم بان يستمتعوا بإجازاتهم التي يحصلون فيها على اجر ، ففي المجتمعات الحضرية يعمل العمال مدة تتراوح بين أربع وست ساعات يوميا بالإضافة الى يوم العطلة الأسبوعي ، والايجازات السنوية .

ويستمتع أطفال المدينة وقت فراغ أطول مما كان يستمتع به أطفال في مراحل تاريخية سابقة .

وفي الحضر يتمتع النساء بوقت فراغ أطول مما كان عليه الحال فيما مضى، وذلك من الرغم من عدم وضوح هذه الحقائق إيضاحا تاما . فالأمهات مسؤولات عن رعاية أطفالهن ويقضين وقت فراغهن في العمل سواء خارج البيت أو داخله ولا يغيرن هذا الوضع استخدامهن للأدوات الحديثة في بيوت حضرية من الحجم المتوسط ويعتنين بأعمال البيت التقليدية كالحياكة والغسيل ، أما النساء اللاتي يعملن ولا يستغرقن وقت طويل في أعمال البيت فوقت فراغهن يتساوى مع وقت فراغ العاملين مع الرجال .

وهكذا يمثل الترويح الحضري ضرورة حيوية لحياة المدينة ، حيث لايمكن تصور مدينة دون وجود أماكن للترويح مثل : دور السينما والمسارح والنوادي والمتنزهات وغيرها . ومع ذلك تعاني معظم مدن العالم من نقص في وسائل الترويح الحضري واثر ذلك على الناس من الناحية النفسية ، ويرجع ذلك الى ندرة أماكن الفضاء وعلى وجه الخصوص على مستوى الجيرة ، فهذه الأماكن تمثل متنفسا للمدينة ، فضلا على انها تساعد على تنقية أجوائها ، وتسمح بوجود أماكن للعب والتجمع خاصة على مستوى وحدة الجيرة .

2-3. التخطيط للنقل والمواصلات :

غذت مشاكل النقل في المدينة من اخطر المشاكل التي تهدد حياتنا وقد عرف" **سكوت جرير**" **Scott Greer** " النقل أنه : "دورة الأفراد والطاقة والبضائع والخدمات يقومون بها فاعلون اجتماعيون لتحقيق أهداف اجتماعية وهذه الدورة قديمة قدم الإنسان "[1]

ومن المعروف أن الأنشطة البشرية في مختلف المواقع تميل الى الاختلاف بعضها عن البعض باختلاف النشاط وأهدافه والقائمين به . ويتحقق تكامل الأنشطة البشرية من خلال وسائل الاتصال ، وذلك حتى يتمكن الناس المنفصلين مكانيا من اعتمادهم بعضهم على بعض وهكذا تبرز الوظيفة الأساسية للنقل على انها تكامل النشاط البشري في المكان من خلال تبادل المنتجات والأنشطة وتجميع وتوزيع الناس والطاقة والبضائع .

ويرتبط النمو الحضري في عصرنا الحديث بزيادة كفاءة وسائل النقل ، فالمدن تعتمد بالضرورة على التجارة ، وتطوير الأسواق العالمية ، وعلى جلب الفائض الزراعي والمواد الخام من المناطق المحيطة ، ولقد لعبت السكك الحديدية دورا بارزا في تشكيل البناء الايكولوجي الحضري حيث اقترب بامتدادها من المدن الكبرى في اتجاهات مختلفة وعلى طول خطوطها ونقاط التقائها ونهايتها تجمعات سكانية شبه حضرية ، تطورت فيما بعد في شكل مراكز فرعية قامت بدور توزعي لمنتجات المدينة ، ودور تجميعي للمنتجات الزراعية التي تحتاج إليها المدينة .

ويحسب مهندسو النقل عدد وسائل النقل التي تستخدم الطرق الرئيسية ويقيسون الحجم الاجتماعي للنقل ، و حركة المرور ، و ساعات الضغط و عادة ما تستكمل هذه الحسابات بمسوح استطلاعية وأساسية لتحديد كمية ومقدار النقل الذي تحول بشكل دائم من الشوارع الأكثر ازدحاما الى الطرق البديلة تخفيفا عن كاهل الطرق الرئيسية وانتفاعا بهذه البيانات يستطيع مهندسو الطرق الرئيسية أن يحسبوا عدد وعرض الشوارع الضرورية ويضع مقترحاتهم بالنسبة للإنشاءات الجديدة أو بالنسبة للمتغيرات في الشوارع القائمة بالفعل واتجهت بعض المدن الى تحديد الطرق الرئيسية التي تسير فيها العربات وطرق أخرى لسير المشاة .

---

[1] نفس المرجع السابق : التخطيط الحضري ص 155

وتتضمن المواصلات بناء الشوارع ، وغيرها من وسائل الانتقال ، إذ تعمل استراتيجيات التخطيط في المدن الكبرى في العالم وعلى مواجهة حركة المشاة ونقل السلع بالتحديد الكمي لاحتياجات المدينة من وسائل النقل والشوارع والممرات التي تنشا تحت الأرض وتقسم شبكة الأرض على أنواع ، فمنها الشبكة المستطيلة قائمة الزوايا وشبكة إشعاعية دائرية وشبكة حرة الشكل .

وتوفر شبكة النقل والمواصلات إمكانية الانتقال بأقصر اتجاه ممكن بين نقاط الحصول المقصودة وينبغي أن تكون كافية الكثافة ، وشكلها بسيط كالسيارات والحافلات .

ومع نمو عدد سكان المدينة ، يزداد ارتفاع إيقاع الحياة الحضرية بسرعة فالانضباط بوقت محدد للعمل ، واللقاءات والتجمعات ، تزداد الحاجة الى مزيد من وسائل المواصلات وكلما أخذت المجتمعات أسباب النمو والتطور ، فان معدل اقتناء السيارات يزداد هو الأخر وتكون النتيجة ضغط متزايد على شبكة الطرق التي صممت دون توقع لهذه الزيادة فتحول المدينة الى منطقة ازدحام .

ويعتبر نسق استخدام الشوارع عنصرا هاما في نمط استخدام الأرض في المدينة وفي كثير من المناطق الحضرية تخصص نسبة معينة من مساحة ارض المدينة لإقامة الشوارع حوالي $\frac{1}{3}$ ويشكل نسق الشوارع إطار المدينة الحجم والشكل وعدد المباني وشكلها ، ويتبين أهمية الشوارع في انها ليست مجرد وسيلة لنقل الأفراد والسلع ولكنها كذلك وسيلة للإضاءة والتهوية . وتحت سطح الشوارع توضع الأجهزة الخاصة بالخدمات التليفونية وانساق توزيع الكهرباء .

وفي كثير من الأحيان يعتري الشوارع بعض التغيرات فقد يتسع عرضها أو يمتد أو يعاد تنظيم استخداماتها ، وقد تغير الى طرق سريعة أو تتحول الى منتزهات وتوصل الى طرق فرعية وقد يستخدم عليها خطوط حافلات .

ويعتبر التغير في حاجات المرور من أهم العوامل التي تؤدي الى تغيير نسق الشوارع وقنوات الاتصال ، كما يعتبر نتيجة عملية نمو المدن وعليه يجب إنشاء الشوارع التي تسمح بالانتقال من والى الأحياء التي أنشأت حديثا . ويتطلب من مخططي النقل أن يضعوا تصورا مستقبليا عن احتياجات السفر داخل المناطق الحضرية وبينهما

ورسم خطط والسياسات التي تحاول أن تحقق التوازن بين العرض والطلب .

3 -الأهداف الاجتماعية للتنمية والتخطيط الحضري :

يتضمن الهدف العام للتخطيط الحضري والتنمية هو خدمة الإنسان باعتباره محور أي عمل تنموي وتخطيطي وتتمثل الأهداف الاجتماعية والتخطيط الحضري باعتباره الوسيلة الميدانية لتحقيق تنمية متوازنة في :

1-تحقيق الأهداف بعيدة المدى والمتمثلة في زيادة رفاهية المجتمع وسعادته وتحقيق طموحاته وآماله .

2-إحداث تغيرات هيكلية ووظيفية في البناء الاجتماعي للمجتمع وتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تقديم وتحسين مستوى الخدمات التي تقدم لبعض الفئات في المجتمع مثل التأمين الصحي [1] للمعوقين ورعاية الأسرة والطفولة وغيرها .

-3 إعادة تصميم البرامج والخدامات بما يكفل زيادة المستفدين منها وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية وتحسينها مثل الصحة والإسكان والتعليم والمواصلات .

4- مواجهة المشكلات المختلفة ومقابلة الاحتياجات وإعادة تخطيط البرامج الاجتماعية بما تضمن نجاحها وزيادة فعاليتها .

-5التنسيق بين الخدمات المختلفة وجهات تقديمها بحيث تتلاقى تناقص في الخدمات الموجهة للمواطنين وكذلك تعد الأجهزة القائمة لتقديم الخدمات وبالتالي تحافظ على الموارد والإمكانيات المتاحة وتستفيد منها في تقديم خدمات أفضل وخدمات جديدة يحتاج إليها المجتمع .

-6 العمل على مواجهة المشكلات الاجتماعية الأساسية في المجتمع والتي تؤثر بدرجة أو أخرى في تحقيق التنمية في المجتمع مثل الجريمة الانحراف .

7- توفير الحاجات الأساسية للإنسان وتحريره ، وتنمية قدراته على المشاركة في العمل ، والمشاركة في العائد من خلال التوزيع العادل للثروة [2]

---

[1] إبراهيم عبد الهادي المليحي : التخطيط للتنمية المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ص 73

[2] شبل بدران : التربية والمجتمع رؤية نقدية في المفاهيم القضايا المشكلات ، الإسكندرية ص 189

-8 معالجة الفقر من خلال مشاريع التنمية الريفية والحضرية وتوفير الحاجات الأساسية للجميع سواء كانت حاجات مادية أو اجتماعية كالتعليم والحقوق السياسية فكل هذه الأشياء جميعها حاجات أساسية لكل فرد .

9-توفير فرص العمل لكل فرد للمشاركة مع الجماعة في القيام بدور مقبول في عملية التنمية والعمل المفيد النافع اجتماعيا شرط ضروري لتنمية الذات الإنسانية وإطلاق طاقاتها والمشاركة في العمل أيضا معناه المشاركة في إنتاج الدخل القومي .

10- تحقيق قدر إنساني من المساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية ، فاللامساواة تشوه نمو الشخصية وتشوه التنمية وتعتبر عائق من عوائق التنمية .

الفصل الثالث

المجتمع الحضــري الصحــراوي

تمهيد.

1. خصائص المجتمع الحضري الصحراوي.
2. البناء الاجتماعي و الثقافي للمجتمع الصحراوي.
3. مشكلات المجتمع الحضري الصحراوي.

تمهيـــــد :

إن التخلف في شتى صوره و مظاهره الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية يعتبر أكثر التحديات التي تقابل المجتمعات الصحراوية عمقا و ضراوة . و كان من نتيجة ذلك أن اتجهت جهود كثيرة للنهوض بالمجتمعات الصحراوية في إطار من التخطيط المنظم لإحداث التغيير المطلوب لمختلف مظاهر التخلف بالقضاء على أسبابه و تغيير مناخه المادي و البشري تمكينا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من أ، تحقق أهدافها .

إذن لا بد أن تضع برامج تنمية المجتمعات الصحراوية في اعتبارها إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي للمجتمع و كذلك بالنسبة للعلاقات الاجتماعية السائدة فيه بحيث يكون هناك نمو متوازن و مطرد.

1- خصائص المجتمع الحضري الصحراوي :

إن المدينة هي أعظم حدث حضاري و أعقد نمط عمراني شيدته عقلية الإنسان و يمكن التعرف على المدينة من مظهرها الخارجي و شكلها الهندسي الذي يؤكد ثراءها التاريخي و تطورها الحضاري و تراثها القومي.

و إن ما تتسم به الحياة الحضرية و الريفية ، و بتحديد المعالم و الفروق القائمة بينهما يكشف لنا عن أسلوب الحياة في أي من المجتمعين و طبيعة البناء الاجتماعي و التنظيمات الاجتماعية السائدة في كل منهما ، و عن تحديد الظروف و الأحوال التي تؤثر على بعض المجتمعات المحلية في المرحلة الانتقالية اتجاه الحضرية و ما يرتبط بها من بناء اقتصادي و مهني و سكاني ، و بذلك تتحدد أبعاد التغيير الاجتماعي الديمغرافي و الثقافي الشخصي ، و ما يرتبط بهذا التغيير من تكيف من الأوضاع الاجتماعية و الثقافية المتغيرة في البيئة الحضرية و ما تحده تلك المتغيرات من مشكلات تتعلق بالتنظيم و التكيف و تصدع في البيئة الحضرية .

و الحقيقة أنه لا توجد فروق واضحة بين المجتمعين و لكن يمكن القول أن هناك خصائص معينة من الممكن أن توضع في شكل تدريجي و هو ما يؤكد أن الحياة الحضرية وصل إليها الإنسان بعدما سار في عدة عوامل من البدائية إلى القرية البسيطة إلى القرية الصغيرة ثم القرية و المدينة المتوسطة ثم المدينة الكبيرة .

إذا يمكن القول أن الريفية و الحضرية لا يشيران إلى شيئين مختلفين لكنهما يدلان على شيء متصل ، فالحياة المعاصرة جعلت من الصعب تصور أن هناك نمط واحد للمجتمع خاصة بعد التقارب الكبير بين المجتمعين الحضري و الريفي بسبب زيادة الاتصال ينهما.

و هذا لا يعني أن عدم الفصل بين الخصائص الحضرية و الخصائص الريفية باعتبارها مؤشرات لقياس الخصائص المميزة لطريقة الحياة في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية ، من الأمور المقبولة لحدا كبير إلا أن ذلك لا يعني أن هناك تداخلا وعدم تميز بين طريقة الحياة الحضرية وطريقة الحياة الريفية ، وذلك لان لكل من الطريقتين سمات وخصائص مميزة ، وحتى في حالة وجود تداخل بين الخصائص فان

الذي يميز طريقة الحياة الحضرية عن طريقة الحياة الريفية هو فاعلية نشاط أي من تلك الخصائص [1] .

و البيئة الصحراوية هي مناخ وإقليم يفرض شروطه على المدينة الصحراوية ، وتشمل هذه البيئة السكان الذين يقطنون الرمال والبادية ويمتاز أهلها بالشجاعة والإقدام . ويعتمد أهل البيئة الصحراوية والبدوية في معيشتهم على رعي الإبل وتربيتها .

والمجتمع الحضري الصحراوي هو تواصل بين الخصائص الريفية والحضرية فمن خلال استطلاعي لمجال الدراسة من مارس 2003 لاحظت أن هذا المجتمع رغم ما حققه من انجازات تنموية تنطبق عليه خصائص مميزة ، فهو مجتمع بسيط التركيب يتألف من جماعة اجتماعية ترتبط بروابط القرابة والجوار والدم ويشتركون في مصالح مشتركة ويخضعون لمعايير وقيم معينة .

1-1. خصائص المجتمع الريفي :

تتميز المجتمعات الريفية بالعديد من الخصائص وتتمثل في :

1- البناء الاجتماعي :

يقوم الريف على أساس الحجم الصغير ، فهو مجتمع صغير وبسيط في بنائه الاجتماعي والقرية الصغيرة في مساحتها وحجم مبانيها ، كذلك فان المباني والمنشآت العامة والخاصة اقل عددا واصغر حجما في القرية .ويتوفر في المجتمع الريفي عددا من المساكن بصورة عشوائية غير منتظمة وبدون تخطيط .

ويقوم الريف على علاقات الدم والقرابة والمعيشة المشتركة والتجاور المكاني في حيز ضيق وهو يتكون من أسرة واحدة كبيرة أو عدة اسر ترجع الى أصل واحد وهو مجتمع بسيط في معالجته لشؤونه الحيوية والاجتماعية فهو لايعرف التعقيد في أموره إذ قد وجد من تجاربه حلولا بسيطة لمشاكله وقنع بهذه الحلول [2] .

ونظرا لصغر حجم المجتمع ، فان معظم الأشخاص معروفين تماما فيما بينهم وكل فرد يعرف الآخر ويعلمه كل شيء عن مسؤوليات الآخر وكفاءته ومستوى معيشته دخله ، وذلك من خلال ظروف محاصيله ، ومسكنه وحظائره وثروته الحيوانية .

---

[1] فاديه عمران الجولاني : علم الاجتماع الحضري مؤسسة شباب الجامعة سنة 1993 ص 15

[2] حسين عبد الحميد احمد رشوان : علم الاجتماع الريفي المكتب العربي الحديث 2003 ص 72

ويتميز المجتمع الريفي بالعزلة ، وأفراده بالأمية وعدم معرفة القراءة والكتابة والتجانس أو التشابه الثقافي والبيولوجي . كما يتميز أفراده بالتضامن والتماسك .

2- التجانس :

يتسم سكان المجتمع الريفي بالتجانس والاستقرار والعزلة النسبية وهي عزلة لا تتصل بالفرد ، وإنما تنصب عن الجماعة ، ذلك أن القرية تتكفل بدرجة ما بإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها ، وتؤلف داخل القرية وحدة مستقلة ذات اكتفاء ذاتي وعلى ذلك فسكان المجتمع الريفي متشابهون في سماتهم الفيزيقية واقل تفاوتا فيما بينهم ، والتشابه بينهم كبير .

3- السكان :

يصغر حجم السكان في المجتمع الريفي ، وتقل كثافة السكان وعدد السكان في الكلم المربع وعلى ذلك فالعلاقة بين الكثافة السكانية والحياة الريفية علاقة سلبية ونظرا لقلة عدد السكان في الريف تنشأ علاقات شخصية وجها لوجه .

ويتميز البناء الاجتماعي في البيئة الفيزيقية بارتفاع كبير في معدل المواليد وارتفاع كذلك في معدل الوفيات .

4- الأسرة :

غالبا ما تكون الأسر الريفية مركبة تتصف بكبر الحجم وتشعب الروابط ، ويرتبط بكبر حجم الأسرة التخلف واعتماد الأسرة على أدوات بدائية وانتشار الأمية وانخفاض مستوى الدخل .

ومن ناحية هناك نوع من الضبط الداخلي والاجتماعي على أفرادها مما يؤدي الى انخفاض نسبة الانحراف والجريمة . ونظرا لصغر حجم الأسرة الريفية ، وقلة عدد السكان تزداد فيها العلاقات الاجتماعية ، مما يعمل على التماسك بين الأسر والعائلات . وتقوم الأسرة التقليدية وظيفة تربوية خاصة حيث تقوم بنقل الثقافة والتنشأة الاجتماعية الى جانب الوظائف البيولوجية كالإنجاب والنسل والإشباع النفسي فالآسرة وحدة اقتصادية للإنتاج والاستهلاك .

5- النسق الاقتصادي :

يعتمد المجتمع الريفي على الزراعة في أساسه ، وما يتصل بها من أنشطة أخرى وقيمة العمل الزراعي هي القيمة العليا . وتصبح أي حرفة أخرى أدنى قيمة منه .

ولا يوجد في المجتمع الريفي مجال للتخصص ، فالفلاح يقوم بجميع عمليات الإنتاج . وقد يقوم بعض أفراد المجتمع الريفي بالصيد أو الرعي ، وبعض الصناعات المعروفة باسم الصناعات الريفية ، وهي صناعات يدوية تقوم على المواد الخام التي ينتجها الوسط الريفي ولا تستورد من الخارج مع استخدام آلات يدوية قليلة التكاليف كصناعة الكراسي والحصر وغزل الصوف والقطن بواسطة الغزل اليدوي ونسخها بالأدوات اليدوية .

ومهنة الزراعة متكاملة تتطلب خبرات ومهارة ومعلومات بجميع مراحل العمل مثل معرفة طبيعة التربة من حيث تركيبها وخصوبتها ومتى تكون صالحة للزراعة ، واحتياجاتها المختلفة للري ، وما هي أنواع المسمدات والمخصبات التي تحتاجها التربة في مزرعته وما هي أنواع التربة التي تصلح لزراعة محاصيل معينة .

ويتعين على الفلاح المزارع كذلك أن يكون على خبرة ودراية بأنواع البذور الملائمة لأرضه وينبغي عليه أن يكون على دراية بطرق مقاومة الآفات ، والتسميد والحصاد وتسويق المنتجات وهو يتعلم ذلك بالخبرة والممارسة التي تنطوي على المحاولة والخطأ ، كما يكتسبها من جيرانه ومن المرشدين الزراعيين المسؤولين عن تنمية منطقته [1] .

إلا أن هذا لا يمنع من وجود البطالة الموسمية في المدن فعلى سبيل المثال يزيد العمل في مواسم الصيف ويقل في مواسم الشتاء ، وعلى ذلك تسود البطالة الموسمية بالمصانع الغازية . أما النوع الثاني من البطالة ، فهو البطالة المقنعة أو الخفية ونعني بذلك العمل الزراعي الذي يقوم به عدد من المزارعين أكثر مما يحتاجه العمل . وتعمل البطالة المقنعة على هجرة الكثير من سكان الريف الى المدن .

6- النسق التعليمي :

يتصف النسق التعليمي في المجتمعات الريفية بارتفاع نسبة الأمية ، والتسرب بين تلاميذ المرحلة الابتدائية ، ووجود تفاوت في التعليم بين الذكور والإناث علاوة عن نقص كبير

[1] عبد الحميد أحمد رشوان : علم الاجتماع الريفي المكتب العربي الحديث ص 74

في عدد المدرسين فالنظام التربوي ليس ظاهرة فردية ، وإنما هو ظاهرة أو نظام اجتماعي ، فهو جزء من ثقافة كل مجتمع ، وهو نظام عام لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات البشرية حتى المجتمعات البدائية ، التي لا توجد فيها مؤسسات تربوية ، فالأسرة والدين هي التي تقوم بعملية التربية .

ويتولى التربية الفرد بوسائلها المختلفة وفرصها المتعددة ، وتحول هذا المخلوق الى إنسان اجتماعي يتكيف مع بيئته وتيار الحضارة الذي يعيش فيه ، ويعرف حقوقه وواجباته إزاء الآخرين ، ويتكلم بالوسائل الرمزية بدلا من الإشارات والمصطلحات البدائية التي تستخدمها الحيوانات .

وهكذا يبرز دور التعليم في إيجاد وتنمية الموارد البشرية التي تمكنهم في تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار وترجمة المفاهيم العصرية للحياة الى سلوك يترتب عليه إنتاج أجيال اسعد واقدر على العمل والإنتاج من الأجيال السابقة [1].

وترتبط نظرة القروي الريفي الى التعليم بعاملين هما : مجموعة القيم التي توجه حياته ويسعى الى تحقيقها إضافة الى حاجاته الرئيسية على أساس أن الزراعة هي مهنته الأولى والأخيرة .

فمن حيث القيم الأساسية في حياة القرويين فكانت تتلخص في قيمتين أساسيتين هما المهارة في العمل الزراعي والقدرة على الإنجاب ، وإنجاب الذكور بخاصة وهما قيمتان مرتبطتان ارتباطا وثيقا بالمظهر العائلي للحياة الاجتماعية والاقتصادية بالريف ، فالرجل يرتفع قدره في العائلة أو ينخفض تبعا لتفانيه في العمل الزراعي وقدرته على إتقان جميع عملياته ، فالأرض والأولاد هما المظهران المميزان لقوة العائلة ونفوذها بين العائلات ولهذا كانت معرفة القراءة والكتابة تعتبر هدفا يسعى إليه الفرد أو تضمه العائلة في حساباتها وتنظيماتها لحياتها العامة ، ومن حيث احتياجات العائلة كانت تحتاج إلى اليد العاملة أكثر من حاجتها إلى التعليم ، لكن ليس معنى ذلك أن التعليم على أية صورة لم يكن له وجود في القرية ، ولكن طريقة معيشة القرويين وسيادة المهنة الواحدة على

[1] علي أحمد فؤاد : علم الاجتماع الريفي ص 173

نشاطها جعلهم يدورون في إطارها ، أما إذا ارتبط التعليم بحاجة دينية يكون في هذه الحالة مرغوبا وفي أضيق الحدود .

7- النسق الصحي :

الصحة هي خلو الجسم من الأمراض والعاهات وهي سلامة أجهزة الجسم أو حالة من الكمال البدني والعقلي والاجتماعي ، والمرض هو خلل في هذه الأجهزة .

والقطاع الريفي يتميز بصفات عامة ولهذه الصفات أثارها على المستوى الصحي للريفيين ومن هذه الصفات انخفاض المستوى فالمهنة الرئيسية لسكان الريف هي الزراعة ، وفي البلاد النامية مازالت الزراعة تعتمد على الأساليب البدائية القديمة.

ومن ناحية فإن مساحة الرقعة الزراعية لم تزد زيادة تتناسب مع زيادة السكان ولهذا فإن مستوى الدخل والمستوى الاقتصادي للمجتمع الريفي ينخفض انخفاضا ملحوظا عن المجتمع الصناعي ، ويؤذي هذا إلى قصور إمكانيات الفلاح عن توفير المسكن الصحي والغداء المتكامل والملبس المناسب [1].

8- الدين :

يعتبر سكان الريف أكثر تدينا ، واعتمادا على الله في حياتهم اليومية ونشاطهم الزراعي ، فالزراعة تجعلهم أكثر قربا من الشعور بقوة الله . ولكن هذا التدين القوي قد يؤذي إلى الإيمان بالقضاء والقدر حيث يعزو الأمور إلى قدرة الخالق ، فهو لايذهب بعيدا وراء دراسة الأسباب التي كانت سبب في ظواهر معينة حتى لو عادت إليه بالنفع ليستغلها في حياته ، أو إذا كانت نتائج ضارة ليبتعد عنها وعلى ذلك تنتشر الاتكالية بين المزارعين ولا يتوفر التخطيط للمشاكل والكوارث التي تصيبهم .

[1] نفس المرجع السابق : علي احمد فؤاد ص 191 .

9- المعايير الاجتماعية :

وهي المعايير أو القيم التي تحدد ما يجب على الفرد أن يعمل ، وتحدد كذلك مالا يجب أن يفعله أو يفكر فيه أو يقوله في المواقف الاجتماعية المختلفة وتتمثل في العادات والعرف والتقاليد والقيم والأفكار والمعتقدات ، وهي تحكم المجتمع الريفي ، حيث يعيش أهلهم حياتهم الخاصة متأثرين بها وهم يحافظون عليها أثناء حياتهم .

فالفلاحون تحكمهم قيم الكرم والشهامة والفلاح يكرم ضيفه ويعتني به ويساعد الغريب والشخص الطارئ الذي لاحول له ... وهذه هي قيم سكان الصحاري [1] وهناك عقوبات تنتظر من يخالف هذه العادات والتقاليد وتختلف العقوبة حسب اختلاف قوة التقاليد .

ويسود المجتمع الريفي فقيمة القناعة من حيث الرضا بالأمر الواقع وبساطة الحياة وبساطة المطلب وترتبط هذه القيمة ببعض القيم والعقائد الدينية .

فالريف جماعة أولية تنتشر بين أفرادها علاقات الوجه لوجه ، و كل فرد في المجتمع الريفي يعرف الآخر معرفة شخصية ، لذلك فإن أساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمية أكثر كفاءة ومقدرة .

والواقع أن أساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمي أكثر كفاءة ومقدرة في الرقابة على سلوك الأفراد من الأساليب الرسمية ، وهي بجانب ذلك غير مكلفة من الناحية المادية وذلك بعكس أساليب الضبط الرسمي التي تكلف أموالا .

وتسود المجتمعات الريفية بعض القيم السلبية مثل القدرية والتعصب والاتكالية وعدم الاهتمام بعنصر الزمن ، وتدور القيم الأساسية لدى الفلاحين حول الأرض والأولاد ، فالأرض لها قيمة عليا لأنها مصدر الدخل ، أما الأولاد فهم يمثلون القوة الإنتاجية والقوة الاجتماعية ولهذا يحرص الفلاح على أن يكون له أكبر عدد من الأولاد خاصة الذكور .

وتظهر المسؤولية الجمعية في المجتمع القروي فالجريمة لايحاسب مرتكبها وإنما تحاسب العائلة أو الجماعة التي ينتمي إليها .

---

[1] عبد الحميد أحمد رشوان : علم الاجتماع الريفي المكتب العربي الحديث ص 79 .

10- محاربة الابتكار والتجديد :

تسود المجتمع الريفي ظاهرة الخوف من الجديد ومحاربته والميل نحو الإتباع لا الإبداع وحب التقليد لا التجديد ، كما يسود بشغف التمسك بالتقليد والمشي على سنة الأقدمين ، وظاهرة محاربة الابتكار والتجديد هذه أفرزت ظواهر أخرى ساعدت على اجترار الماضي وتقديس كل فكرة قديمة [1] .

11- العلاقات الاجتماعية :

تتميز العلاقات الاجتماعية بأنها علاقات مباشرة وقوية تقوم على أساس معرفة وثيقة وتشابه المهنة والمسؤوليات والتعاون والصراع يحدث بين أطراف متفاعلة يعرفون بعضهم بعض والتعاون تلقائي يحدث في دائرة القرابة ثم على مستوى القرية وذلك في مختلف المناسبات الزراعية والاجتماعية .

وفي القرية يتبادل الأهالي الآلات ويستعيرونها من بعضهم ، ويتضح مدى التعاون في المناسبات كحلول ضيوف على الأسرة أو في الأفراح أو في المأتم .

ومن المعروف أن هذا التعاون المتبادل لايتوفر في المدينة إلا في بعض الأحياء الشعبية ذات الطابع الريفي أوبين أسر محدودة أتاحت لها الظروف أن تتعارف معرفة وثيقة يبعضها لفترة طويلة من الوقت أما فيما عدا ذلك فإن الأسر في المدينة تكاد لاتتعارف على جيرانها إن لم تكن تتعارف فعلا .

12- البناء الطبقي :

لايخلو المجتمع الريفي من الطبقات والمركز الاجتماعي في الريف متوارث وتميل الطبقات الاجتماعية في الريف الى أن تكون محددة وواضحة وهي تتجه إلى الوسط أو تكون طبقات متوسطة ، وقل أن تجد في المجتمع القروي أمثلة للثراء الفاحش أو الفقر المدقع .

والطبقات في الريف غير متداخلة ، وتوجد بينها فروق اجتماعية كبيرة فالفرق واضح بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا الفقيرة .

---

[1] عامر رمضان أبو ضاوية : التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري بيروت لبنان ص112

والحراك الاجتماعي أقل حدوثا في المجتمع الريفي ، حيث لايعرف المجتمع الريفي الحراك الاجتماعي إلا نادرا .

13- الترويح في المجتمع الريفي :

يحتاج الريف إلى خدمات ترويحية تتفق مع الحياة الريفية وبساطتها ، تلك الحياة التي يعتمد على النشاط الاقتصادي الزراعي وتتميز بعناصر ثقافية متمثلة في القيم والعادات والتقاليد الريفية .

ولقد بدأ الاهتمام بنسبة الخدمات الترويحية في المناطق الريفية بعد أن قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإنشاء المراكز الاجتماعية للنهوض بمستوى الحياة في هذه المناطق اقتصاديا واجتماعيا ، وقد شملت هذه المراكز النشاط الترويحي [1]

1-2. خصائص المجتمع الحضري الصحراوي :

إن خصائص المجتمع الحضري تبقى هي في أي مجتمع وبالنسبة للمجتمع الصحراوي فالمسألة هنا هو المجال الجغرافي ، وعليه فإن خصائص الحضر هي حضرية في أي مكان مع وجود تباين بين المجتمع الموجود في الشمال أو في الصحراء. فالمجتمعات الحضرية الصحراوية موجودة ، ولها بناؤها الاجتماعي ومشكلاتها الحضرية الخاصة بها .

* إن المجتمع الحضري هو المجتمع الذي يسود فيه التضامن العضوي و الذي يكون أفراده مشدود كل منهم إلى الآخر عن طريق مصالحهم ليس إلا و تقسيم العمل يكون نتيجة للمعاناة من أجل البقاء.

وتتمثل خصائص المجتمع الحضري فيما يلي :

1- التفاعل الاجتماعي :

إن التفاعل الاجتماعي في المدينة كبير كما أن الجماعات التي يتم على مستواها التفاعل في المدينة كبيرة كذلك و معقدة جدا ، و في بعض الأحيان تكون غريبة جدا و الناس يختلطون بأشخاص كثيرين كل يوم أكثر مما يفعل الريفيون المقيمون على أرض المزرعة ، كما أن معظم العلاقات في المدن علاقات ثانوية و غير شخصية بالمقارنة مع العلاقات

[1] علي أحمد فؤاد : علم الاجتماع الريفي ص 188

في الريف ، فساكن المدينة يتعامل مع الآخر بطريقة غير مباشرة و هذا ما نسميه بالعلاقات الثانوية كما يتضح كذلك وجود اختلافات في النزاعات السلوكية و العاطفية بين المجتمعين فساكن المدينة يتعامل مع الآخر لا توجد بينهم علاقات شخصية حميمية و تظهر عندهم روح الفردية و التركيز على الذات و رغم ذلك فهم مذعنون للبرامج الزمنية المحددة و هم أكثر حرية في تنظيم شؤون حياتهم الخاصة و أكثر اعتمادا على الأشخاص الآخرين لتوفير متطلبات حياتهم من الخدمات العامة و المنتجات المختلفة [1].

و السكان الحضريون يستطيعون التشبث بالعزلة حتى و هم يلتصقون بغيرهم و هذه الدرجة في الانعزال عن الآخرين لا يمكن تصورها في المناطق القليلة السكان ، و هنا نشير إلى أن هناك حقيقة حياتية ظاهرة للعيان لها تأثير على مختلف أوجه الحياة في المدينة و هي أن الوظائف الحضرية تكمل كل منها الأخرى ، و الحقيقة أن قابلية المدينة للنمو تتطلب توفير وسائل اتصال ممتازة ، كما أن الخدمات الشخصية التي يقوم بها المزارعون و عائلاتهم أنفسهم بأنفسهم يتم التعاقد عليها و يدفع لمن يقوم بها مقابل في المدن من متطلبات الحياة اليومية التي تقوم الأسرة الريفية بإعدادها و بالمثل فإن المحلات التجارية الكبيرة في المدن بكثرة .

2- نظام الأسرة :

إن الأسرة ليست نظاما منعزلا الأنظمة بل هي نظام مرتبط مع النظام العام[2] للمجتمع و تتسع في الحضر ظاهرة الأسر النووية التي تتكون من الأب و الأم و الأولاد[3] ، و التي تتلاءم مع متطلبات الحراك الاجتماعي و الذي هو من أهم خصائص البناءات الحضرية الصناعية ، و يعمل الآباء في الأسر الحضرية في أعمال غير زراعية بأجر ، و في الأنشطة الحرفية و التجارة أو الصناعة و يذهب الأبناء إلى المدرسة أو التدريب أو العمل و قد تعمل الأم و قد تبقى للأعمال المنزلية.

و في الحضر يواجه مشكلات المدينة النظم و التنظيمات الاجتماعية التي تتمثل في هيئات الإمداد بالرجال و اتحادات العمال و التنظيمات الحكومية و هيئات الرعاية

---

[1] لوجلي صالح الزوي : علم الاجتماع الحضري . جامعة قاريوس ط1 2002 ص53

[2] Andree Michel :sociologie de la famille,PAF,1972 p95

[3] Jamine Brémond : la famille en question ; profil dossier Paris p9

الاجتماعية و هيئات تنظيم أوقات الفراغ ، و هيئات توفير و استثمار الأموال و يشمل كل منها هيئات متخصص و هي جميعها تعمل في إطار من التكامل.

و قد أوضحت "**فيولاكلين**" أن عملية التصنيع و التحضر قد تركت آثارها على العائلة ، فقد انتقل مركز الإنتاج من البيت إلى المصنع و يستخدم وحدة الإنتاج الفرد لا العائلة ، كما أن علمية الإنتاج أو الإمداد بالسلع و الخدمات التي يتم إنتاجها خارج البيت تستهلك دخله[1].

و يلاحظ وجود وقت فراغ لدى أعضاء الأسرة يتكرر فيه أداء أنشطة مختلفة و منها ما هو ذو طابع ترفيهي مثل مشاهدة التلفزيون ، و القراءة الخفيفة و مزاولة ألعاب التسلية و تخفف الأسرة الحضرية من سيطرتها المطلقة على كل أفرادها ، فهي تخفف كذلك من التزاماتها نحو الأقارب و الأصهار و غيرهم ، و تسود الأسرة الحضرية الحياة الفردية مما يؤذي شيئا فشيئا إلى الخروج من التقليدية إلى التحررية ، و ينكمش النفوذ الكبير الذي كان يتمتع به الوالد أو الجد من مسؤولية رب الأسرة الحديثة الذي لن يكن من قبل مسؤولا عن أمورها و تتميز الأسرة في الحضر بالسمات الآتية :

1 –سيطرة وحدانية الزوج و الزوجة ، و انخفاض معدل تعدد الزوجات ، بينما يرتفع معدل الطلاق في المدن و يرجع هذا إلى سيادة النزعة الفردية ، و إقدام الحضري على ما يعتقد أنه يشكل مصلحته.

2- تتزايد نسبة العاملات في المجتمع الحضري ، و قد تبع هذا حدوث تغيرات في الاختيار للزواج و الإنجاب و الإنفاق ، و يرتبط هذا بحجم مسؤولية الزوجة العاملة ، و استقلالها الاقتصادي عن الزوج ، و أنسب الأعمال التي تقدم بها الزوجة الأسلوب الأمثل للتربية و رعاية الأطفال في الأسر الحضرية التي تعمل فيها الأم .

3- أظهرت الاتجاهات الفردية في الأسر الحضرية الحاجة إلى الخدمات و أوجه الرعاية من جانب المجتمع و هيئاته و مؤسساته الحضرية و ذلك مثل : خدمات التأهيل و التأمينات الاجتماعية ، و خدمات تنظيم الأسرة و غير ذلك.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري . دراسة في علم الاجتماع مركز الإسكندرية للكتاب 2005 ص21

4- تحسنت نسبة صحة عدد ربات البيوت ، و أصبح لديها المال و الوقت و تحررت من الالتزامات المنزلية و بامتزاج هذه المتغيرات مال معدل المواليد إلى الانخفاض ، مما أكسبها طاقة كبرى على العمل.

5- يقل حجم الأسرة الحضري ، ومع ذلك فإن الأسرة في دول العالم الثالث أكبر حجما من مثيلاتها في الدول المتقدمة و في نفس الوقت يخل التوازن بين الموارد و أوجه الإنفاق مما قد يصيب الأسرة بالخلل.

6- يتميز المسكن الحضري بوجود المرافق ، و شبكة الصرف ، و كما نعلم فإن المسكن يمثل مكانة بارزة في حياة الأسر الحضرية ، فهو إما يكون مصدر جذب و ربط لأفراد الأسرة و إما يتحول إلى عنصر طرد و نقمة على المجتمع[1] .

و لقد أصبح المسكن في العصر الحديث مؤشرا على عمل رب الأسرة و مكانته الاجتماعية و التي يمكن معرفتها من مكان المسكن ، و الجوار ، و الأثاث الموجود بالمسكن ، و أ، قرب المسكن أو بعده عن مكان العمل في الحضر يلعب دورا هاما في أداء العمل أو الموظف أو الطالب . و من جملة المساكن تتكون وحدة الجيرة ، فهي ذات تأثير كبير على الأفراد ، فقد تخلق أنواعا من التعاون و التكافل بين ساكنيه ، و إما تتحول الساحة إلى صراع و تفكك بين هؤلاء السكان و تدب فيهم عوامل الانهيار و التفكك.

7- يعتبر التفكك الأسري من بين السمات التي تغلب على الأسر الحضرية و يعزى ذلك إلى النزعة الفردية ، و اضمحلال أواصر الصلات الأولية .

و ينبغي على مخطط المدينة أن يلم بحجم الأسر ، فهذا يفيده في تحديد عدد الوحدات السكنية اللازمة و أحجامها ، على أن يؤخذ في الاعتبار كذلك الحالة الاقتصادية للأسر ، و يفيد أيضا في تقدير حجم الخدمات التي تحتاجها الأسرة .

3- النشاط الاقتصادي :

تختلف المدن بعضها عن بعض من حيث الحجم و البناء و النمو و يعود هذا إلى البناء الاقتصادي و المصادر الداخلية و الإنتاج ، كذلك يحتاج حكام الحضر إلى الثروة ،

[1] نفس المرجع السابق : عبد الحميد أحمد رشوان ص26

فهم يقومون بإمداد المحكومين بالخدمات ، و ينشئون الجيوش و الشرطة لحماية سوق المدينة و تجارتها ، و يحتاج الحكام أيضا عمال يقومون بإنشاء الطرق و إقامة أسوار المدينة أو إنشاء المباني العامة و إقامة دور القضاء لتسوية النزاعات ، و هم يحصلون على الثروة التي تمكنهم من القيام بهذه الواجبات عن طريق فرض الضرائب.

و قد أدى التصنيع إلى نمو كثيرا من المهن التي لم تكن معروفة من قبل و قد أوضح " **كوترل" "Cottrell** " كيف أن استخدام الآلات المعقدة قد أدى إلى زيادة تقسيم العمل ، و ظهور الحاجة إلى المتخصصين القادرين على إدارتها.

فقد أدت ظاهرة تقسيم العمل إلى جعل العملية الإنتاجية عملية ديناميكية تتكون من مراحل متخصصة و متمايزة و لكنها ترتبط في نفس الوقت بطريقة عفوية وظيفية .

و من الطبيعي أن يؤدي التخصص إلى ظهور مدن متخصصة و بدخول صناعة كبيرة الحجم أصبح من المتحتم زيادة نسبة العاملين في مجالات الخدمات ، و قد أدى هذا إلى ظهور مدن جديدة حول المراكز الصناعية ، كما أدى التخصص و تقسيم العمل إلى تغير الأسس التي ارتكزت عليها المكانة الفردية ، فبعد أن كانت عوامل السن و المهارة هي التي تحدد المكانة المهنية للفرد كما كان سائدا في النظام الحرفي الطائفي أصبحت عوامل التحصل العلمي و التدريب المهني المتخصص و الخبرة الفنية و كفاءة الأداء ، و تقبل أهداف الإدارة و غيرها عوامل هامة في اكتساب المكانة المهنية للفرد[1] و أصبح الأجر المتساوي للعمل الواحد هو قانون العمل بغض النظر عن فوارق السن ، كما أصبح التنظيم و ليس الفرد هو العامل الإنتاجي في نظام المصنع الحديث.

و يلعب التنظيم دورا هاما في مستويات النظام الاقتصادي الحضري ، فهو يبتدئ في الإدارة المتخصصة داخل الشركة ، أو شركات المساهمة و إدارة قطاع الأعمال ، فالعمل الحكومي يبدأ في توقيت و ينتهي في توقيت محدد.

وعليه يقتضي من ذلك الشخص الذي يزاول العمل أن يتبع روتينا محددا في سلوكه و أدائه لأنشطته اليومية و كذلك بالنسبة للمرأة ، حيث يتقرر أداؤها لأنشطتها بشكل روتيني يبدو في تحديد يوم لتنظيف المنزل و الطهي و غير ذلك من الأنشطة المنزلية .

---

[1] نفس المرجع السابق ص29

و تبدو المهنة عاملا أساسيا في تمييز المجتمع الحضري ، ففي نظر **" سوروكن و زمرمان"** يتميز المجتمع الحضري بأن أفراده يشتغلون أساسا بأعمال الصناعة و الحرف و التجارة و الإدارة ، و قد ترتب على ذلك انفصال جماعات المهنة عن الجماعات القرابية في مجال العمل و ظهور معايير و أبعاد جديدة لتحديد المكانة المهنية للفرد ، و مقاييس مختلفة للنجاح المهني كالتحصيل الدراسي المتخصص و الخبرة النفسية و مستويات الكفاءة و غير ذلك .

و أدى تقسيم العمل و التنظيم الاقتصادي في المدينة إلى أنها لا تقوم بوظيفة واحدة فنشاطها الرئيسي يحتاج إلى عدد من الخدمات و الأنشطة الأخرى إذ تجدب المراكز التجارية الصناعية . و تحتاج الصناعات الكبرى إلى التجارة و تجتذب المراكز الحكومية الأنشطة الثقافية و بذلك تصبح المدينة موطنا متعدد الوظائف يخدم أغراضا متعددة ، و يترتب على ذلك أن لكل فرد في المدينة مهنة أو وظيفة معينة .

و نتج عن ذلك أن المدينة تنقسم إلى مواقع و مناطق متميزة يتحدد لكل منها وظيفة معينة أو نشاط خاص . فهناك أقسام للسكن و أخرى للتجارة و ثالثة للصناعة و رابعة للنزهة و الترويح .كما تنقسم أقسام السكن إلى مناطق للطبقات الفقيرة ، و أخرى لسكن الطبقات المتوسطة ، و ثالثة لكل الطبقات الغنية .

و تتداخل هذه الأقسام فيما بينها بعض التداخل فليس هناك أقسام للسكن فقط و للتجارة فقط ، و إنما هناك أقسام يغلب عليها طابع السكن و أخرى يغلب عليها طبع التجارة ويجدب كل قسم منها نوع خالص من الناس والخدمات ، كما يطبع كل منها ثقافة خاصة ويتميز بعض سكان الأقسام من فئة أخرى عن طريق التعليم أو ازدياد الدخل فينتقل هؤلاء من قسم إلى أخر في المدينة بما يتماشى مع أوضاعهم .

4- البيروقراطية:

نتجت البيروقراطية عن التحضر والتصنيع ، وهي سلسلة مترابطة من واجبات ومسؤوليات حيث تتطلب ألية العمل الصناعي ضرورة تناسق أوجه النشاط المتخصصة ويتطلب التناسق نسقا من النظام والترتيب في مراحل التنفيذ وعلى ذلك فالبيروقراطية ليست العمل ، ولكنها تنظيم العمل ، الذي يستطيع أن يساير ما قدمته التكنولوجيا الحديثة

من تقسيم للأعمال ، وتدرج السلطة وتوافر دور كبير من الموظفين يتم تعيينهم عن طريق اختبارات تكنيكية ، كما تتميز بتمايز الأدوار والمراكز والسلطة والمسؤولية للمشتركين في التنظيم الصناعي .

ومع نمو حجم الجماعات يصعب إقامة علاقات شخصية مع الأفراد ، كما لايميل البيروقراطي إلى إقامة علاقات شخصية مع العملاء وزملائه ورؤسائه ومرؤوسه ، مما ينجم عنه ظهور الفرص المتكافئة ، وترتبط الموضوعية بوجود العلاقات الشخصية .

5- اللاتجانس أو التغاير الاجتماعي :

تعتبر خاصية اللاتجانس أو التغاير الاجتماعي هي النتيجة الحتمية لظاهرة التحضر كعملية تركز مجموعة كبيرة من السكان في منطقة صغيرة ومحددة ويبدو هذا الارتباط بين المتغيرين واضحا إذا وضعنا في الاعتبار حقيقة أن الكثافة السكانية العالية تزيد إلى أقصى درجة ممكنة من عملية المنافسة ، سواء على المكان أو على الامتيازات والإمكانيات المتاحة ، كما تدفع وباستمرار تخصص لذلك تغلب على حياة المدينة أنشطة تطور بطبيعتها نسقا أو نظاما معتمدا ودقيق للتخصص وتقسيم العمل لايتوفر بالنسبة للأنشطة الزراعية ، فإذا أضيف إلى ذلك ما يتميز به المجتمع الحضري من خصائص تجعل السكان يتوافدون إليها من بيئات مختلفة ومتغايرة ، لهذا يصبح موطنا طبيعيا للتغاير واللاتجانس أو كما يسميها البعض بوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات المتغايرة ، لتسمح بل وتشجع على تأكيد الفروق الفردية باستمرار كأساس للنجاح ، ويتحقق تكامل المجتمع من خلال ما يطوره هذا الاختلاف والتغاير من تضامن بين الأفراد يقوم على أساس نفعهم لبعضهم البعض وليس على أساس تماثلهم وتشابههم[1] .

وعليه وعلى حد تعبير " **لويس ويرث**" أنه كلما ازداد عدد الأفراد الذين يشتركون في عملية التفاعل كلما زادت إمكانيات التمايز بينهم . ولذلك فإنه من المتوقع أن تتدرج السمات الشخصية لسكان المجتمع الحضري ومهنهم وحياتهم الثقافية وأفكارهم وقيمهم على امتداد تتسع فيه الهوة بين طرفيه وقطبيه على نحو أكثر وضوحا عنه في المجتمع الريفي .

---

[1] السيد عبد العطي السيد : علم الاجتماع الحضري دار المعرفة الجامعية الإسكندرية الجزء الأول ص 231 .

6- التسامح الاجتماعي :

إن مايكشف عنه المجتمع الحضري من درجة كبيرة من اللاتجانس بين الأفراد وتنوع الثقافات الفردية وتعداد أنماط الشخصيات وتمايز مستويات السلوك وسيطرة العلاقات السطحية والمهملة ، كل ذلك جعل التسامح أو اللامبالاة ضرورة لاغنى عنها في مجتمع يتطلب من أفراده أن يكونوا على وعي ودراية بالمعايير الثقافية المختلفة المتباعدة وأن يتفاعلوا مع بعضهم البعض على هذا الأساس . ولذلك تكشف المناطق الحضرية باستمرار عن حدود أكثر اتساعا للتسامح في كثير من المسائل المرتبطة بأنماط السلوك والأخلاقيات والعقيدة الدينية والحرية السياسية والأذواق والموضات ووسائل شغل وقت الفراغ ...إلخ . لقد أصبح لساكن الحضر حياته الخاصة وغدى أكثر انغماسا في ملذاته لأنه أصبح أكثر تحررا من قيود الجماعة الأولية ، كما أنه لم يعد يتعجب من أي شيء ، بل يتوقع كل شيء من الآخرين . وتبرير ذلك أن المجتمع الحضري مجتمع مفتوح لايتمسك بعادات صارمة وتقاليد جامدة أو عرف حازم يورثها للأجيال المتعاقبة كما لا يفرض نتيجة لذلك تشابها وتطابقا على جميع أفراده بل بلغت فيه درجة اللاتجانس إلى الحد الذي جعله يضع حدودا للتسامح أوسع بكثير من المجتمع الريفي [1] . ولايعني ذلك أن المجتمع الحضري مجتمع لامعياري يفتقد إلى ضوابط السلوك الخاص ، وإنما يعني أنه لا يهتم ولا يعني إلا بتنظيم السلوك العام ، أما السلوك الخاص فأمر يتسامح فيه طالما أنه لايتعارض مع الأنماط العامة للسلوك كما أنه يسمح بتعدد الثقافات الفرعية طالما أنها لاتتعارض مع الإطار الثقافي العام .

7-سيطرة الضبط الرسمي والثانوي :

توفر المدينة أو المجتمع الحضري لسكانها فرصة العيش في عالمين اجتماعيين مختلفين ، عالم الأصدقاء والمعارف من ناحية أو عالم العلاقات الأولية الوثيقة ، وعالم من الغرباء الذين يرتبطون به فيزيقيا عن قرب ولكنهم يكونون أكثر بعدا عنهم من الناحية الاجتماعية ويستطيع سكان الحضر نتيجة لذلك أن يهرب من الضبط القهري للجماعات الأولية عندما يريد وذلك بأن يختفي في بحر الغرباء . ولكن سيستطيع في نفس الوقت

[1] السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري ص 233 .

الهروب من اللامبالاة والعلاقات غير الشخصية ، بأن ينتمي إلى جماعة أولية كجماعة الأسرة أو شلة من الأصحاب والأصدقاء لكي يسترد أمنه ويشبع إحساسه العاطفي وشعوره بأنه كائن اجتماعي ، ومن ثم يتخلص من العزلة التي تفرضها عليه حياة المدينة ونظرا لسهولة الابتعاد عن الضوابط الأولية للسلوك فإن المجتمع الحضري يلجأ إلى ضوابط ثانوية ، حيث يتحتم كبح جماح روح الاستغلال المتبادل الذي ينشأ بالضرورة عن ذلك الاتصال أو الاحتكاك المتنوع والوثيق بين أفراد لاتربطهم علاقات شخصية وعاطفية ومن هنا كانت مختلف التنظيمات أو المؤسسات كالقضاء والمحاكم والأجهزة الإدارية ذات البعد الطولي في تنظيم العلاقات المعقدة والنفعية بين سكان الحضر . وكلما كبر حجم المجتمع الحضري كلما أصبحت مشكلة أكثر وضوحا وكانت أجهزة التنظيم والضبط الثانوي أكثر تنظيما وأصبح مكانا يحقق فيه الضبط القانوني والشرعي لتنظيم الحياة اليومية ، أي أن تفقد في الأعراف والطرائق الشعبية تأثيرها كموجهات للموقف[1] .

8- المظاهر الثقافية :

يتميز المجتمع الحضري باتصالهم بمنابع الثقافة المحلية والعالمية وقد أدى هذا إلى تطورات كبيرة في المجتمعات الحضرية من حيث استخدام التكنولوجية الحديثة ، فالحضري يستخدم الكهرباء والسيارة والثلاجة .

وتزيد الحضرية من التفكك الثقافي للمجتمع ، فالقواعد والمعايير التي كانت توجه السلوك والفعل الاجتماعي في المجتمع الفولك كما يقول "**روبرت فيلد** " أصبحت أكثر تعقيدا وتعددا في المجتمع الحضري الأمر الذي ترتب عليه فقدان المعايير ، ففي مجتمع الفولك تتوحد كل عناصر الثقافة المحلية وتترابط فيما بينها حتى أنه يصعب على المرء فهم المعتقدات والقيم والطقوس المرتبطة بالمرض وفهم ما يرتبط بالعمل الزراعي والتفكير الغيبي من قيم ومعتقدات .

ومن مظاهر التفكك الثقافي الصراع الواضح أو عدم الإنساق بين المستويات الثقافية ففي مجتمع الفولك تنسجم السمات والمركبات الثقافية بعضها مع البعض وذلك على عكس المجتمع الحضري الذي يواجه الفرد بتوقعات سلوكية متعارضة وغير منسقة وتزيد

---

[1] السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري دار المعرفة الإسكندرية ص 235 .

الحضرية من الاتجاه نحو العلمانية والدنيوية ، إذ ترتبط النشاطات الحضرية بارتباطات وأحكام عقلانية برغماتية . وبزيادة الحضرية يتحرر الأفراد من الضوابط التقليدية وتتاح لهم فرصة القرار في ضوء الضوابط العلمانية [1] .

والمدينة بوثقة تختلط فيها الأجناس والثقافات المتغايرة وهي تسمح بل وتشجع تأكيد الفروق الفردية باستمرار ، وللناس طبائع متباينة وهم يتكلمون أشكالا مختلفة من اللغات واللهجات ، ويلبس أنماط متعددة ولهم قيم بعضها مستورد من الخارج .

ومن مظاهر المدينة حركتها العمرانية التي لا تكاد تقف ، هدم وبناء في كل جانب من جوانب المدينة ، حفر في الأرض ورصف الطرقات وإصلاح البيوت والشوارع تشق وطرق تتسع ، ووسائل المواصلات متوفرة في المدينة ، فهناك سيارات خاصة وسيارات عامة مختلطة الأشكال وقطارات وغيرها .

وتتسم المدينة بنشاط متدفق بدفع الناس نحو الحركة والسرعة . فالحياة في المدينة سريعة ، كما تتسم بالازدحام ، ازدحام المواصلات وازدحام أمام دور السينما، ووقت دخول وخروج الموظفين وأمام شبابيك البريد ، وفي المحلات التجارية وفي محطات القطارات ومع وجود الازدحام فإن سكان الحضر يتصرفون كأفراد قليلا ما يحكم بعضهم بعضا في الطرقات وفي السيارة العامة . وتمتاز المدن بالنظافة ، نظافة في الشوارع وداخل البيوت كما تمتاز بوجود الحدائق ومؤسسات الخدمة العامة.

9- العلاقات الاجتماعية الثانوية :

نظرا لاتساع حجم المدينة والمجتمع الحضري فإنه لا يمكن أن تتمثل خصائص الجماعة الأولية بل تصبح جماعة ثانوية [2] من الدرجة الأولى ، فساكن الحضر يعامل حشدا كبيرا من الغرباء يقابلهم ويتفاعل معهم في حياته اليومية [3] ، فهو إن اعتمد على عدد كبير من الأفراد إلا أن هذا الاعتماد يكون بهدف إشباع حاجاته و خدمة مصالحه ، كما يكون أكثر ارتباطا بجماعات منظمة عنه بأشخاص بعينهم

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري دراسة في علم الاجتماع مركز الإسكندرية للكتاب 2005 ص 38 .

[2] السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ص 232 .

[3] Yves Grafmeyer : Sociologie urbaine . universi le lumière , Lyon II.P aris P 40

من ثم فان ارتباطه بالآخرين يكون محدودا فقط بما يقوم به الغير من نشاط أو دور معين في حياته . ولهذا السبب توصف التفاعلات والارتباطات أو العلاقات التي تقوم بين سكان الحضر على حد تعبير "**Louis Wirth**" "**لويس ويرث** " بانها ذات طابع انقسامي بمعنى أن تكون العلاقات الاجتماعية وسائل لتحقيق أهداف شخصية وبالتالي تكون أكثر بعدا عن العاطفية أو الانفعالية .

*هذه هي الخصائص العامة التي تنطبق على المجتمع الحضري الصحراوي رغم كونـــه مجتمع تقليدي قليل الانفتاح على العالم الخارجي.

2 - البناء الاجتماعي و الثقافي للمجتمع الحضري الصحراوي :

يرجع ظهور أي منطقة في العالم إلى عوامل متعددة ، و من أهم هذه العوامل نجد غلبة العامل الثقافي ، فالمسكن وسيط بين الإنسان و المجتمع إذ أن مشكل السكن و مستواه تحددها المعايير الاجتماعية السائدة و العادات الثقافية المتأصلة ، و المسكن بمفهومه الحديث قالب مادي للتفاعل الاجتماعي ، و تتوقف طبيعة هذا التفاعل إلى حد كبير على شكليات هذا الإطار بما يضمنه من مباني و مرافق و خدمات و أماكن تسلية و ما يتيحه من نماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية [1] .

فبقدر ما يؤثر الإطار المادي على سلوك و تصرفات الأفراد الذين يشغلونه يؤثر الأفراد و الجماعات بدورهم على محيطهم السكني فيشكلونه و يخضعونهم لرغباتهم و ما يربطهم من علاقات في مجلات الحياة المختلفة .

أما فيما يخص البناء الاجتماعي ، فقد تعددت المداخل التي تعالج موضوع العائلة ، على اعتبار أن استعداد الوجود الاجتماعي ، إنما يتوقف على ما يحويه من بناء أسري ، و هذا البناء يقدم للمجتمع ما يحتاج إليه من أفراد ، بعد أن يصبغهم بصبغة ثقافية إذ ينقل إليهم ثقافة المجتمع و عاداته و تقاليده و سننه الاجتماعية .

و لقد ظهرت العديد من الدراسات التي تعالج الأسر و العائلات كنسق اجتماعي و محاولة الربط بين البناء العائلي و البناء الوظيفي و بين الفرد و الأسرة .

[1] رشوان عبد الحميد أحمد : المدينة.دراسة في علم الاجتماع .المكتب الجامعي الحديث.الإسكندرية 1990

و تتفق جميع الدراسات على أن الأسرة ظاهرة إنسانية عامة ، تسود سائر المجتمعات و الثقافات ، و أنها الوحدة الاجتماعية الأساسية في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، فهي تسهم في الإعداد الاجتماعي للفرد ، فيتعلم منها عادات و طرائق و أنماط سلوك مختلفة[1]

و في المجتمعات التي تعتمد على الزراعة كوسيلة للعيش و التفكير و العمل و طريقة في الحياة تكون العلاقة بالأرض عاملا هاما في وصف حياتهم الاقتصادية وتحديد صورة البناء الاجتماعي والعلاقات المتبادلة بينهم . وكل هذه المجتمعات تقريبا تكون العائلة أو الأسرة الممتدة هي الأولى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما سادت هذه الأسرة النزعة الجمعية وسيطرة العامل القرابي والتسلط الأبوي ، والاكتفاء الذاتي التي كانت تمثل أهم خصائصه البنائية والوظيفية وتختلف الأسرة الممتدة عن النووية من خلال تواجد وحدات زواجيه بالأسرة الواحدة .

ومن أهم العوامل التي ساعدت على وجود الأسرة الممتدة في المجتمع الصحراوي نظام ملكية الأرض وتوريثها ، فان الإنسان سواء كان متزوجا أو أعزب يضطر أن يعيش مع والده أو جده الذي يملك الأرض والذي يقوم بالإنفاق عليه وعلى أسرته إذا كان متزوجا . وهنا يلعب نظام " السكن " دوره إذ تنتشر عادة إقامة الشاب وعائلته مع رب العائلة . وهكذا تشكلت التكتلات والتجمعات السكنية على أساس علاقات الجوار وروابط الدم أو مما يسمى بالنسق القرابي .

3 - مشكلات المجتمع الحضري الصحراوي :

إن مشكلات المجتمع الحضري المعاصر ، وما يحويه من تعقيد وتشابك في نظمه إنما يكون لها صداها انبثاق وصدور المشكلات الراهنة للتنمية الحضرية .

ويعاني المجتمع الحضري الصحراوي مايعانيه اليوم اغلب الأرياف والقرى من مظاهر التخلف وهذه المظاهر ليست عابرة ، وإنما ظهرت في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي والعمراني .

وتتمثل مشكلات المجتمع الحضري الصحراوي في :

[1] علاء الدين جاسم البياني: البناء الاجتماعي و التغير في المجتمع الريفي –دار التربية – بغداد ص169

3-1. المشكلات الاقتصادية :

أ – قلة الدخل :

حيث أدى انخفاض الأجور والإيجار المرتفع للأرض والبطالة الموسمية الى قلة الدخل الى جانب عدم وجود مجالات أخرى للكسب غير الزراعة ، وفرص العمل المحدودة وكثرة الإنجاب التي تزيد عدد الأطفال كفئة مستهلكة غير منتجة مما يقلل باستمرار من الفئة الوسطى التي تقوم بالإنتاج [1] .

ب- ندرة رأس المال :

فراس المال الذي يملكه الفلاح التابث من الأرض والأدوات والمواشي والحصول على رأس مال سائل يستلزم من الفلاح الاستدانة ، كما أن عدم كفاية رأس المال وعدم توفره يحول الاتجاه الى الزراعة الكثيفة التي تحتاج الى رأس المال كبير وعمالة اكبر وفترة انتظار أطول حتى يظهر المحصول .

ج- قلة الخبرة الإنتاجية على مستوى الفرد والمجتمع :

هذه الظاهرة لاتنشأ منفردة أو منفصلة على عامل الفقر وانخفاض نسبة الإنتاج الفردي وانخفاض الكفاية الإنتاجية يؤثر بشكل فعال على نجاح مشروعات التنمية المختلفة إن لم يعوق قيامها أصلا . لان سلامة الاقتصاد البدوي يستلزم توفر خبرات ذات كفاءة عالية في مختلف مجلات ذلك الاقتصاد حتى يمكنها أن تضع برامج التنمية على أسس علمية واعية بمختلف الظروف المحيطة سواء بالمجتمع البدوي أو بالاقتصاد الصحراوي ذاته [2] .

د- بدائية الإنتاج وعدم تنوعه :

المجتمع البدوي كغيره من المجتمعات المختلفة يمتاز إنتاجه بغلبة الحرف والصناعات والمنتجات الأولية التي تنتج بطريقة بدائية وبغير استعانة باية آلة ، بل إن القيم البدوية في العديد من المجتمعات الصحراوية تحارب العمل والإنتاج الحرفي وان كان على قلته غير كاف ، إلا أنه يسد بعض الاحتياجات الضرورية للبدو ويحاول أن تتاح له معهم فرصة الاتصال بالمجتمعات الحضرية والريفية المحيطة أو القريبة أن يعوض

---

[1] عبد الحميد رشوان : علم الاجتماع الريفي – المكتب العربي الحديث 2003 ص 221

[2] صلاح مصطفى الفوال – تنمية المجتمعات الصحراوية – مكتبة القاهرة الحديثة ط1 1968 ص 164

بعض النقص بالمبادلة والشراء .هذا عن بدائية الإنتاج في المجتمعات الصحراوية ، أما عن عدم تنوعه فذلك راجع إلى اعتماد هذه المجتمعات على الحيوان و بعض الزراعات البسيطة التي لا تتعدى هي الأخرى أنواعا قليلة كالنخيل و بعض الخضروات و طبعا تستهلك كلها و لا يبقى منها أي فائض يستغل للاستثمار أو لمواجهة الحاجة .

هـ - قلة الاهتمام بنشر الصناعات المنزلية :

ومن أهم أسباب هذه المشكلة نقص التخطيط لإنتاج الصناعات المتمشية مع حاجة السوق ، وقلة المساعدات المالية التي تقدم لتطوير الصناعات الموجودة والحصول على المواد الخام وتسويق الإنتاج . وكذلك نقص الأبحاث الغنية اللازمة . وبرامج التدريب التي تؤدي الى الإبقاء على الصناعات اليدوية بشكل متجدد قائم على تطور صناعي وفني يجعل لها طابعا مميزا يمكنها من الصمود أمام المصنوعات التي تنتجها المصانع الكبيرة الحديثة .

وتتأثر المرأة بالمشكلات الاقتصادية ، فهي تدير شؤون المنزل بأسلوب عشوائي يغلب عليها تسلط السلوك الاستهلاكي والحد من الادخار[1] .

و - انتشار البطالة بأنواعها المختلفة :

وذلك راجع الى لعدة عوامل أولها أن النشاط الاقتصادي يتسم في إنتاجه بالبساطة وعدم التعقيد ولا يحتاج الى فن وجهد كبيرين ، وثالث هو أن الفراغ يقدس في المجتمعات الصحراوية وثالث هذه العوامل يتمثل في مجموعة القيم البدوية التي تصغر من وضع ممارسيه . وأما الرابع فهو اعتماد المجتمعات الصحراوية على نوع محدد من الإنتاج كما سبق ذكره كرعي الحيوان أو الزراعة البعيلة ، وهي كلها أعمال لا تستغرق وقت طوال أيام السنة ونفس الوضع بالنسبة للزراعة فالبدوي ينتظر سقوط المطر ليزرع بعض النباتات ويتركها على حالها حتى تنضج وقد يطول انتظاره سنوات يظل خلالها بلا عمل أو إنتاج يذكر .

[1] نفس المرجع السابق عبد الحميد رشوان: علم الاجتماع الريفي- المكتب العربي الحديث 2003 ص 223

ي- قلة الأيدي العاملة :

لا تعارض إطلاقا على ما سبق ذكره عن البطالة ومن قلة الأيدي العاملة ، لان العبرة هنا بالكيف لا بالكمية لان المهم في عمليات التنمية أن تتوافر الأيدي العاملة الماهرة والمدربة على مختلف عمليات الإنتاج ، وقد يكون توافر عامل مدرب واحد أجدى للإنتاج من تواجد عشرة عمال غير مدربين خصوصا ما إذا كان الإنتاج مرتبط بالآلة وحتى لو أخدنا عاملا لقلة الأيدي العاملة وصرفنا النظر عن المهارة الفنية ، لوجدنا أن المجتمعات الصحراوية شانها كل المجتمعات المختلفة تعاني من نقص الأيدي العاملة وذلك راجع الى زيادة نسبة الأطفال والشيوخ والنساء ، وهي كلها فئات معالة ، أي غير قادرة على العمل والإنتاج [1].

3-2. مشكلة الإسكان :

تتفاقم مشكلة الإسكان في الوقت الحاضر نتيجة عدة عوامل من أهمها زيادة السكان المطردة والنمو التلقائي لحجم المجتمع (الأحياء) مع بقاء الطرق القديمة في البناء من حيث الشكل والمضمون قائمة وما يفرز هذا الاتجاه من الانخفاض الواضح في مستويات المعيشة عند الغالبية العظمى من سكان المجتمع ،أو المجتمع الصحراوي ومن خلال زيارتنا له من مارس 2003 عبارة عن مجموعة قصور تمثل النواة الأولى للمدينة الصحراوية هذه الأخيرة التي بنيت بدون تخطيط معين بحيث لا تستطيع أن تتبين بها أي معالم لممارسة الحياة الجمعية أو النشاط الترفيهي أو الخدمة العامة وعلى ذلك فهو مكان إيواء فقط [2] .

3-3. المشكلات الاجتماعية :

كل مجتمع له عاداته وتقاليده والتي تعتبر جزءا من ثراته الثقافي ، ولكن هناك من التقاليد والعادات ما يحد من التطور ويعتبر معوقا للتنمية مثل سيطرة الأسرة وشدة المراقبة الاجتماعية وانعدام التبادل بين الأفراد الى جانب التمسك بالقديم وعدم الإقبال على الجديد والحديث والتغير في مجالات الحياة المختلفة وعدم الاستفادة الايجابية من وقت الفراغ نتيجة نقص وسائل الترقية ، علاوة على ذلك إعاقة المرأة عن القيام بدورها

[1] صلاح الفوال – تنمية المجتمعات الصحراوية – مكتبة القاهرة الحديثة ط 1 1968 ص 166
[2] عبد الحميد احمد رشوان : علم الاجتماع الريفي ص 224

الفعال في التنمية و النهوض بالمجتمع وخاصة في مجالات الأسرة و تنظيمها و التربية و مجالاتها المجتمعية من خلال المؤسسات و الجمعيات الأهلية.

3-4. المشكلات الثقافية :

إن انتشار الموانع الثقافية ، أو تلك المعوقات التي لا ترجع إلى أسباب مادية و إنما تعود أصلا إلى مجموعة القيم و التصورات السائدة في ا لمجتمع و التي لا تهيئ المناخ الثقافي و الاجتماعي الذي يمكن مختلف عوامل الإنتاج المادية من أداء دورها لتحقيق برامج التنمية.

و نعتقد أن عملية التقبل أو الرغبة ناشئة عن تواجد مجموعة من التطلعات لدى البدو و بحيث تكون لديهم الرغبة الدائمة في تحقيق مستوى أعلى من الحياة يفوق مستوى معيشتهم الحالية ، و حتى تحقق المجتمعات الصحراوية تقدما ملموسا يجب أن تقترن رغبتها في التقدم بالعزم الأكيد بما يصاحب هذا العزم من خطوات إيجابية لتحقيق ذلك التقدم ، و تتمثل أهم المشكلات الثقافية في :

1- الجهل و انتشار لأمية التي تقف دائما أمام وصول مبادئ المعرفة و العلوم و الثقافة العامة إلى أفراد المجتمع [1] .

2- ضعف الإلمام بجوانب الحياة في المجتمع و مشاكله.

3- عدم معرفة الطريق الصحيح لأداء الأعمال المختلفة و أنسبها و أصلحها لتحسين مستوى الحياة .

4- عدم معرفة دور المؤسسات و خدماتها و إمكانياتها حتى يتمكن الحصول منها على الفائدة المنشودة .

5- عدم ملاءمة المناهج الدراسية ، نظام التعليم ، تعليم الفرد القراءة و الكتابة دون أن يلم بمعرفة بيئته التي يعيش فيها كمزارع أو صانع أو مثقف.

6- هجرة المتعلمين من المدارس بعد أن أصبحوا غير قانعين بالحياة التقليدية .

7- تسرب الأطفال من المدارس للعمل بالحقول أو في مجالات أخرى لمساعدة أسرهم اقتصاديا .

---

[1] عبد الحميد أحمد رشوان : علم الاجتماع الريفي . المكتب العربي الحديث ص 226

8- قلة مصادر الثقافة و المعرفة نسبيا إذا ما قورنت بما هو متاح بالمدينة و من هذه المصادر الجرائد و المجلات و الكتب ، خصوصا تلك التي تناسب التعليم و قدرات الذين محيت أميتهم .

إن عملية توافر الرغبة في التغيير المقرونة بالعزم الأكيد على بلوغه لدى المجتمعات الصحراوية و تعليق كل ذلك بقيم و مثل و تصورات و نماذج سلوك جديدة ذلك هو المهمة الأساسية التي يجب أن تضطلع بها برامج و عمليات التنمية[1]

3-5. المشكلات الصحية :

مما لا شك فيه أن انخفاض المستوى الصحي له أثاره السلبية المتعددة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ، و لعل أخطر هذه الآثار النسبية انخفاض الإنتاجية بسبب :

1- قلة الإمكانات الطبية :

إن قلة الإمكانات الطبية تتجلى أساسا في نقص الأطباء المتخصصين في الكثير من الأمراض المزمنة و الخطيرة و عدم إمدادهم بالوسائل العلمية الكافية التي تضمن لهم استمرارية الأبحاث العلمية الطبية و كذلك نقص الأدوية ووسائل العلاج الحديثة و المتطورة و نقص المراكز الإستشفائية المتخصصة و غلاء الأدوية كل هذا في النهاية يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي ، حيث نجد نسبة الأسرة في المستشفيات و الأطباء لكل مواطن تكون منخفضة جدا ، و هذا ما يؤثر في نهاية الأمر على الإنتاجية بصفة عامة و بالتالي تعثر التنمية .

2- ضيق مجال الخدمة الصحية :

يتمثل مجال الخدمة الصحية في اقتصار خدمات المجموعة الصحية على مجرد الخدمات الصحية دون غيرها من نواحي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و التعليمية ، و قد أدى هذا بطبيعة الحال إلى ضعف فعالية هذه الوحدات الصحية بالقياس إلى الجهود التي تبذل فيها ، و كذلك عدم اهتمام الوحدات الصحية بتقديم الخدمات الطبية العلاجية لأفراد المجتمع و فشلها في مكافحة الأمراض المعدية و الوقائية [2] .

---

[1] صلاح الفوال : تنمية المجتمعات الصحراوية – مكتبة القاهرة الحديثة ط1 1968 ص170

[2] علي أحمد فؤاد : علم الاجتماع الريفي

كما أن ضيق مجال الخدمة الصحية يتمثل في عدم وجود رعاية طبية للأمومة و الطفولة على مستوى المجتمع كما أن خدمات المستوى الصحي لم تقم بدورها القيادي في التوعية الصحية على أحسن حال و كل هذا في حقيقة الأمر يؤذي إلى ضعف المستوى الصحي الذي ينعكس فيما بعد على خطط التنمية .

3-6. المشكلات العمرانية : و تتمثل في :

أ- عدم وجود تخطيط موجه للمساكن و توزيعها و توزيع المرافق و انتشارها عشوائيا .

ب- ضيق الطرق مع عدم استقامتها مما يعوق حركة السير و النقل .

جـــ- تلاصق المنازل و وجود الحظائر بداخلها .

د- مشكلة نقص الخدمات و يقصد بها عدم كفاية الخدمات اللازمة لمواجهة حاجات الأفراد و تتمثل في عدم كفاية الماء و المجاري و الإنارة و البريد و ا لخدمات و المدارس الموجودة لا تتمكن من استيعاب الأطفال الذين وصلوا سن التعليم ، قد تكون هذه الخدمات موجودة فعلا و لكنها بغير انتظام مما يجعلها لا تقابل حاجات الأفراد و مثال ذلك أن يكون هناك مكتب بريد و لكنها غير موزعة توزيع عادل [1].

[1] رشوان عبد الحميد أحمد رشوان : المدينة .دراسة في علم الاجتماع الحضري .المكتب الجامعي الحديث ص190

الفصل الرابع

مجالات التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية

تمهيد.

1. التنمية الحضرية و المرافق و الخدمات التعليمية و الصحية.
2. تخطيط السكن و الإسكان.
3. التنمية في مجال النقل و المواصلات.

تمهيـــد:

إن عملية التنمية عملية معقدة مركبة و شاملة تضم جوانب اقتصادية ، سياسية و اجتماعية و ثقافية ، دون إهمال الجوانب النفسية و البيولوجية ليتسنى فهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى ، و الدوافع التي تحرك الأفراد و ما يقوم بينهم من علاقات ، و ما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل في تفاعلاتها و تأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة .

فالتنمية لتكون ناجحة ينبغي أن لا تقتصر على الجانب الاقتصادي وحده لأن ذلك يؤدي إلى خلل في البناء الاجتماعي ، و تكون عملية التنمية بذلك غير مجدية ، إن لم تكن معرقلة للسيرورة الطبيعية للمجتمع .

1 – المرافق و الخدمات التعليمية و الصحية :

إن التنمية عملية تتطلب الاستقرار الاجتماعي و تهيئة مختلف الظروف العامة للمجتمع بما يسمح للناس بأداء أدوارهم الاجتماعية بمختلف أبعادها في ظل ظروف اجتماعية قارة ، و للتعليم وظيفة أساسية في هذا المجال ، فمن وظائف العمل على استمرارية الحياة الاجتماعية ، تزويد الأطفال بمختلف السلوكات المتوقعة في مختلف مواقف الحياة الاجتماعية تعتبر من أهم وظائف التربية [1].

فالمدرسة بصفتها مؤسسة اجتماعية مطالبة بالقيام بالعمليات اللازمة لإكساب الأشخاص صفتهم الجمعية ، و ذلك أن النهوض بالتعليم و ازدهاره يتطلب إنشاء المباني التعليمية و المدارس و نشر التعليم و تعميمه على نطاق واسع .

إن الاهتمام المنصب في إطار إستراتيجية التنمية المطبقة من قبل الثورة على الأهداف الرامية إلى إرساء قواعد الاقتصاد و إنمائه و إعطاء المكانة للأعمال التي يقصد بها تحسين ظروف معيشة الجماهير و الحث على السعي وراء الرقي الثقافي و الاجتماعي المستمر بل إن هذه الأعمال تساهم في إيجاد الوسائل الكفيلة بأن تعطي لهذا الرقي الاجتماعي و الثقافي الجماعي الدفع اللازم لازدهاره.

إن تعميم التعليم و ديمقراطيته و إفساح المجال لأكبر عدد من الشبان في مرحلة التعليم التقني و العالي و التكوين المهني للعمال و توفير الظروف و المنشآت اللازمة بتطبيق مبدأ مجانية العلاج الطبي و كذلك تنمية أسباب الترفيه و الأنشطة الرياضية ، تشكل أهداف ذات أولوية في أطر سياسة تنمية البلاد .و الأعمال الآتية تستجيب لهذه الأهداف :

* فيما يتصل بالتعليم و التكوين :

- تأسيس المدرسة الأساسية من تسع سنوات التي ستمدد الدراسة الإلزامية حتى شهادة التعليم المتوسط مما يسمح بإنهاء المشكل الذي يطرحه الشباب الذي يغادر الدراسة بعد خروجه من المدرسة الابتدائية و الذي لم يبلغ بعد سن العمل و التعليم الذي يتم توفيره في هذه المرحلة الدراسية سيكون منظما بكيفية تجعله يهيئ و يسهل الانتقال نحو الفروع المجودة في التعليم الثانوي ، امتداد للمدرسة الأساسية يتضمن التعليم الثانوي فروعا تحدد

[1] مصطفى زايد : التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980 .ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر ص 87.

و تنوع بكيفية تفتح أفق التكوين لجميع الأطفال المتخرجين من المدرسة الأساسية طبقا لمؤهلاتهم و أذواقهم مع اعتبار الاحتياجات التي يستلزمها الاقتصاد ، و ضمن هذه الفروع تتطور و تعطى تقدير جديد لتلك التي تهيئ للحرف التقنية لمهام التأطير المتوسط و يتولى التعليم الثانوي إعداد التلاميذ للانتقال إلى التعليم العالي .

- بناء جامعة أو مركز جامعي في كل ولاية ذات كثافة سكانية مرتفعة بكيفية تتعدد معها عبر التراب الوطني مراكز توزيع و إشعاع العلم و الثقافة .و في موازاة بناء الجامعات و العمل الدائم على تجديد و ضبط برامج تعليمية و تكيف مع رقي البلاد و تطور احتياجاتها أين يتم تشجيع و تنظيم البحث العلمي بالاتصال مع تطور و تأطير مجموع فروع الأنشطة [1] .

و سوف يوسع نطاق التربصات العلمية في الاقتصاد لتشكل من الآن فصاعدا أغلبية برامج التعليم في الوقت الذي يشجع استكمال التعليم و التكوين ليطبق بكيفية مطلقة حتى تتمكن الإطارات من تجديد معارفها و تحسين تكوينها .

فاضطلاع ببرنامج واسع للتكوين العمالي يتضمن إنشاء عدد معتبر من مراكز التكوين القادرة على أن تخرج كل سنة كحد أدنى مائة ألف عامل مختص حتى يتم تزيد الاقتصاد بما يحتاجه من أيدي عاملة متكونة فنيا و حتى يتمكن العمال من فرصة تحسين مداخلهم و تحسين مستواهم الاجتماعي .

- وجوب انتهاج كل مؤسسة اقتصادية أ واجتماعية أو ثقافية لسياسة ترقية داخلية تنظم بكيفية شاملة و بصورة تسمح بفتح آفاق واسعة أمام العمال الراغبين في رفع مستوى معارفهم و تحسين مؤهلاتهم المهنية و اكتساب الشهادات اللازمة لارتقائهم في سلم المؤسسة .

إن الترقية الداخلية تشكل محورا هاما في تطبيق سياسة تكوين منهجية لخدمة الجماهير و تمثل تنمية ايجابية بالغة الأهمية للكفاح ضد الأمية .

أما فيما يخص الخدمات الصحية فقد بدلت الجهود استجابة لحاجيات السكان أين تم تطبيق الطب المجاني لإعادة تنظيم قطاع الصحة و تطويره .

---

[1] وزارة التعليم الأصلي : المشروع التمهيدي للميثاق الوطني 1976 ص 232

فتوزيع السكان و خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية و حجم الخدمات التي يمكن تقديمها من خلال الهياكل الصحية و الخفيفة غير قادرة وحدها أن تقضي على العوامل المؤثرة على الحالة الصحية للسكان ، و لهذا فمن الضروري أن تقوم البلدية بصفة ملموسة بتنفيذ البرامج الخاصة بالصحة العمومية و تحسين ظروف الصحة و الأمن و العمل[1] وفي هذا الإطار ينبغي ولابد أن تقوم مختلف الأجهزة الإدارية والإعلامية والثقافية بنشاطات شاملة ودائمة في التربية والصحة الوقائية مما يسمح بتحسين شروط تدخل قطاع الصحة العمومية .

ومن هذا المنظور ينبغي أن تعطى الأولوية لإنشاء الهياكل الصحية المتخصصة بالنسبة لأثرها على صحة السكان وتطويرها حتى تستجيب لحاجيات السكان وتحفظ من اللجوء الى المعالجة بالخارج وذلك من خلال :

- بناء المستشفيات والمراكز الطبية والاجتماعية والمخابر الضرورية في جميع أنحاء البلاد وخاصة في المناطق الريفية وحول مراكز التنمية التي هي بصدد الانجاز ومضاعفة الهياكل الإدارية كما أن المؤسسات والمنشآت المماثلة الموجودة حاليا في المدن ستوسع وتعد لما يتلاءم مع تزايد سكان هذه المدن .

- توزيع الأطباء توزيعا مناسبا بحيث تعطى الأولوية الى المناطق التي ماتزال تعاني من نقص التأثير الطبي .

- مضاعفة الجهود المبذولة في مجال التكوين الأطباء والمستخدمين الطبيين بكيفية تستهدف الوصول الى توفير طبيب لكل ألفي نسمة .

2- تخطيط السكن والإسكان :

يعتبر المسكن احد الحاجات الأساسية للإنسان وعنصرا هاما يحدد نوع الحياة يقدم المأوى ويوفر مختلف الإمكانيات والتسهيلات التي تضفي على الحياة المنزلية فهو الراحة والأمان .

فقد اعتمدت بعد الاستقلال مباشرة الجزائر في سياسة الإسكان على فرضيتين هما :

[1] وزارة التخطيط و التهيئة ا لعمرانية : تقرير عام للمخطط الخماسي 1980 – 1984 ص137

1- تعني هجرة الأعداد الضخمة من الأوروبيين توفير إمكانيات جديدة أمام الموظفين الجزائريين.

2- رجوع سكان الضواحي بالأحياء القصديرية إلى الريف و أثر ذلك على النشاطات الزراعية التي تجلب إلى السكن بالريف العملية التي تخفف من طلبات السكن بالمدن و على المراكز الحضرية الأخرى و من خلال هذا يتضح الاتجاه العام في ميدان السكن من خلال :

1- إعادة بناء القرى التي هدمت أثناء الحرب بهدف تسهيل الهجرة المعاكسة لخدمة الأرض.

2- تأجيل ببناء مساكن جديدة في المدن ، و العمل على الاستفادة من مساكن الأوروبيين التي بقيت شاغرة و توجيه الإمكانيات المالية المتاحة لانجاز مشاريع إنتاجية غير أن هجرات متتالية نحو المراكز الحضرية كشفت عن منشآت الاستقبال التي تركها الاستعمار غير كافية كما يمتاز وضع الإسكان في جميع حظائرها بالقدم و المساكنة و يفتقر إلى التجهيزات الاجتماعية و الاقتصادية كما كانت أيضا شبكات التطهير و التموين بالماء و الاتصال منحطة زادت هذه العناصر الهوة اتساعا بين الحاجات و تلبيتها .

و أمام هذا الوضع أسرعت السلطة السياسية إلى وضع مخططات تنموية تتضمن تغيرات ملموسة في ميدان الإسكان ووضع سياسة سكنية تتضمن سلامة الأسرة الجزائرية و استيفائها للحاجات و المطالب الضرورية لمعيشتها .

ويعتبر المخطط الثلاثي أول تجربة في الجزائر في ميدان التخطيط . إذ تتصف الفترة التي اعد فيها هذا المخطط لظروف مالية قاسية ولهذا كان المخطط خال من أية إستراتجية محددة تتعلق بتطوير المدينة والقرية ، حولت فيه الجهود التنموية نحو إنشاء البعض من المشاريع الاقتصادية ، بالمقابل اهتمت الحكومة بإكمال بعض المشاريع السكنية التي توقف المستعمر عن انجازها ، وضلت هذه المعالجات جزئية مما تسبب في بروز ضغط قوي في مجال السكن . وبقي يمارس تأثيره تدريجيا حتى بات يشكل أزمة سكن حادة . إما فيما يتعلق بالريف فقد ارتبطت مشكلة السكن بالإصلاح الزراعي وبالتالي كان السكن متعلقا ببرامج المساعدة الخاصة بالقطاع التقليدي والبناء الذاتي والتعاونيات الزراعية

الإنتاجية . لما كان احد أهداف المخطط الثلاثي تهيئة الإدارات والشركات العامة بهدف الشروع في مرحلة التخطيط الذي كان في حاجة الى إمكانيات وإجراءات الخاصة بالتنظيم أما المخطط الرباعي الأول 1970-1973 فقد بقي برنامج انجاز المساكن ضعيف من حيث الاستثمارات بالنسبة لحجم الحاجات المتزايدة الخاصة بالمواطنين رغم المجهودات المبذولة في قطاع الإسكان إلا أن عدد المساكن المنجزة لم يلبي حاجات الجماهير .

وبالرغم من الإحساس بان أزمة الإسكان زادت في درجة تفاقمها إلا انها لم تكن من الانشغالات الأساسية بالنظر الى الأهمية الكبيرة التي أعطيت للسكن الريفي والتجهيزات الاجتماعية المتعلقة به [1].

وإذا كانت الظروف المالية في المخططات الثلاثي والرباعية قاسية فعند المخطط الخماسي حاول خلق نوع من التوازن بين المدن . وفي هذا الإطار تؤدي الأهداف الأساسية لأي سياسة تنموية في ميدان الإسكان الى تلبية الحاجات الحقيقية لأكبر عدد ممكن من المواطنين وقد وضعت برامج هامة لانجاز السكن مسايرة لنمو المجتمع وتطوره [2] الى جانب وضع سياسة ناجحة للتحكم في النمو العمراني استجابة للوضعية القائمة ، وإيجاد الحلول الملائمة اللازمة ، ومن ثم اتخذت وسائل وطرق كفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة واعتمد في ذلك على البناء المصنع الجاهز المكون من عدة طوابق ذو النمط الموحد باعتباره الحل السريع لمشكل النقص الكبير في مادة السكن الذي تعاني منه البلاد وبالتالي بني هذا النوع من المساكن على نمط واحد في جل أنحاء الوطن سواء كان ذلك في السواحل البحر المتوسط أو في أعماق الصحراء دون مراعاة للمعطيات المناخية ومواد البناء والتكاليف ، أو مراعاة النوعية أو رغبات السكان ، وعلى ذلك فقد تم تطبيق ذلك ميدانيا بنفس الخطط والوسائل التقنية والأشكال العمرانية والمعمارية التي لاتخرج عن إطار العمارة كما هو الحال في مدن الجنوب .

وعليه عند القيام بعمل التخطيط الفيزيقي و العمراني والتنمية الشاملة للواحات يجب مراعاة عدة عوامل مختلفة ومتكاملة في نفس الوقت . وتعتبر عوامل المناخ من أول

---

[1] دليمي عبد الحميد : السياسات الحضرية منشورات جامعة منتوري قسنطينة 2004 ص 56

[2] نذير زريبي : البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع الأبعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية مجلة العلوم الإنسانية عدد 13 سنة 2000 قسنطينة ص 33

العوامل التي يجب على المخطط مراعاتها لأنه يترتب عنها أضرار مثل إرهاق الأهالي فسيولوجيا وحرمانهم من الراحة . فمن أهم الوسائل في تخفيف درجة الحرارة بهذه المناطق هو توفير الظل واستعمال مواد البناء المحلية كالطوب والحجر الجيري والرملي لأن قوالب الاسمنت غير صالحة بهذه المناطق . فهناك علاقة قوية بين البيئة الطبيعية وشكل المساكن فيها ومواد البناء التي تبنى منها .

وفي المناطق الجبلية مثلا يشيد الناس بيوتهم من الحجارة وفي مناطق السهول الطينية الخالية من هذه ينشئونها من الطين ، فلا عجب إذا أن جميع البيوت القديمة والحديثة التي تصمم على الطراز القديم بلا استثناء تشيد من الجبس لإقامة جدران وخشب جذوع النخيل والجريد ، والطين لبناء الأسقف وتساهم الحجارة الرملية في العملية وذلك في تشييد الأعمدة وإقامة أساسات البناءات .

وقد تركت البيئة الطبيعية من خلال مواد البناء التي أتاحتها المنطقة أثار كبيرة على العمارة وتتلخص فيما يلي :

1- أعطت المباني شكل وطابع معماري مميز للمنطقة وناجحة من المحيط مادة ولونا .

2- نضرا للإمكانيات والطاقات الإنسانية المحدودة لمواد البناء المتاحة فقد كان من نتيجة ذلك :

أ- بناء الحوائط بأسماك كبيرة تصل الى 0.05 متر أدت الى التقليل من المسطحات الداخلية ولكنها من جانب آخر كانت مفيدة من حيث العزل الصوتي والحراري .

ب- عدم إمكانية بناء مساحات كبيرة وتسقيفها ويستخدم فقط ارتكاز بداخل الفراغ .

ج- قصور المواد عن تحقيق مسطحات للتفتحات بالواجهات وغيرها . وربما شارك في ذلك عوامل أخرى مناخية واجتماعية وتشكيلية .

د- جاءت معظم وجهات المباني وهي تكاد تكون في مستوى رئيسي واحد أو مائلة للداخل قليلا .

3- أدت الطاقة المحدودية لمواد البناء المتاحة الى عدم إمكانية الارتفاع بالمباني لأكثر من طابقين أو ثلاثة بالمنطقة مما أعطى الشكل العام للمدينة الحديثة ، طابع النمو

والامتداد في الاتجاه الأفقي على عكس المدينة القديمة المنشاة على المرتفعات الجافة .

وعليه فمن الأسس التخطيطية والتصميمية للمناطق الصحراوية تتمثل في [1] :

أ- **أسس التخطيط** :

1- يراعى عند التخطيط أن تكون المباني متراكبة و أن تكون منغلقة على نفسها و ذلك كحماية من رياح الصحراء المحتملة و المليئة بالتربة و الرمال و كعامل مناخي ، و حماية من الدخلاء كعامل اجتماعي.

2- تكون غالبية شوارع القرية ضيقة و منحنية و مظللة و تطابق خطوط التضاريس للموقع.

3- مواجهة المباني لاتجاه الشمال و محاولة تلقف الهواء بشتى الصور و بخاصة رياح الشمال و المسحبة و ذلك عن طريق استغلال الميول الطبيعية و التدرج بارتفاع المباني في الاتجاه الغالب للرياح مع السماح بالتدفئة الشمسية في فصل الشتاء.

4- احتواء التجمع السكني على مساحات داخلية للنشاط الاجتماعي و خاصة المسقف منها

5- التحكم في المدخل و المخرج كثابت اجتماعي .

6- المسجد هو العنصر الأساسي المسيطر على التجمع السكني يقع وسطه و في أعلى منطقة و تلتقي حوله المباني .

7- ضرورة اتساع و انسيابية بعض الطرق لدخول العربات العاجلة كإسعاف و الإنقاذ و يكون ذلك عن طريق التنسيق و الفصل و التدرج بين طرق السيارات و ممرات المشاة و اختلاف المقياس لكل منهما عن الآخر حسب وظيفته.

8- ضرورة تبليط الطريق و الممرات بالبلاط بدلا من الطرق الترابية .

9- استخدام الخامات المتوفرة في الموقع و في البناء (أحجار بأنواعها ، الرمال ، الأخشاب المتوفرة من أشجار النخيل) .

10 – تطوير الخدمات المحلية و استخدام التكنولوجية و إنتاج مواد البناء المحلية المتوفرة

11- تطوير أساليب الإنشاء التقليدية بما يلائم المتطلبات التصميمية المختلفة مثل استخدام القباب.

---

[1] المعايير التخطيطية والتصميمية للبناء في المناطق الصحراوية : مكتب الدراسات العمرانية تقرت ص 25

ب – أسس التصميم السكني :

1- تصميم المباني حول الأفنية و بحيث يكون المبنى منغلقا و معزولا نسبيا عن الخارج و مفتوحا عن الفناء الداخلي و ربما يحتوي المبنى على أفنية إضافية يختص أحدها بفراغ الحيوانات (المواشي) .

2- ضرورة الفصل بين جزء الاستقبال و باقي أجزاء المسكن فصلا كاملا ابتداء من الخارج ، و احتواء على مدخل خاص بالرجال و الآخر بالنساء .

3- عدم مواجهة الفتحات الخارجية في المنازل المواجهة لبعضها البعض مع ضرورة أن يكون المدخل منكسرا و ذلك لإيجاد الخصوصية المطلوبة بالمنزل .

4- صغر حجم الفتحات الخارجية و بحيث لا تتعدى 20 % من مساحة الواجهة مع وجود فتحات تفتح و تغلق حسب اتجاهات الرياح و ذلك لحاجة السكان لها .

5- ضرورة الارتفاع بدور السطح بارتفاع يناسب قامة الإنسان خاصة بحيث تلقي ظلالها على سطح المسكن في أغلب أوقات النهار .و بحيث تتوفر أماكن للنوم في الهواء الطلق في فصل الصيف .

6- يجب أن تكون الحجرات ذات اتجاهين و نوافذها في الحوائط المواجهة للشمال و الجنوب و ذلك لضمان حرية حركة الهواء ووفرة التهوية بالحجرة.

8 - يجب أن يكون السطح ذو سمك كبير و معزول حراريا و أن تكون الحوائط الداخلية و الخارجية و الأرضية بأسماك كبيرة و الأسطح الخارجية يكون لونها فاتح بحيث تعكس أشعة الشمس دون أن تسبب الضرر للسكان.

إذن هذه بعض المعايير التخطيطية و التصميمي التي تراعى عند الشروع في البناء بالمناطق الصحراوية .

إن برنامج النقل يعبر عن مدى متابعة الزيادة المدعمة للتجهيز تحت ضغط مزدوج نتج عنه أهمية المنجزات الجديدة ، و اختناق وسائل المواصلات لها تأثيرات فيما يخص فعالية وسائل النقل[1].

و عليه ينبغي مضاعفة تجهيز هذا القطاع حتى تضمن أحسن الظروف لتشغيله و يجب أن يكون هدف إعادة تنظيم المؤسسات هو الفصل بين مختلف أشكال المؤسسات و التدفقات الجهوية. و تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمسافرين و فيما يتعلق بالنقل الحضري فإنه مرهون بظاهرة تحضير المدن هكذا ستكون حاجيات النقل في الوسط الحضري هامة بترقية هذا النوع من النقل و ضمان للمواطنين تنقلهم في الوسط الحضري كما و كيفا على حد سواء . و ذلك بالاستعمال العقلاني للمنشآت الأساسية الخاصة بالنقل و الحد من ازدحام الركاب في التجمعات الحضرية الكبرى . و تحسين فعالية النقل بوضع مخططات خاصة به . فقد تطور نقل المسافرين إلا أنه فيما يخص التجهيزات لا زال الطلب في هذا القطاع على مستوى عدد المسافرين الذين ينبغي نقلهم أو على مستوى نوعية الخدمات المقدمة و خاصة في ميدان النقل بالمدن و ضواحيها الذي بقي يواجه أكبر مشاكل الاستغلال و من ذلك أصبح من المستعجل تنظيم هذا القطاع لرفع هذه الضغوط و تحسين الخدمات المقدمة بجعل توترات النقل منتظمة و كذلك بوضع نظام فعال للرقابة المباشرة و تكييف التجهيزات بالخرائط السكنية في المدن و البحث عن أحسن الظروف لنقل المواطنين .

إن أهداف القطاع البري ترمي إلى تحقيق سند أفضل و تحسين ظروف تنقل و مساهمة أكبر في التوازن الجهوي و إخراج بعض المناطق من عزلتها.

أما بالنسبة للطرقات و لتكيف هذه الشبكة و تطويرها وضعت بعض الأهداف المتمثلة

1-وضع خطوط طويلة لتقليص اتجاهات مدن الجزائر وهران و عنابة .

2- تخفيف انحراف الطرق في المساحات الحضرية مركزة على المحاور الكبرى للتنقل من الشرق إلى الغرب و من الشمال إلى الجنوب.

[1] وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية : تقرير عام للمخطط الخماسي 1980 – 1984 ص221

3- تحيق المنشآت الفنية لضمان عدم توقف حركة النقل من جهة و أمن المستعملين من جهة أخرى .

4- الزيادة من شق الطرق و جعلها تصل إلى الأمكنة الآهلة بالسكان و ذات الأنشطة الاقتصادية مما يسمح بتيسير الاتصال مع المناطق الجبلية و تمكين سكان كل قرية بها من الاتصال مع بقية أرجاء البلاد[1]

5- إنشاء طرق كبرى تمتد من شرقي البلاد إلى غربها مكونة بذلك خطين الأول يشق المناطق الشمالية و الثاني الهضاب العليا للربط فيما بين مراكز التنمية التي سوف تقام مستقبلا في نفس المنطقة ، إن اتصال هذين الخطين الرئيسين بالطرق الرابطة بين الشمال و الجنوب سيضمن انسجاما تاما في نظام الشبكات البرية بالبلاد .

6- شق طرق تغلغل في أعماق الصحراء على غرار طريق الوحدة الإفريقية من أجل تيسير الاتصال مع البلدان الإفريقية المتاحة .

إن وسائل النقل تحتل مكانة بارزة باعتبارها قاعدة مهمتها إمداد التسيير الاقتصادي بما يحتاج إليه ، كما أنها تشكل في نفس الوقت نشاطا وافرا للربح.

[1] وزارة التعليم الأصلي : المشروع التمهيدي للميثاق الوطني 1976 ص 225

الفصل الخامس

تنميـــة المجتمعـــات الحضريـــة في الجزائـــر و مجالاتهـــا ومشكلاتهـــا.

تمهيد.

1. إستراتجية التوازن الإقليمي و العمراني.
2. مجالات التنمية في التجمعات الحضرية بالجنوب.
3. مشكلات وعوائق تنمية المدن الجنوبية.

تمهيد :

إن سياسة التنمية في الجزائر تتلخص في أن هذه التنمية كل متكامل بمعنى أنها مجموعة من الأعمال تتناول كل جوانب الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية . تربط بينهما روابط تجعل كل واحد منها مندمجا في الآخر .و يعني هذا بعبارة أخرى أن سياسة التنمية سواء على صعيد الوسائل المستخدمة أو على صعيد الأهداف المنشودة يجب أن تحرص على ضمان الانسجام في العلاقات المتبادلة بين التغيرات و بين التطورات التي تحدث داخل قطاعات الحياة .و هكذا تركز سياسة التنمية على إقامة العلاقات الوثيقة التي تؤدي إلى ربط المنجزات أو البرامج المطبقة في مختلف قطاعات التعليم و إقامة الهياكل الأساسية و المنشآت السكنية و تجاوز المشكلات التي تعترض مسيرتها في تحقيق أهدافها الحضرية و الاجتماعية .

1 – إستراتيجية التوازن الإقليمي العمراني :

إن التنظيم المجالي قد حل محله منطق التنظيم الاستعماري الذي زعزع أسس التنظيم السابق . وغداة الاستقلال الوطني دفع من جديد قاعدة إقليمية موروثة عن العهد السابق ومتميزة بمنطق الاقتصاد الاستعماري ، فمن ناحية نجد السهول الساحلية ومناطق الاستغلال المكثف والسكان الأوروبيين تتمركز فيها معظم الهياكل الأساسية والعمرانية ، ومن ناحية أخرى باقي البلاد موزعة بين مناطق ذات فلاحة مستغلة أليا.

إن الفراغ المساعد الذي تركه السكان المعمرون جعل الجهات الساحلية كما يشهد آنذاك أول إحصاء سنة 1966 نستقبل مددا إضافيا في شكل حركة هجرة واسعة في البلاد و من المناطق الجبلية و الهضاب العليا.

و لمواجهة مخاطر استفحال الفوارق الموروثة و المتوقعة تم الشروع على سبيل الاستعجال إعادة التوازنات المجالية عن طريق بعث برامج مجالية لفائدة أكثر الجهات حرمانا في إطار السياسة المسماة سياسة التوازن الجهوي ، و بظهور المخططين الرباعيين (1970-1973-1974-1977)[1] تأكد حقيقة و بصورة أوضح الاهتمام بإعادة التوازن الجهوي ، و زيادة مواصلة تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى و البرامج الخاصة خصصت عمليات أخرى على المستوى المحلي : المخططات الولائية و المخططات البلدية للتنمية و مخططات التجديد العمراني.

وقد كانت هذه الأعمال قد أعطت نتائج مثل التقليص من الفوارق في ميدان الشغل وبالتالي في المداخيل وفي ميدان التربية وتنمية الهياكل الأساسية والتجهيزات والكهرباء وتطوير المدن الصغرى والمتوسطة . غير أن هذه الأعمال كانت محدودة على الخريطة الإقليمية ، فالوضعية التي تقدمها نتائج 1977 خير دليل على ذلك فالفوارق بين الشريط الساحلي وباقي البلاد تزداد هوتها وحركات النزوح في اتجاه المدن والهامة منها قد انجر عنها عمران فوضوي زاد المشاكل الحضرية تعقيدا أكثر .

ثم ابتداء من 1980-1994 تم تجسيد سياسة تهيئة عمرانية حول تحقيق عدالة اجتماعية وتماسك الأقاليم للبلاد ووحدتها .

---

[1] وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية : الجزائر غدا وضعية التراب الوطني ص64

إن التنمية العمرانية المتوازنة ترمي الى تحقيقها الإستراتيجية بما أن الأمر يتعلق بجلب أو اجتذاب أنشطة محركة ، عن طريق المرافق والهياكل القاعدية وعليه فان سياسة العواصم الجهوية تقوم كذلك بالنسبة للهضاب العليا والجنوب على إنشاء بنية حضرية جهوية كاملة وذلك بجعل تجهيز العاصمة يرتبط بتجهيز المراكز الحضرية التواصلية اللازمة لها . ولقد تعددت توجيهات المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني على الأمدين المتوسط الطويل المتعلقة بالتهيئة العمرانية ، المحاور الأساسية للمخطط الخماسي 1985 -1989 في مجال التنمية الجهوية والمحلية ، فقد تم تصميم التنمية الجهوية والمحلية التي تعد محورا حاسما في تجسيد الوطنية للتهيئة العمرانية لتتكفل بصورة مباشرة بتدليل الفوارق الجهوية ووضع حد لمختلف أنواع النزوح والمساهمة في توجيه التنمية نحو المناطق الداخلية لاسيما منها الهضاب العليا ومناطق الجنوب [1] . أين يتم تنفيذ هيكل حضري يتماشى مع المواهب والشروط الطبيعية الخاصة لمختلف المناطق المشكلة للجنوب .

وتشكل المشاريع الكبرى مثل تهيئة المساحات والمركبات الصناعية والمنشآت الأساسية للنقل والمدن الجديدة المحاور التي ينبغي أن يتحقق من خلالها مفهوم التنمية الجهوية المدمجة . والتي تهدف الى تلبية حاجيات مختلف المناطق في مجال التنمية وكذلك تحسين شروط حياة المواطنين .

وعليه فقد تمثلت السياسة الرامية الى إصلاح التفاوتات الجهوية في القيام بنشاطات مستمرة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية وخاصة عن طريق البرامج الخاصة ومخططات البلديات للتنمية ، وكان لهذه النشاطات أثار ايجابية هامة في خصوص التجهيزات الاجتماعية والجماعية . لكن فقدان نظرة متكاملة لتنمية هذه المناطق وعدم تكيف التقنيات المختارة مع الظروف المحلية كل هذا جعل محاولة إعطاء ديناميكية دائمة لهذه المناطق مشكلا صعبا . إضافة إلى العواصم الجهوية و مدن تواصلها فالمدن المتوسطة لا يمكن الاستغناء عنها في عمل البناء الجهوي سواء تعلق الأمر بمتطلبات التنمية الجهوية أو بالتحكم في انسجام التعمير . فالمدن المتوسطة لا يمكن أن تكون مدن

[1] وزارة التخطيط الجمهورية الجزائرية الديمقراطية : المخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989 تقرير عام ص75.

عبور أو مراكز مرور أو نزوح بل ينبغي تصورها كعوامل تواصل اقتصادي و وظيفي حقيقي بين البنية الحضرية العليا و المدن الداخلية .

ثم إن المدن المتوسطة التي تعد فعلا تواصلا للتنمية الجهوية في نقطة وصلها و تكاملها مع التنمية المحلية تمثل عنصرين في النجاح هما :

1- إطار الحياة الجيد و التسيير البعيد عن الضغوط التي تمارس في المدن الكبرى .

2- الخدمات و التجهيزات التي لا تستطيع توفيرها المدن الصغرى و مراكز الحياة في الوسط الريفي .

و عليه فإن سياسة المدن المتوسطة و تطويرها يجب أن يكون لها مضمون دقيق يتمحور حول :

1- تشجيع المدن المتوسطة و تطويرها يجب مراعاتهما في إطار و آليات و مساعدات مالية خصوصية .

2 – يجب أن يكون تعميرها مكيف مع حجمها و محيطها من أجل تجنب التضخم المعماري و المباني الثقيلة المتمثلة في العمارات و البنايات العالية .

و على مستوى التعمير ذاته ستكون هذه المدن مدن متوسطة حصنا ضد التعملق الذي يهدد عناصر البنية الحضرية العليا و خاصة العواصم و كذلك ضد الانتشار غير المراقب للتعمير و تكاثر المدن الصغيرة الذي يتم دوما على حساب الأوساط الريفية .

إن السياسة في مجال المدن المتوسطة ينبغي أن ترمي الى ترشيد التعميم الجهوي العمراني بصورة عامة من خلال توجيه محور مواقع الأنشطة الحضرية وكذلك نحو المواقع الأقل تضررا سواء فيما يتعلق بالأنشطة الريفية أو بالبيئة بشكل عام . وغض النظر عن العواصم الجهوية ذاتها والعواصم الفرعية التابعة لها حيث تخصص الأولى لهيكلة التنمية وحفزها في الفضاء الجهوي بأكمله . وتخصص الثانية لتواصل الأعمال نحو المجموعات الخصوصية الفرعية . فان المدن المتوسطة يجب أن تمثل مستوى من التنظيم والتأثير في مجال التنمية المحلية وتحقيق التوازن العام في نظام التعمير والنهوض الفعلي بالتنمية ، فان إستراتيجية التهيئة العمرانية تولي عناية خاصة للترقية الشاملة للمدن

المتوسطة وخاصة في المناطق الداخلية في إطار توزيع النسيج الصناعي والتضامن بين البلديات المتعددة الجوانب المطلوب لإنعاش التنمية المحلية .

وعليه ينبغي أن تبنى المجالات الجهوية التي تتمحور عليها قواعد إعادة التوازن للتنمية والإقليم على التضامن الذي يمكن أن تطوره بعض الولايات المتجاورة والتي تشترك في إشكاليات تنموية متشابهة أو متلاقية حتى يتسنى تنظيم تنمية منسجمة ومستقلة ومحفوظة ذاتيا .

فالسياسة الجهوية يجب أن تشجع هذه المجالات الجهوية وترقيتها وتزويدها بالأدوات من خلال :

1- سياسة الهياكل الأساسية الكبرى التي يجب أن تنسق وتدمج وفقا للقدرات أو التوجهات الخاصة بهذه المجالات وتذكر الاستعاضة عن العوائق التي يجب أن تستفيد منها . ومتابعة مخطط التنمية على كل المستويات [1] .

2- تنظيم هياكل التشاور التي تسمح لمختلف الجماعات في كل مجال بالمساهمة مساهمة تضامنية في تحديد أهداف التنمية المقررة من جهتها وتنفيذها .

3- تأسيس علاقة شراكة بين الدولة والجماعات المحلية الجهوية أو بالنسبة لتأثير التنمية وتحقيقها .

ومن خلال السياسة الجهوية وأطر ترقية التنمية الاقتصادية التي تتيحها ستجد إستراتيجية التهيئة العمرانية ، الدافع الوحيد الذي يمكن تحقيق تكامل جميع السياسات القطاعية التنموية وانسجامها وبالتالي تحديد أهداف التنمية المحلية في التهيئة العمرانية لايمكن أن تتجسد ما لم يتم إضفاء الطابع الجهوي ويقوم هذا المسعى على ترقية العواصم الجهوية ذاتها كما أن المناطق والفضاءات الاقتصادية والجهوية هي مجموعات فرعية ابتدائية من المنظومة العمرانية الشاملة وقد تكونت فيها أصلا أسس ديناميكية تنمية خصوصية . ويجسد مدى هذه الديناميكية ونوعيتها في كل جهة من الجهات مستوى حشد طاقاتها ومواردها الجوهرية من خلال أنشطة محركة تجتمع في العاصمة الجهوية .

[1] وزارة التخطيط الجمهورية الجزائرية الديمقراطية : المخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989 ص77.

أما في الشمال فإن تركيز إقامة الصناعات وتطور البنيات الأساسية للخدمات قد انجر عنه نمو متطرف للاتجاهات الحضرية الكبرى ، وان ضرورة التحكم في النمو المفرط الحالي لهذه المدن وأثارها السيئة وضرورة حماية الأراضي الفلاحية الغنية يستلزم توجيه الإنشاءات الصناعية والخدمات والتشغيل نحو التجمعات السكنية الوسيطة والمتوسطة التي يمكنها أن تستقبل النشاطات ويتم دعم نقاط التواصل الحضرية لهذه العواصم في كل منطقة بمدن متوسطة مرتبطة هي كذلك بتوزيع الأنشطة والإنشاءات والخدمات [1] .

وتستفيد الفضاءات الجهوية التلية من بنى حضرية لاتحظى بهيكلة فعلية ولكنها تميل أن تكون كذلك إلا انه ينبغي تعديل هذه الملاحظة الى الاختلالات الخصوصية التي تفرضها هذه البنى الفوضى الحضرية الشيء الذي يقلص القدرات الوظائفية في هذه المدن ولاسيما العواصم بفعل الاختناق ، وبديهي أن هذا الوضع غير ذلك تماما في جهات البلاد الأخرى إذ اعتبرنا انها وان كانت تعاني أيضا أزمة التسيير الحضري التي تشمل البلاد بأسرها ، فإنها لاتتوفر لها فضلا عن ذلك أية هيئة حضرية وبالتالي فهي لاتتوفر لها أية بنية حضرية مهيكلة .

فالاستثمارات التي خصصت للبنية الحضرية في الهضاب العليا والجنوب تشتت على مختلف المدن الولائية ما انفك بتزايد عددها ولا تجوز أية مدينة منها الآن لتكون عاصمة جهوية لان أي منهما خلافا لعواصم تلية :

- لاتتوفر لها وظائف تقليدية مهمة .
- لم تستفيد من هياكل قاعدية ومن أقطاب التنمية الجهوية .

وهذا الفتور الوظائفي في المدن الحضرية الرئيسية المعنية أكثر من غيرها من الاستثمارات انعكس على باقي الشبكات الحضرية في المناطق الداخلية .كما أن هذه الشبكات الحضرية التي لانجد فيها سوى قليل من المدن الكبرى (مدينتين تزايدان عن 100.000 نسمة في الجنوب هما بشار وبسكرة) غير محظوظة أيضا في المدن المتوسطة لأن الجزء المهم في حركة التعمير التي شملت المناطق الداخلية خص أساسا تكاثر المدن الصغرى بغض النظر عن الانفتاح الديموغرافي الملحوظ في المدن الولائية .

[1] وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية :تقرير عام للمخطط الخماسي 1980 –1984 ص198.

إذن فسياسة التوازن الجهوي تخلق في شمولية تصورها الظروف التي تكفل تنمية الجهات بواسطة سكانها وتحول دون أن يستفيد أشخاص قادمون من المناطق الأكثر خطورة من وظائف العمل التي تخلق في المناطق الفقيرة كما تهدف إلى تصحيح قاعدة تقسيم العمل .

ومن أجل هذا تولى سياسة التوازن الجهوي أهمية خاصة للاستثمارات الاجتماعية حتى تضمن لكل المواطنين نفس نوعية الحياة وذلك بفضل إنشاء المستشفيات وتوسيع المنشآت الصحية وبناء المساكن والقرى ومضاعفة المواصلات وتنمية وسائل الاتصال وتقريب الإدارة من المواطنين [1] .

إن الجوانب الاجتماعية لهذه السياسة تمنحها كل مداها وتعطيها بعدا يتجاوز مظاهرها المادية . إن سياسة التوازن الجهوي بما تتيحه للجميع من ظروف مماثلة في المعيشة تسمح بتوزيع سليم للسكان بين مختلف أجزاء البلاد كما تؤذي إلى التخفيض من التنقلات الداخلية للسكان وهي تنقلات تؤدي إذ لم تراقب إلى إخلاء جهات واسعة وبالتالي إلى ركودها حيث أنها تفرغ من عناصرها الغنية أي من أنشط العناصر وأكثرها تفتحا كما ينتج من تلك التنقلات تمركز السكان في بعض المناطق وانتشار مدن ضخمة حيث تتخذ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مظاهر خطيرة . إن التجمعات السكانية الضخمة في المدن تساعد على تفكك النسيج الاجتماعي الذي ينتج عنه الاختلال والتمزق سواء بالسبة للأفراد أو العائلات . بحيث أن الإنسان يجد نفسه وسط محيط شكلي اجتماعي ومادي تزداد متاعبه وأسباب توتره وزيادة على ذلك لا يوجد مبرر اقتصادي لهذه التجمعات طالما أن إنجازها والسهر على صيانتها وتسييرها يتطلب تسخير أموال طائلة تتحمل أعباؤها الأمة بكاملها .

وترمي سياسة التوازن الجهوي إلى إقامة هيكل عمراني يوزع توزيعا منسقا على كافة مساحة البلاد وذلك باستعمال مدروس ومضبوط للمساحات المتوفرة بحيث تستجيب المدن لمطالب الإنسان فالمقصود هو مضاعفة المجهودات الحضرية حيث يجد الإنسان وسائل اندماجه التام وحيث تتوفر الظروف الكاملة لازدهاره الثقافي والاجتماعي والاقتصادي .

---

[1] وزارة التعليم الأصلي : المشروع التمهيدي للميثاق الوطني 1976 ص 107

إن سياسة التوازن الجهوي ترتكز على البرامج الخاصة التي تعد باتصال مباشر مع الجماهير الشعبية نفسها . إن هذه السياسة التي يجب أن تتواصل ببرامج البلديات وبوسائل أخرى تعبر عن إرادة التحكم في مسيرة التنمية . فهي تتطلب يقظة مستمرة لتفادي الانحرافات والفوارق والتوترات التي تنجم على أي توسيع سريع لا يخضع للمراقبة الكاملة وسوف تطبق كلما اختل التوازن في جهات البلاد .

إن الجنوب الذي يشغل 87 % من مساحة التراب الوطني بظروفه الصعبة بالنسبة لحياة الإنسان وموارده الجوفية (محروقات ، ذهب) وبموقعه الاستراتيجي الذي يعتبر منذ أقدم العصور دعما لكبرى محاور المبادلات سواء نحو إفريقيا أو نحو بلدان مغاربية أخرى . وبغض النظر عن الأعمال الاختيارية الإستراتيجية التي تمت منذ الاستقلال حول تنمية المحروقات بادرت الدولة كذلك منذ السبعينات وخلال الأعوام الأخيرة وعلى الخصوص إلى وضع برنامج طموح لاستصلاح وإقامة مراكز حياتية على طول الحدود .

وبطبيعة الحال فإن سياسة التهيئة العمرانية يجب أن تعمل على ترقية هذه المبادرات ضمن منظور استيطان متوازن و استصلاح رشيد لمجال الفضاء الوطني إلا أن قيود هذا الوسط وهشاشته الخاصة تفرض تصورا خصوصيا ومتزنا من أجل :

- النهوض فعلا بتنمية مستديمة في هذه المناطق .
- إدراج الاستغلال الجيد لكل طاقات الجنوب في المسعى نفسه .
- تثمين كل من ميزاته الجيواستراتيجية الاستثنائية[1]

وعليه فإن الجنوب بمساحته وموقعه الجيواستراتيجي وبموارده يتطلب جهودا وعناية كبيرة تمثل حجر الأساس لبناء البلاد من حيث التوازنات الداخلية و عليه فإن هذه المنطقة يجب أن تحظى ببرامج تنمية شاملة متعددة القطاعات لا بد أن تتمحور أهدافها حول :

1- حماية التوازنات البيئية الخاصة التي تميز الوسط الصحراوي .

2- تحقيق المزيد من الاستيطان فيها من خلال الاستغلال الملائم والمتزن لكل الإمكانيات والموارد التي تزخر بها هذه المناطق الشاسعة .

---

[1] وزارة التعليم الأصلي : نفس المرجع ص 203 .

3- إدراج هذه الفضاءات وسكانها في المسارات العامة وفي المصالح الإستراتيجية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلاد خاصة من خلال تحسين ظروف معيشة المواطنين والسعي إلى تحقيق التفاهم الفعلي حول مشروع التثمين الذي سيكونون الأوائل في الاستفادة منه .

يجب أن يتناول هذا البرنامج بالضرورة :

أ- لسياسة متعددة الفروع ومتكاملة في تثمين المنظومة البيئية في الجنوب .

ب- أدوات التهيئة (دراسات ، مخططات ، خطط ..) .

ج- هياكل تصور وتوجيه وتفكير وبحث علمي وتنفيذ ومراقبة .

د- أجهزة استشارة وتشاور وتماسك .

إن كل الأنشطة التي يتعين النهوض بها في إطار الإستراتيجية لتثمين مناطق الجنوب تبرز بطبيعة الحال إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لها من خلال جعلها ذات مردود وهذا الجانب يشمل :

- دعم وتوسيع المنشآت القاعدية (طرق ، مطارات ، كهرباء ...) .
- إقامة مراكز جامعية ومراكز بحث متخصصة أو مستقلة بذاتها .
- النهوض بمدن جديدة تمكن انطلاقا من موقعها والتجهيزات المهيكلة التي ستقام فيها من تنظيم التنمية ودعمها .
- الصيت الذي تتمتع به كذلك أنماط العيش والهندسة المعمارية وتنظيم الأماكن الآهلة (واحات ، قصور) .
- تثمين الثرات من خلال تجديد القصور وترميم الآثار وحمايتها .

2– مجالات التنمية في التجمعات الحضرية بالجنوب :

إن الخدمات العمومية في الوسط الحضري هي التي يجب عليها أن تتكيف مع نمط السكن وتوزيع السكان وحتى السلوكات السوسيولوجية المتميزة التي ينبغي الاستجابة لها . فمفهوم المجمع المدرسي مثلا ليس له أي معنى في المناطق التي يصعب فيها الحصول على المؤسسة نفسها والتي تضم جميع أقسام الطور ، وهذا يقتضي إما نقل التلاميذ أو البحث عن تغطية محلية للمجال المعني وذلك بتفكيك المجمع المدرسي ، كما لا يمكن

لخدمات الصحة بالطريقة نفسها أن تكون لها فعالية حقيقية في نمط المنطقة ذاته إن لم تكن مبنية على تجهيز فعلي للمؤسسة بالعتاد والموظفين وعلى أداء خدمات متنقلة سهلة التحقيق بدلا من تنقل المرضى أ نفسهم .

إن مهمة الخدمات العمومية في الوسط الحضري هي بادئ ذي بدء ميسورة التنظيم وحتى توحيد مقاييسها من وجهة نظر الهياكل وتوزيعها . وفعلا فإن التجمع السكاني يمكن بسهولة من القيام بتحديد الأحياء والمجمعات الفرعية الأصغر (وحدات الجوار) التي يمكن أن تحدد ديموغرافيا أبعاد مختلف الخدمات والتجهيزات المعنية .

إن العائق الأساسي بالنسبة للمناطق التي سبق عمرانها في توفر الأراضي التي تقام عليها الخدمات والتجهيزات دون اللجوء إلى نزع الملكية ومن أجل المنفعة العمومية أو الفرص التي تتيحها عملية التجديد وخاصة إعادة الهيكلة على أن هذا العائق تولد سطحيا ونشأ غالبا في العمليات السكنية الجديدة وخاصة المناطق السكنية الحضرية نتيجة لغياب التنسيق وإهمال جانب هذه التجهيزات فلم تتم إقامتها لاحقا إلا على حساب المجالات العمومية المخصصة للاستمتاع أو الترفيه والترويح . وعليه سيكون لأعمال إعادة هيكلة الخدمات العمومية الحضرية أن تعنى عناية خاصة بجميع الأحياء المهمشة التي يعود جزء لا بأس به من الإقصاء فعلا إلى عدم كفاية الخدمات العمومية أو عدم ملائمتها . كل هذه الانشغالات ذات الأبعاد الكبرى والمحلية لا تتم مع ذلك إلا الخدمات الإدارية البحثة والتجهيزات الاجتماعية التربوية التي ينبغي أن تصاحب إعادة انتشارها وانشغالات نوعية وتتمثل مجالات التنمية الحضرية بالمنطقة في :

2-1. الخدمات التعلمية والصحية :

إن حاجة المجتمع للتربية والتكوين تقتضي فتح المدرسة لجميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة ، للتخفيف ثم القضاء على الفوارق الجهوية وتوحيد نظام التعليم والتوفيق بين محتويات التعليم وبين ظروف التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تقدم تعليم العلوم والتكنولوجيا فالمتطلبات العامة إنما هي متطلبات تتعلق بالنوعية والتنمية الثقافية والتوجيه العلمي وتكافؤ الفرص [1] .

[1] وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية : تقرير عام للمخطط الخماسي 1980 – 1984 ص 106

فالجهود المبذولة في قطاع التربية الوطنية على الرغم من التزايد السريع لشرائح الأعمار المعنية (أكثر من 3% في المتوسط سنويا) والتي تصل إلى خمسة أضعافها من سنة 1966 إلى 1992 قد حققت تحسنات شاملة وملحوظة في النتائج . ذلك أن 83% من أطفال شريحة 6- 13 سنة هم الآن في طور الدراسة ، لكن رغم هذه النتائج التي هي أكثر من مشجعة فإن فوارق هامة مازالت قائمة بين الجهات ، فإذا كان التعليم الثانوي متقدم في المدن العاصمية بالنسبة للذكور والإناث ، فإنه بالمقابل لا تزال مع ذلك جهود كبرى يجب بذلها في اتجاه الجهات الداخلية للبلاد ناهيك بما يجب القيام به إزاء الهضاب العليا وسط البلاد وهذه التاخرات تؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجهات بغض النظر عن السلوكات المرتبطة بوتيرة الإنجاب والتي قد تبقى هذه الوضعية على حالها لذلك يتعين السعي إلى إزالة هذا المشكل بصفة سريعة وان المهمة الثقيلة إلى درجة أن الجهات المعنية هي الجبلية والهضاب العليا والجنوب تشهد كلها تزايدا ديموغرافيا سريعا . إن تكاثر عدد البالغين سن الدراسة والتأخر المتراكم بلغ درجة تتطلب مضاعفة الإمكانيات الحالية في المدرسة الأساسية بنسبة 2 % في مجموع الهضاب العليا والجنوب ، وأن تبلغ أضعافها فيما يخص طاقات التعليم الثانوي من أجل تكوين أجيال تكون طرف مشاركا في عملية التنمية .

فالقضاء على الأمية ورفع المستوى الثقافي والتقني يقتضي برمجة جيدة للهياكل الأساسية والتربوية وتوزيعها العادل بين الجهات وبين الإناث والذكور وبين التعليم الأساسي والثانوي .

أما بالنسبة للمنشآت الصحية فالزيادة في فعالية الوقاية بإنشاء شبكة مكثفة من الوحدات الخفيفة ، التي من الممكن أن تصبح هذه الوحدات قاعدة لنشاطات موسعة في الصحة وهذا يتطلب توسيع الهياكل الصحية بانسجام مع الاتجاهات التنمية [1] الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالحاجيات الاجتماعية للسكان فطابع الأولوية التي تمتاز به الحاجة إلى الصحة تقتضي ضرورة الاستجابة لهذه الحاجيات ، وفي هذا النطاق تشكل مهمة التدارك الاجتماعي الاقتصادي الملقاة على عاتق أكثر المناطق تأخرا وخاصة الجبلية

[1] تقرير عام للمخطط الخماسي 1980- 1984 وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ص 137 .

والجنوب أولوية يجب أخذها بعين الاعتبار عند كل سياسة صحية ويجب تركيز هذه السياسة على محو الأمية وتعميم التعليم الى جانب تحسين وضعية السكن والتغذية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب إضافة الى تطوير سياسة تنظيم النسل لحماية صحة الأمهات . وعليه فانه من الواجب تفضيل الوحدات الصغيرة الموزعة المكثفة وبطريقة متكاملة (قاعات علاج ، مراكز صحية ، قاعات متعددة الخدمات ، مراكز الأمومة) والتي تسهل على المواطن الاستفادة من خدماتها وتقدم له أنواع العلاج الأولية وترفع المستوى الصحي للجهات بدلا من مركبات مركزية معقدة ونظرا الى أن مستوى هذه المناطق يعاني عجزا كبيرا وواضحا بسبب تهميشه اقتصاديا وصعوبات تقديم الخدمة المرتبطين بتشتت السكان آو العزلة . ونظرا لهذا الهدف فان مؤسسات استشفائية جديدة لابد أن تبرمج في المناطق الداخلية للبلاد حتى يتم تصحيح الفوارق الجهوية الكثيرة .

2-2. السكن والإسكان :

إن تطور السلوك الاجتماعي بمختلف أشكاله يجعل من توفر المساكن بصفة مرضية أمرا ضروريا حتميا ليس من اجل سد حاجة اجتماعية فحسب بل بصفته دعما وشرطا ضروريا للحصول على تقدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعليه فالسكن على اتصال وثيق بالاهتمامات المتعلقة بالتوازن الجهوي .و تتبعه التجهيزات الاجتماعية والثقافية فهو يشكل عاملا يخفف من الهجرة الريفية .

على هذا الأساس فالنقطة الرئيسية في الدراسات والأشغال من خلال المخطط الخماسي تتعلق بـــ:

- حصر المواقع الجديدة لاسيما في الهضاب العليا والجنوب انطلاقا من المجموعات الحضرية الموجودة .
- استحداث مناطق جديدة للنشاط .
- توسيع القوى الموجودة وهيكلتها .
- التوجيهات المتعلقة بالتحكم في التنمية الحضرية للمدن وضرورة المحافظة على الأراضي الزراعية بأسلوب جديد لسد الحاجيات المبنية .

ويقترح مخطط شغل الأرض " **pos** " حسب المادة 18 ويحدد العلاقة القائمة بين مساحة أرضية مع خالص ما يتصل بها من البناء ومساحة قطعة الأرض و يعرب عن مساحة أرضية مع ما يتصل بها في أي بناء الى جانب ذلك يبين التقنيين شروط شغل الأراضي المرتبطة بالمنافذ والطرق ، ووصول الشبكات إليها الى جانب خصائص القطع الأرضية وموقع المباني بالنسبة الى الطرق العمومية وما يتصل بها إضافة الى موقع المباني بالنسبة الى الحدود الفاصلة وموقع المباني بعضها من بعض على ملكية واحدة كما يحدد هذا المعامل ارتفاع المباني والمظهر الخارجي لها الى جانب موقف السيارات والمساحات الفارغة والمغارس ونوع المنشآت والتجهيزات العمومية ومواقعها [1].

علاوة على هذا يحدد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تقرير توجيهي يقدم فيه تحليل الوضع القائم والاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنضر الى التطور الاقتصادي و الديموغرافي و الاجتماعي و الثقافي للمنطقة المعينة إلى جانب اقتراح نمط التهيئة من خلال تحديد المساحات التي تتدخل فيها مخططات شغل الأراضي مع الحدود المرجعية المرتبطة بها و ذلك بإبراز مناطق التدخل في الأنسجة العمرانية القائمة و مساحات المناطق المطلوب حمايتها .مع تحديد موقع التجهيزات الكبرى و المنشآت الأساسية و الخدمات كما يبرز الوضع القائم و الإطار المشيد حاليا وأهم الطرق و الشبكات المختلفة إلى جانب مخطط تهيئة يبين حدود القطاعات المعمرة و القابلة للتعمير ، و الأراضي ذات الصبغة الطبيعية و الثقافية البارزة .إضافة إلى هذا نجد مخطط الارتفاقات التي يجب الإبقاء عليها أو تعديلها و أخر يخص تجهيز يبرز خطوط مرور الطرق و أهم سبل إيصال ماء الشرب و ماء التطهير إلى جانب تحديد مواقع التجهيزات الجماعية و منشآت المنفعة العمومية .

نلاحظ التوجه نحو المناطق الجنوبية لإيجاد بؤر جذب و التخفيف من حدة الخدمات الحضرية التي تعيشها المدن الشمالية و هذا ما يترجم ظهور الإطار الجاهز للعمارة

[1] جبهة التحرير الوطني : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد26 ص982

بعيدا عن الظروف الجهوية و الميزات المناخية و الاجتماعية و الثقافية على الخصوص كما هو الحال بمدن الجنوب[1].

2-3. التنمية في مجال النقل و المواصلات :

إن الهياكل الأساسية للنقل موجهة على نطاق واسع لفائدة الطريقة ترجع إلى خيارات مبدئية للبلاد غداة الاستقلال و تبقى مركزة في الشريط الشمالي ، و يتمحور هيكل شبكة الطرق بصفة رئيسية على محوري شرق غرب و شمال جنوب.

إن المحاور الرئيسية الرابطة بين الشمال و الجنوب تؤمن الاتصالات بين شمال البلاد و منطقة الهضاب العليا مع تمديدها إلى الجنوب ثم إن دعم شبكة الطرقات لابد منه لنشر و ترقية الأنشطة و كذلك الأداة الأساسية للتكامل الجهوي بين مختلف الفضاءات.

إن أهداف النقل البري ترمي إلى تحقيق أفضل للإنتاج و تحسين ظروف تنقل الأشخاص و مساهمة أكبر في التوازن الجهوي و إخراج بعض المناطق من عزلتها ، و من المهم لهذا النوع من النقل أن يستوعب المصاعب و عدم الإنجاز و توضع له سياسة عامة للتطوير بالإضافة إلى ما ينبغي القيام به في ميدان إعادة التنظيم و تحديد مجموعة من الإجراءات للاستجابة في أحسن الظروف للحاجيات الاجتماعية و الاقتصادية. و ينبغي إعطاء الأولوية لولايات الجنوب من خلال تقديم الإمكانيات المناسبة لها [2] .

3 – مشكلات و عوائق تنمية مدن الجنوب :

تعترض التنمية الحضرية التي تسعى الجزائر القيام بها من معوقات كثيرة ومتعددة ومنها ما يتصل بالجانب المادي ومنها ما يتصل بالجانب البشري ، والتنمية في الجنوب تخضع لعوامل الطبيعة الصحراوية وخصائصها الاجتماعية والثقافية التي كثيرا ما أدت إلى تعطيل العديد من المشاريع بالمنطقة ، وانفتاح هذه الأقاليم على أنواع البناءات الحديثة والمرافق والتجهيزات وصعوبة تنفيذ بعض برامج التنمية الحضرية بها إنما يعود إلى العديد من العوامل والخصوصيات الاجتماعية والثقافية

[1] نذير زريبي:البيئة العمرانية بين التخطيط و الواقع و الأبعاد التخطيطية و التحديات الاجتماعية .مجلة العلوم الإنسانية قسنطينة 2000 ص34
[2] وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية : تقرير عام للمخطط الخماسي 1980 – 1984 ص 203

السائدة في هذه المجتمعات . هذه المناطق التي أثرت عليها العوامل البيئية ومنها ظاهرة صعود المياه المالحة التي أثرت على المباني إلى جانب ظاهرة زحف الرمال الغير قابلة لأي تعامل عمراني ويبقى أنه مشاريع التنمية وحركية العمران يسيران ببطء في مناطق الجنوب وتتمثل أهم مشكلات وعوائق تنمية المدن الجنوبية في :

3-1.التخلف :

إن التخلف الذي تعيشه الجزائر وغيرها من الدول المتخلفة يرجع إلى بداية المسيرة التنموية وإلى العوائق الهيكلية للنمو والتنمية فيها . لأن التخلف في هذه الحالة يتمثل في كون أن البلد له موارد طبيعية لكن غير مستغلة أو غير مستخدمة وهذا ما تعاني منه الجزائر إذ أن لها إمكانيات تنموية ولكن عدم التخطيط الفعال والاستغلال الجيد وانعدام التكامل أدى إلى هذه النتيجة .

وهذا التخلف الذي تواجهه الجزائر يتمثل في مجموعة الظواهر المعقدة والمتبادلة والتي تبرز عدم التكافؤ الثروة ، والفقر ، وغيرها من الظواهر[1]

3-2. نقص الموارد المالية :

إن نقص رؤوس الأموال بالدول النامية يرجع بالدرجة الأولى إلى الأموال التي تقدر بعشرات الملايير من الدولارات التي ذهبت في خدمة الديون الخارجية دون أن تستفيد منها التنمية على المستوى الوطني والمحلي ، مع العلم فإن نقص رؤوس الأموال يكون أحد المشكلات الهامة التي تواجهها تلك الدول عندما تريد تحقيق انطلاقة تنموية فعلية انطلاقا من سياسة إنمائية .

وقد يؤذي نقص رؤوس الأموال في الدول النامية ومن بينها الجزائر إلى النقص في الادخار وتوجيه الاستثمار إلى عملية غير منتجة .

3-3. انتشار البطالة :

إن بدائية الإنتاج بالمجتمع البدوي غلبة الحرف والصناعات والمنتجات الأولية واتسام الإنتاج بالبساطة وعدم التعقيد واعتمادها على نوع محدد من الإنتاج كالزراعة أو الرعي كل هذا أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة بشكل واسع في مثل هذه المجتمعات .

---

[1] إيف بينوت : ماهية التنمية : ترجمة سعيد أبو الحسن –بيروت سنة 1976 ص12

3-4. انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم :

تتميز الجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث بارتفاع نسبة الأمية حيث أن هناك تفاوت كبير بين المدن والمناطق الريفية من حيث انتشار التعليم كما أن نسبة الأميين في المناطق الريفية تصل أحيانا إلى أضعف النسب إلى ما هي عليه المدن ، هذا علاوة على أن بعض المناطق الريفية محرومة تماما من التعليم هذا من خلال نقص المرافق التعليمية إضافة إلى هذا انعدام المحيط التكنولوجي في أغلب المجتمعات المحلية وصعوبة الانتقال من الأشكال التقليدية في الفلاحة إلى الصناعة التحويلية البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية وهذا هو النمط السائد في كل دول العالم الثالث . وأنه لا مخرج من هذه الوضعية إلى إذا اعتمدت تلك البلدان على زرع التكنولوجيا وملاءمتها مع المحيط الاجتماعي والثقافي وتكوين أفراد مؤهلين مهنيا بواسطة التعليم الفني الذي يزاوج بين الأنماط التقليدية في الزراعة والصناعات وبين التقنيات الحديثة ضمن مخططات التنمية الشاملة وإستراتيجيتها المرسومة [1] .

3-5. انخفاض المستوى الصحي :

مما لا شك فيه أن انخفاض المستوى الصحي له آثاره السلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ولعل أخطر هذه الآثار انخفاض الإنتاجية ، وقد أثبت العلماء بأن انخفاض المستوى الصحي يؤذي إلى خفض الإنتاجية بنسبة تتراوح بين 20 و30 % ومع النذرة النسبية لرأس المال كل هذا يؤثر سلبيا على البرامج والمشاريع التنموية ، ويؤذي إلى حالة صحية صعبة ينعكس التخلف في هذا المجال في الظروف الاجتماعية والاقتصادية وبعدم التوازن الاجتماعي الجهوي . فالتقسيم الجغرافي إلى قطاعات صحية أعطى النشاط الصحي قاعدة ملائمة تبقى المستشفى من خلالها العنصر الأساسي لكن هذا التقسيم لم يكن مصحوبا بنشاط صحي وقائي ولا تزال القطاعات خاضعة لمستوى العلاج الأولي الضعيف . وعلاوة على ذلك فإن مصلحة الاستعجال لا تزال غير فعالة لتلبية زيادة الطلبات في العلاج المستعجل بصفة ملائمة [2]

---

[1] محمد العربي ولد خليفة : المهام الحضارية ل لجامعة و المدرسة الجزائرية .ديوان المطبوعات الجامعية 1989 ص22.

[2] وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية : خلاصة الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للعشرية 1967-1978 ص251

3-6. الري و المياه الصالحة للشرب :

توجد العديد من المطالب فيما يخص استصلاح الأراضي الفلاحية ورغم المجهودات المبذولة لتحسين هذا القطاع غير أنه تنقص هذه المادة بهذه المناطق بسبب كثرة الرشوحات وملوحة المياه وارتفاع التسعيرة مما أدى إلى احتجاجات المواطن في هذا المجال . إلى جانب انسداد قناة وادي ريغ وتأثيرها على محيط الغابي والسكاني والبيئة .

3-7. المشكلات الاجتماعية :

تجدر الإشارة إلى تفاقم وانتشار العمليات الإجرامية والآفات الاجتماعية بصفة عامة من سطو الممتلكات العامة والخاصة وسرقة غابات النخيل والاعتداءات الجسمانية وانتشار ظاهرة المخدرات وحوادث الطرق وغيرها من المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على الجانب الأمني بهذه المناطق .

الفصل السادس

الخصائص العامـــة لمدينـــة تقــرت.

تمهيد.

1. نشأة المدينة.
2. الموقع و الخصائص الطبيعية.
3. الخصائص الاجتماعية و مراحل النمو السكاني .
4. التركيبة الاقتصادية لمدينة تقرت..
5. مراحل النمو العمراني لمدينة تقرت.
6. الخصائص العمرانية و الأنماط السكنية .
7. التنمية في مجال الإسكان بمدينة تقرت .

تمهيد :

يعد هذا الفصل بمثابة المدخل إلى مجالات البحث العلمي و الميداني لهذه المذكرة فهو يضع المراحل التي شكلت الحياة العامة لمجال البحث العام مدينة تقرت و هذا من خلال التعرض إلى المعطيات التاريخية و الطبيعية التي شكلت المنطقة و ذلك بإبراز مراحل النمو العمراني و مراحل نمو السكان و علاقة هذه الخصائص بالتركيبة الاقتصادية و العمرانية و الوقوف على خصائص الثقافة الصحراوية و البناء الاجتماعي للمجتمع الصحراوي .

الخصائص العامة لمدينة تقــرت .

1 – نشأة المدينـــة :

"" تقرت البهجة "" هي التسمية الحقيقية لتقرت حسب ما ترويه الروايات الشعبية قصـــة تأسيسها يعرفها كل المسنين بهده الرواية التي تناقلها المؤرخون الفرنسيون في كتاباتهم عن المدينـــة والمنطقـــة .

ولقد تداولت روايات مختلفة عن نص تسمية تقرت فحسب الكولونال الفرنسي" **FERENT** عن أصل التسمية يعود إلى امرأة حسناء ذات أخلاق حميدة وفدت إلى المنطقة كما أن اسمها تقرت البهجة بمعنى تقرت الجميلة واستقرت بها وبعد موتها أخذت المنطقة اسمها أما باللهجة المحلية للسكان الأصليين للمنطقة فعن تقرت تعني الأرض القاسية لأنها آخر أرض قاسية بالشمال يتم بعدها الدخول في الأرض الرملية بالجنوب الكبير[1]

ارتبطت نشأة مدينة تقرت بالثروات الطبيعية النادرة التي تزخر بها خاصة المياه التي كانت عامـــل استقرار السكان الرحل ويعود تاريخها حسب علماء الجيولوجيا ومعالجتهم لحجر الصوان إلى 3000 و 9000 سنة قبل الميلاد [2]

وهدا يؤكد تواجد الإنسان في ذلك الوقت ويقول **عبد الرحمان بن خلدون** أن أصل تسمية تقرت بربري وهكذا من خلال نطق كلمة تقرت ذات الوقع الأمازيغي مثل مناطق مجاورة لها "" غمرة تالا تبسبست كما تداولـــت الروايات . أما القبائل التي عمرتها ترجع إلى أربع أصول : الرواغة ، العرب ، الأعراب المولودون تنحصر في بوتقة واحدة مكونة المجتمع المحلي لمدينة تقرت ووادي ريغ والبربر هم أول من عمر المنطقة إلا أن المنطقة تعرضت إلى حكم السلاطين ودلك قبل دخول الاستعمار الفرنسي أهم هده السلاطيـــن " بني جلاب " الحماديين و الحفصيين ، واهم هده الفصائل هم بني جلاب الذي تتوفر حولهم معلومات تاريخية كبيرة وأصلهم زناتي حكموا المنطقة في بداية القرن 14 م ثم تلتهم الدولة العثمانية بداية القرن16 م ثم الاستعمار الفرنسي سنة 1854.

2- الموقع والخصائص الطبيعية :

---

[1] source syndicat d'initiative de Biskra le Sahara constantinois imprimerie Algérienne Alger 1923.

[2] محمد الطاهر بلعمودي . تقرت عاصمة وادي ريغ ص 10 . 11 .

2-1. الموقع الجغرافي و الإداري.

تقع مدينة تقرت شمال الجنوب الشرقي للوطن في منخفض تتلاقى فيه أودية صحراوية تحتية وهي وادي الغرغر المنحدر من قمة الهقار ووادي " مية " المنحدر من أعالي عين صالح ، مما يدل على وفرة المياه وهي واحة كبيرة يحد بها السكان المحليون من رأس الواد شط ملغيغ شمالا إلى سدي بوحنية الموجود في قرية فوق تماسين .

وتعد من أقدم المدن الجزائرية ، أصبحت دائرة سنة 1967 وكانت تضم سيدي سليمان ، لمقارين تماسين ، بلدة عمر أما حاليا تضم أربع بلديات ، الزاوية العابدية النزلة ، تبسبست ، تقرت يحدها من الشمال بلدية لمقارين ويحدها من الجنوب تماســين ومن الشرق بلديـــة منقر ومن الغرب بلدية العالية ، وتبعد عن عاصمة الولايـــــة ورقلة بـــ 160 كلم وعن الجزائر العاصمة بـــ 620 كلم وعن قسنطينة بـــ 450 كلم وعن ولاية بسكرة بـــ 220 كلـــم .

تتوضع عند نقطة التقاء الطريق الوطني رقم 03 والطريق الوطني 16 احدهما يشكل محور شمال جنوب و الأخر شرق غـــرب .

تمتد على مسافة 160 كلم طولا و 40 كلم عرضا وتستحوذ على مسافة قدرها 404 كلم2 نسبـــــة 0.24% من مساحة ورقة ل المقدرة بـــ 163233 كلـــم .2

2 . 2 – موضع المدينـــة :

يعرف الموضع على أنه المنطقة التي نشأت بها المدينة ، و هو أ حد العوامل المهمة التي تساهم في تجسيد مظهر المدينة و تحديد وظيفتها ، و من تمة شكل و اتجاه توسعها ، تقع تقرت في منخفض وادي ريغ الذي يقع في شمال الصحراء محـــاط بالكثبان الرملية ،ترتفع عن سطح البحر ب 55 متر و يتجه طولا من الجنوب إلـــى الشمال و هدا ما جعل عمرانها طولي يتميز بالانبساط و خلوه من التضاريس فيمـــا ....المتمثلة في الكديات المنتشرة و يقدر حجم الانحدار بالمنطقة ب 01 ،0 %[1]

[1] أحمامة عبد القادر : مدينة تقرت تنظيم المجال الحضري و أفاق التوسع 2025 شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية 2000 – 2001 ص 30

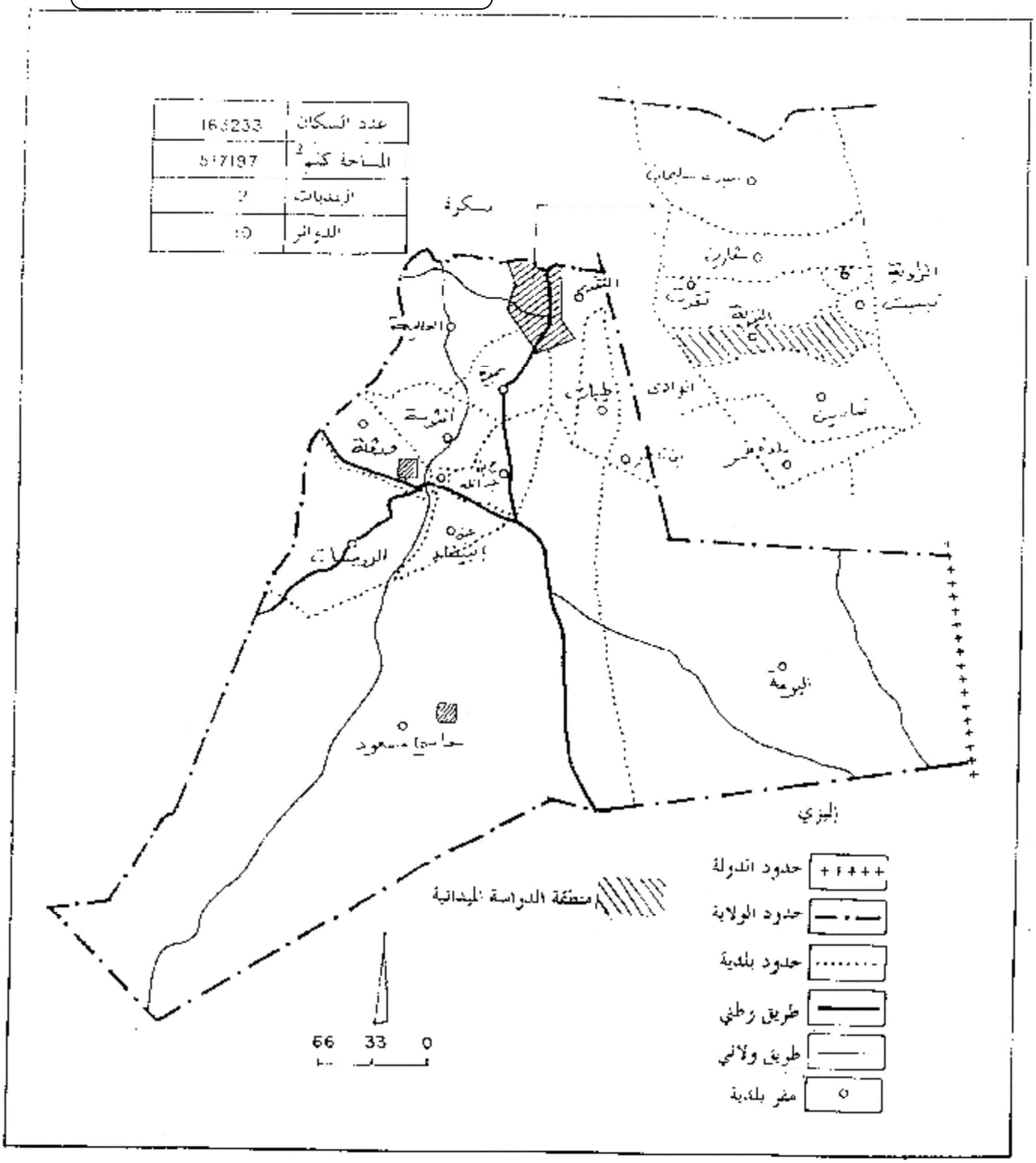

خريطة رقم 1: تبين موقع المجال العام تقرت

2-3. ايجابيات الموضع و سلبياته :

أ – <u>الإيجابيات</u>:

1 – يمتاز بالانبساط يجعل توسع المدينة سهلا و غير مكلف .

2 – توفرها على مياه جوفية كبيرة .

3 – توفر إمكانيات سياحية معتبرة، قصور، بحيرات، كثبان رملية.

ب – <u>السلبيات</u>:

1 – انحدار ضعيف جدا لا يساعد على مد قنوات المياه و الصرف الصحـــي.

2 – وجود الكثبان الرملية و النخيل شرقا مما يعيق التوسع في هدا المجـــــال.

3 – انتشار الشطوط و السبخات كحاجز أمام التوسع العمرانـــــي .

4 – قسوة المناخ ، قلة التساقط ، ارتفاع الحرارة و الجفـــاف .

5 – ارتفاع حرارة مياه الجوف و كثرة الزوابع الملية و الريـــاح .

2 – 4. <u>التضاريس</u>:

- **العروق**: تغطي مساحة قدرها24007.34 كلم بنسبة 91.4 % من المساحة الإجمالية تقع في القسم الشرقي يتراوح ارتفاعها بين 20 و 80 م و أيضا مساحات مبسطة و مكشوفة على السطح ذات تكوينات جبسية و كلسية مغطاة بتشكيلات رملية طينية و هي ترتكز بمحاذات وادي ريغ .

-ا **لشطوط و السبخات** : تتمثل الشطوط في بحيرات عديمة التصريـــف منتشرة في المناطق الجافة وشبه الجافة حيث تتغذى على مياه الأمطـــار القليلة هي منتشرة في تقرت كبحيرة مرجاجة .بالنزلة و تحتوي علـــى المياه طوال السنة ، بينما السبخات هي تلك البحيرات و المستنقعات الـــتي جفت مياهها واستغلت مياهها في استصلاح الأراضي و غرس النخيـــل ،سبخة الزاوية العابدية إذ تعد مناطق غير صالحة للتوسع العمراني كمـــا تحتوي من أملاح جوفية صاعدة لدى من الأفضل استغلال المناطق فـــي الزراعة [1]

[1] نص المرجع السابق ص06

2 – 5. المناخ : يسود تقرت مناخ صحراوي و يمتاز بتساقط ضعيف و حرارة مرتفعة و رطوبة نسبية .

- **الأمطـــار**:

تمتاز بالقلة و عدم الانتظام تشهد تساقط يقل عن 100 ملم سنويا و تسقط غالبا في شهر جويلية ، والمتوسط السنوي للحرارة هو 21 يوم .

- **الرطوبة** : تعمل على تلطيف الجو يختلف من فصل لآخر فالفترة الرطبـــة تمتد من أكتوبر إلى فيفري لتصل إلى 65.4 % في شهر جانفي ، أما الفـــترة الجافة تمتد من شهر مارس إلى شهر سبتمبر .

- **الرياح**:

تهب بالمنطقة الرياح والزوابع الرملية و تشمل :

- رياح شرقية و شمالية غربية باردة.
- رياح جنوبية و جنوبية غربية حارة و هي الأكثر انتشارا .

3- الخصائص الاجتماعية و مراحل النمو السكاني:

لا يمكن الحديث عن مدينة تقرت دون الخوض في الكلام عن منطقـــة وادي ريغ بأكملها و هي التي تقع في منخفض مستطيل الشكل يمتد على مسافـــة 160 كلم ، من رأس الوادي بأعلى مدينة المغير ، و بالضبط بقرية الصفراء أم الطيور ،ولاية الوادي ، عند شط ملغيغ شمالا إلى غاية قرية ً قوق ً التابعـــة لبلدية بلدة عمر جنوبا وهي القرية التي يتواجد بها ضريح الولي الصالـــح سيدي بوحنية .

و نظرا للوحدة التاريخية و المعرفية لهدا الإقليم ، فقد حضي بكتابات بعض المؤرخين العرب و العجم من أمثال ياقوت الهوي الذي تناوله في كتابه ً معجم البلدان ً ، وابن خلدون فقد أطلق عليه اسم (بلاد ريغ أو أرض ريغ).

سكن هذا الإقليم عدد الراحل التاريخية العرقية قبائل و أجناس كثيرة متداخلة في أنسابها و أصولها ، وقد قسمها ابن خلدون و الدرجيني في كتابه ً الطبقات ً إلى ثلاثة عناصر أساسية زيادة إلى عنصر رابع و هو(عنصر المولدون) بعد عملية التزاوج بين هذه الأجناس الثلاثة . و تتمثل هده العناصر و الأجناس لسكان إقليم وادي ريغ و هم الحشاشنة

أو ً الرواغة ً نسبة إلى وادي ريغ ، و هم سلالة قبيلة زناتة البربرية يسمى الإقليم باسمهم باعتبارهم الأغلبية في سكانه ثم العرب وهم تلك الأجناس التي وفدت من مختلف الجهات ،كالزيبان ، و الجريد التونســـي والمغرب الأقصى و كدا الزنوج و هم العبيد الذي جئنهم من أعماق إفريقيا في زمن تجارة الرق ، حيث كان سوق تقرت مثل ورقلة يشكل نقطة عبور هامة في هـــذه التجارة[1].

و يقول الشيخ إبراهيم عبد الحميد قادري في كتابه ً التعريف بمدينة ريغ ً أنه مـــــــع مرور الزمن و تعاقب الأجيال اندمجت هده العناصر الثلاثة في بقعة واحدة وأصبحت تشكل مجتمعا متماسكا يعمر القرى و القصور على امتداد الوادي ، واندمجت سلسلة الأنساب و لم تعد هناك فروق جوهرية بين هده الأجناس .

كما يقول في كتابه ً الصروف في تاريخ الصحراء و سوق ً من خلال حديثه عن مدينة تقرت أن منطقة تقرت و أهلها يمتازون بانتشار الثقافة الحديثة و الأسلوب الحضاري للعيش ، و حبهم للعلم فقد نشأت لهده المنطقة مند القديم حركات علمية كانت نتيجـــة لوجود الروح العربية الإسلامية لدى أهاليها ثم تعددت هده الروح الثقافية العميقـــة الجذور عبر التاريخ المشترك بين واحة تقرت وواحة وادي سوف من ناحية و بـــــين واحة تقرت و واحة الجريد التونسي من ناحية أخرى . وتنشر بعض المصادر التاريخية إلى ازدهار الإقليم ببناء و تشييد المساجد و المدارس القرآنية ، وتطور العلم ، حتى أصبحت هده المساجد تشكل مراكز للإشعاع الحضاري و الفكري يعمرها العلماء و المدرسون ، لكن مع اشتداد الصراع على الخلافة بين أبناء القرى والقصور ، والمشايخ إلى العرش ،كما عادت إلى ما كانت عليه في فترة تعود العثمانيين والأتراك ، إذ كانت القبائل تلعب دورا كبير في حياة المنطقة.

وقد تزامنت هذه الصراعات والتوترات مع دخول الاستعمار الفرنسي لمدينة توقرت وضواحيها بزاوية سيدي العابد وتبسبست في سنة 1854 وحولت تقرت منذ22 ماي 1872 إلى ملحقة عسكرية [2]

---

[1] عبد الحميد نجاح : منطقة ورقلة وضواحيها . من مقاومة الاحتلال إلى الاستقلال من منشورات وجمعية الوفاء للشهيد تقرت 1999 ص 23

[2] محمد الطاهر بن الجواد في تاريخه حول أحياء بلدية تبسبست.

عاشت تقرت أحداث سنة 1954 مع انطلاق ثورة التحرير إلى غاية لاستقـــلال في أثناء هده الأحداث كان السكان يتعرضون إلى العذاب والى الفقر والبؤس وقد شهدت مدينة تقرت نمو سكانيا ، حيث تضاعف عدد سكانها أربع مرات خلال الفترة ما بين 1966 و 1998 حيث تميزت هده الفترة بعدم الانتظام في نمو السكان ودلك تبعا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي شهدتها المنطقة والمدينة على حد سواء والتي كان لها الانعكاس على اتجاه هدا النمو .

3-1. <u>المرحلة الأولى</u> 1966 . 1977 .وهي المرحلة التي أعقبت الاستقلال مباشرة حيث عرفت زيادة معتبرة في عدد السكان ليصل إلى 56.200 نسمة سنة 1977 بزيادة سكانية قدرها 26.590 نسمة ، ويدل هـــذا التضاعف في عدد السكان خلال 11 سنة بمعدل نمو سكاني قدر بـــ 5.29 % وهو يفوق المعدل الوطني الذي بلغ 3.21 % في تلك الفترة وهدا الارتفاع يرجع إلى

أ – العادات والتقاليد التي تحتم الزواج المبكر.

ب – تحسن الخدمات الصحية خاصة بعد إنشاء أول مستشفى بالمنطقة

ج – مساهمة المراكز الثانوية بنسبة كبيرة في بعث هدا النمو.

3 . 2 – <u>المرحلة الثانية : 1977 . 1987 .</u>

شهدت هده المرحلة ارتفاعا في عدد السكان من 26000 سنة 1977 إلى 78970 نسمة سنة 1987 والشيء الملاحظ هو انخفاض معدل النمو الذي بلغ نسبـــة 3.36% ويعود دلك إلى أسباب نذكر منها:

أ – الظروف المعيشية المتواضعة نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عاشتهـــا البـــلاد.

ب – نقص التجهيزات والمرافق الضرورية اللازمة للسكان .

3 – 3 – <u>المرحلة الثالثة : 1987 . 1989 .</u>

بلغ عدد سكان المدينة لهده المرحلة 118685 نسمة أي بمعدل نمو سنوي قدر بـــ 3.77% وهو مرتفع عن المعدل الوطني المسجل لنفس الفترة المقدر ب: 2.1 % كما انه يفوق بثلاث مرات نمو بعض المدن المجاورة كالوادي 3.41% بسكرة 2.98% ولهده

الزيادة ارتباط وثيق الصلة بالظروف الأمنية التي عاشتها البلاد خلال هده الفترة جعلت السكان من شمال البلاد يتوافدون على المدن الصحراوية وخاصة المدينة طلبا للأمن والاستقرار ومن جهـــة بحثا عن العمل [1] .

[1] الهيكلة الحضرية(ons) الديوان الوطني للإحصاء (coffection) سنة 1987

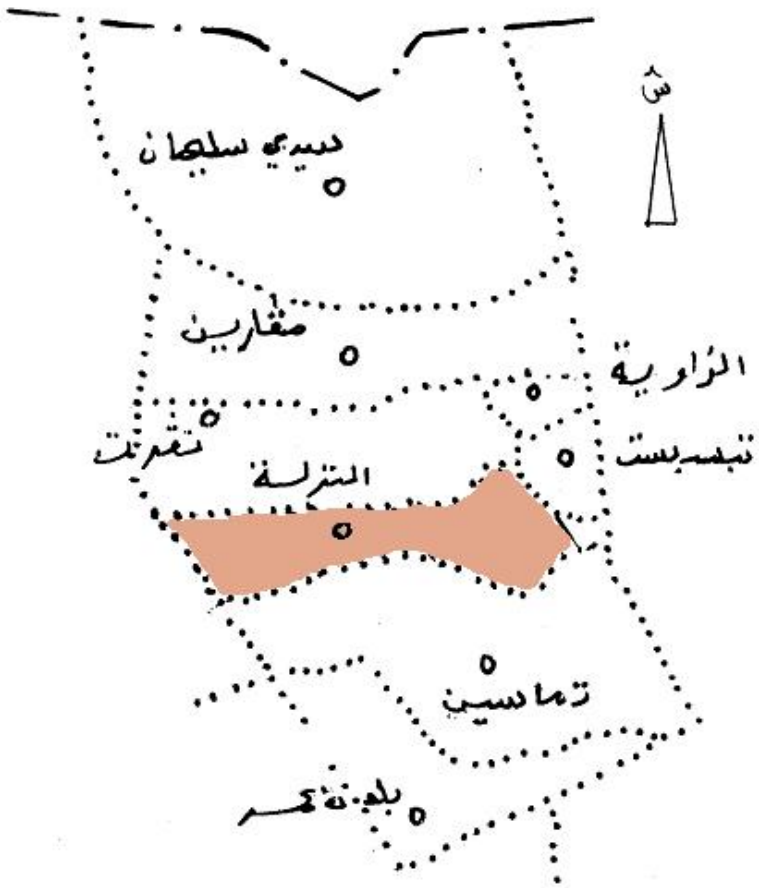

خريطة رقم 2 : تبين التقسيم الإداري لمدينة تقرت

4 – التركيبة الاقتصادية لمدينة توقرت :

تعد هده الدراسة احد العوامل الهامة التي تبرز معيشة أفراد المدينة كما تمكن من إبراز درجة البطالة وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية والاقتصاديـــة .

4 . 1 – القوى الناشطـــة :

وهم جميع الأفراد الدين تتراوح أعمارهم من 19 إلى 59 سنة وقد بلغ عددهم سنة 1998 حوالي 16187 نسمة بنسبة 53.25% من إجمالي سكان بالمدينة ويمكن تقسيمه إلى:

أ – **القوى العاملة** :

وقد بلغ عدد أفراد هده الفئة 21564 نسمة بنسبة 34.11% من إجمالي القوى النشطة وبنسبة 18.17 % من إجمالي سكان المدينة وهي بدورها تنقسم إلى:

ب - السكان العاملون فعلا:

وهم الأفراد المستغلون فعلا ويقع عليهم إعالة الأسرة وقد بلغ عددهم سنة 1998 حوالي 16187 نسمة بنسبة 25.6 % من إجمالي القوى النشطة وبنسبة 756.06 من جملة أفراد القوى العاملة وهم يمثلون القوى المنتجة للمدينـــة

جـــ - السكان البطالين :

ويمثلون السكان القادرون عن العمل والباحثون عنه ولم يجدوه بحيث قـــدر عددهم سنة 1998 حوالي 5377 بطال بنسبة 8.51% من مجموع القـــوى العاملة 4.53 % من مجموع سكان المديـــة

4 - 2. القوى غير نشطـــة:

وتتضمن هده الفئة صغار السن الدين تتراوح أعمارهم من 0 سنة إلى 14 سنة وكبار السن اكبر من 60 سنة، وقدر عددهم بحوالي 55468 نسمـــة بنسبة 46.57 % من إجمالي سكان المدينـــة .يشكل منها صغار السن نسبة 88.64% وكبار السن 11.36 %

5 – مراحل النمو العمراني في مدينة توقرت:

5 . 1 – مرحلة ما قبل الاستعمار 1400 . 1853:

1.1.5 – المرحلة الأولى 1400 . 1582 :

في هده المرحلة تكونت النواة الأصلية للمدينة المتمثلة في قصر مستاوة القديم الذي يعود تاريخ إنشاؤه إلى حضارة بني جلاب وقد ساعد هدا العصر على استقرا ر العنصر البشري بالمنطقة دلك لما يتمتع به "" القصر"" من خصائص كونه يتواجد في قلب المدينة على منطقة منبسطة واقعة علـــى ارتفاع 70 م على سطح البحر وهدا الانبساط أعطاه شكل دائري منتظم ونمط عمراني إسلامي يحيط به خندق و به ثلاث أبواب رئيسية اثنان منهما تطلان على واحات النخيل يتوسط قصر سوق تتم فيه جميع المبادلات التجاريـــة والنشاطات الحرفية التي تتميز بها المنطقة كما يوجد في مركز القصر مسجد يلعب دورا هاما في الإشعاع الثقافي وتدريس العلوم الدينية وقص النزاعات تبلغ مساحة القصر حوالي 09 هكتارات ، وقد كان يشكل واحدة جغرافيـــة واجتماعية في المنطقة التي انطلقت منها حركة التعمير والتوسع العمراني.

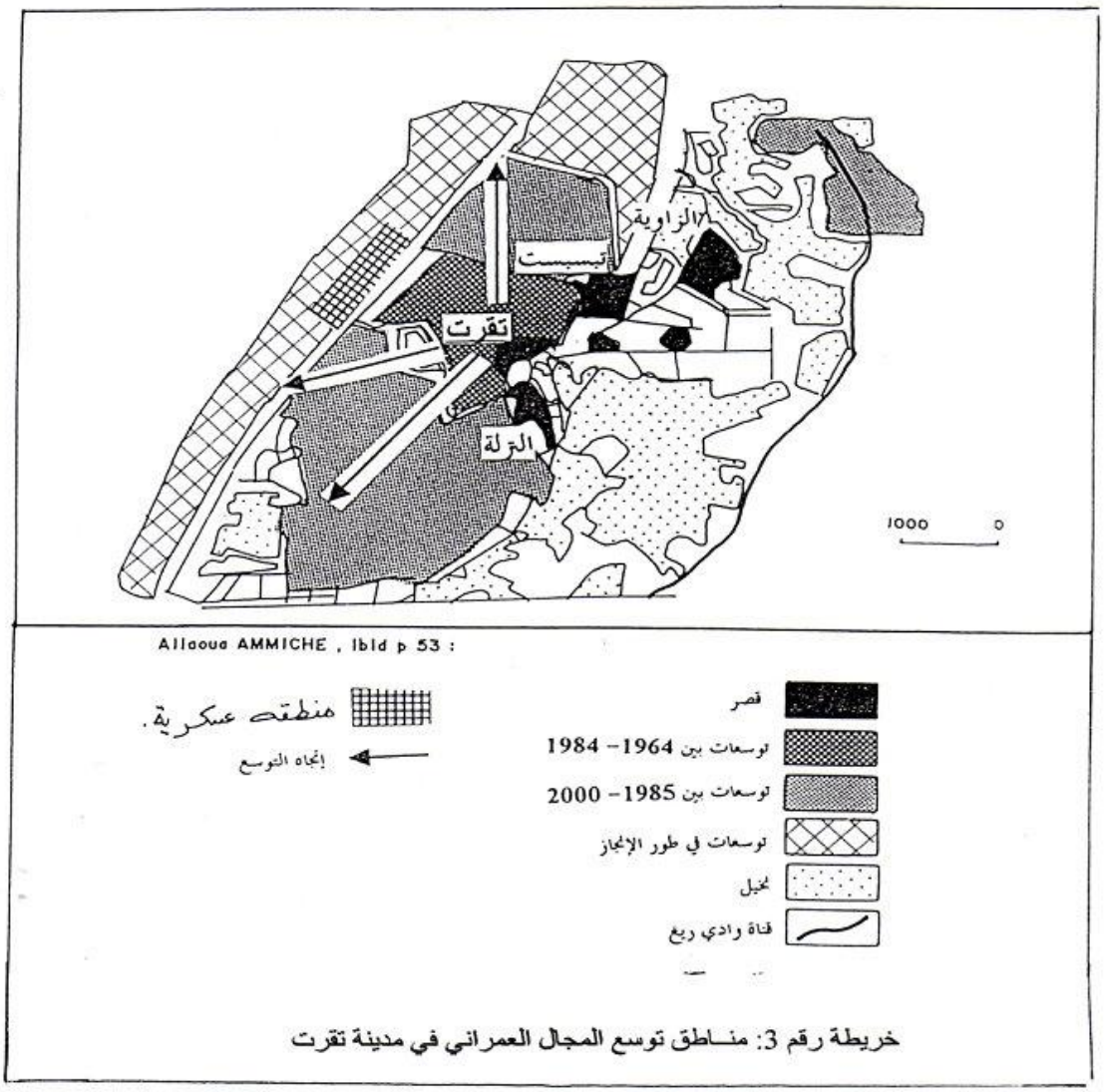

خريطة رقم 3: منـــاطق توسع المجال العمراني في مدينة تقرت

2.1.5 - المرحلة الثانية 1583 . 1853 :

وقد ظهرت في هده المرحلة ستة أحياء ذات نمط عمراني دائري يقع معظمها على مرتفعات من الأرض "" كريات "" وهدا تجنبا لمخاطر الأمطار الفجائية التي تسيل على انحدار السطح وتؤثر على المباني وكذلك لتمكن الأهالي من المراقبة والإشراف على حقول النخيل التي تحيط بهده الأحياء وتتمثل هده الأحياء في كل من الزاوية العابدية "" سيدي العابد "" الذي يقع في الشمال وحي "" سيدي عمر "" الذي يقع في الجهة الشرقية للمدينة أما حي النزلة العتيق "" رمس "" وحي سيدي بوجنان فهما يقعان فـــي الجنوب الشرقي من حي مستاوة العتيق . أما من الناحية المرفولوجية فيه تأخذ صورة تقريبية بحي مستاوة إذ أنها تأخذ أشكال دائرية بداخلها أشكال كثيفة من الشوارع الضيقة والمغطاة أحيانا على شكل دروب تصطف على جوانبهـــا المنازل التي في الغالب ذات طابق واحد أما في مراكز هده الأحياء فنحد المسجد إلى جانبه السوق ، وقد اعتمد الأهالي في بناء هده المساكن على المواد المحلية كالطين والأخشاب ،وتتميز مجمل الأحياء بالبناء العشوائي غير خاضع لمقاييس نظاميـــة .

2-5. فترة الاستعمار الفرنسي : 1854 .1962 .

مند دخول المستعمر إلى مدينة توقرت في 1853/12/02 عمل على إدخال نمط أوربي جديد دون طابع شطرنجي بالاعتماد على مواد البناء المحليـــة مع إدخال المواد الجديدة كالاسمنت في بعض الإنشاءات والملاحظ على هـــذا النمط الأوروبي انه يقع على هوامش الأحياء القديمة وخاصة حي مستاوة .

كما عمل خلال هده الفترة على انجاز العديد من المنشآت في إطار مشروع قسنطينة نذكر منها دار الثكنة القديمة ، المذبحة ، فنادق النخيل ، الواحات والهوقار وانشأ بعد دلك خط السكة الحديدية لنقل منتوج التمور وتسويقه . الشيء الذي اظهر توافد حركة معتبرة من المعمرين الذين استقروا بالمنطقـــة مما أدى الى توسيع النسيج العمراني وامتداده ،

وهناك بعض المنشآت التي لـــم تكتمل أثناء الفترة الاستعمارية وتم إكمالها بعد الاستعمار مثل مستشفى الكبير للمدينة (مستشفى سليمان عميرات) [1]

5-3. فترة ما بعد الاستقلال (1963 . 2001) :

عمدت السلطات في هده الفترة على تنظيم العمران القديم وإعادة هيكلة ، وكذا إنشاء مناطق عمرانية وإحياء جديدة على مستوى الدائرة ، حيث تمت هيكلة البنية العقارية وطبقت سياسة جديدة للتعمير .

ويمكن تقسيم هده الفترة إلى مرحلتين :

5-3-1. المرحلة الأولى (1963 . 1979) .

تميزت بداية العشرية الأولى للاستقلال بإعادة تنظيم المجال العمرانـــي ، ورغم دلك كانت النشاطات فيها ضعيفة نتيجة الفراغ الإداري وصعوبـــة مراقبة الإرث العمراني والتحكم فيه حتى سنة 1967 ، حيث تم فيه أحداث أول تقسيم إداري بعد الاستقلال تشكلت على إثره بلدية توقرت التابعة لدائرة توقرت الكبرى . وأنشأت بهده البلدية منطقة صناعية وستة أحياء تشغـــل مساحة تقر بـــ 417 هكتار ، أما العشرية الثانية 1970 . 1979 فقد تميزت بنوع من استقرار التنظيم الإداري مما ساعد على تطور عمراني بزيادة سبعـــة أحياء على مساحة إجمالية قدرها 96 هكتار ، وتم فيه إدخال أنماط سكنية جديدة وتصميمات عديدة للمباني ، كالبناء الأفقي والعمودي ونمط الفيلات وتغيرت مادة البناء وأصبح يعتمد على مواد حديثة

5-3-2.المرحلة الثانية (1980 . 2001) :

شهدت هده المرحلة تغيرين ، ففي العشرية الأولى منها تم إعداد تقسيم إداري سنة 1984 لتصبح المدينة تضم أربع بلديات عوض بلدية واحدة وأصبح بالمدينة مركز دائرة الكبرى التي تضم 8 بلديات ، منها أربع مركزية و هي المراكز ، القديمة ، الزاوية العابدية تبسبست و النزلة ، وأربع بلديات ريفية و هي لمقارين ، سيدي سليمان ، طيبات و قد بلغ عدد الأحياء المنشأة بالمدينة 04 بلديات مركزية في العشرية الأولى من العشرية الثانية

[1] زرواتي السعيد : مدينة تقرت ، تهيئة المجال الحضاري وأفاق التوسع 2020 مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية سنة 2000 ص54

منها تم إحداث التعديـــل الإداري لسنة 1991 ، نتجت عن إثره دائرة تقرت الحالية التي تضـــم البلديات المركزية الأربع السالفة الذكر ، في حيث أصبحت البلديات الريفيـــة الأخرى دوائر ، و بالرغم من تقلص مساحة دائرة تقرت بعد التعديل الإداري الأخير ، فقد شهد ت المدينة تطورا عمرانيا كبير بإنشاء 12 حيا و استغـــلال مساحة إجمالية قدرها 376 هكتار .

أما حاليا ، فالمساحة الإجمالية للمدينة تقدر ب 404كلم ، و بلغت مساحـــة المحيط العمراني مع المحيط العمراني ألفلاحي المتمثل في واحات النخيل ، ليمثلان وحدة جمالية اجتماعية متكاملة ليس فيها للحدود الإدارية أهمية كبيرة ، نتيجة تداخل أحياء البلديات الأربع مع بعضها البعض ، بحيث لا يفصـــل البلدية و الأخرى سوى طرق البلدية و قد بلغ عدد تلك الأحياء و المناطق 55 حي ، وتم تعمير أكثر من 2126.7 هكتار .

و ما يلاحظ في فترة ما بعد الاستقلال ، هو أن حركة التعميرات اتجهت نحو المحاور الأساسية للطرق و هي :

- الطريق الرابط بين تقرت و تماسين جنوبا .
- الطريق الوطني الرابط بين تقرت و الوادي شرقا .
- الطريق الرابط بين تقرت و ورقلة غربا .

6 – <u>الخصائص العمرانية و الأنماط السكنية :</u>

تحتوي تقرت على أربعة أنماط سكنية سائدة بها عبر مختلف القطاعات العمرانية و هدا التقسيم يقوم عدة أسس منها :

- المظهر الخارجي للسكن .
- الهندسة المعمارية.
- مادة البناء
- الارتفاع العمودي للسكن.

و هذه لأنماط هي [1]

6 – 1. <u>النمط التقليدي:</u>

يتمثل هدا النمط بصورة خاصة في مساكن الأدوية القديمة، المتواجدة بالمدينة و المنتشرة ....من القطاعات الأول و الثاني و الثالث و الرابع ، و هي سكنات قديمة تتميز بهندسة

[1] أحمامة عبد القادر : مدينة تقرت تنظيم المجال الحضري و آفاق التوسع 2025

معمارية بسيطة للغاية ، بنيت بمواد محلية ، أما من حيث التصميم الداخلي ، فإن عتبة المنزل أو المدخل تمثل الحد الفاصل بين المجال الداخلي و الخارجي ، إذ صمم المنزل لكي يستجيب لقواعد الحرمة و هو يتوافق مع النمط العربي الإسلامي ،حيث تطل كـــل الفتوحات على الداخل بمميزات معمارية صممت مراعاة للمعطيات المناخية و الخصوصية الاجتماعية تسكان المنطقة الصحراوية . و تمثل نسبة 15.72 % من إجمالي الأنماط السكنية بالمدينة ليكون هو المسيطر على الأنماط السكنية بالمدينة و تم إحصاء 1934 مسكنا منها في حالة متدهورة و مهددة بالانهيار .

6 – 2 <u>النمط العـــادي</u>:

وهو النمط السائد بالمدينة بحيث يتوزع عبر كامل القطاعات العمرانية بنسب متفاوتة و هو عبارة عن سكنات تتألف في غالب الأحيان من طابق أرضـــي فقط، جدرانها و سقفها من الإسمنت يشكل هدا النمط نسبة 72.62 % مـــن إجمالي السكان بالمدينة ليكون هو المسيطر على الأنماط السكنية الأخرى .

6 – <u>3 نمط العمـــارات</u> :

و هو نمط جديد بالمنطقة غير مرغوب فيه ، حيث نجده في مساكن جماعية لا تتعدى 3 طوابق غالبا و هدا راجع إلى طبيعة الأرضية التي تخزن في باطنها مياه جوفية لا تتحمل نقل مثل هدا النوع من المساكن ، و هدا النوع ينفر منـــــــه سكان المنطقة كونه لا يتماشى مع الخصائص الاجتماعية و نمط معيشة السكان الصحراويين فهم يفضلون السكنات الفردية لاتساعها و احتوائها عدد أفراد الأسرة الكبيرة و بلغ 1977 مسكن في سنة 2001 بنسبة تقدر بـــ 9.91 % من إجمالي الأنماط الأخرى و عادة ما يكون المدخل من الرواق يؤدي إلى بيت الضيوف بعدها جميع الفضاءات الأخرى (المطبخ ، الغرفة ، الحمام ....) مع تواجد الشرفة و هدا النوع من السكن لا يميز الحياة التقليدية تأهالي المنطقة[1].

[1] مخطط شغل الأراضي بني أسود : تبسبست ص 3 سنة 2002

6 – *4* نمط الفيـــلات :

و هو نمط يمثل بالمنطقة أقل نسبة إدا ما قورن بالأنماط الأخرى يقدر 1.75 % وعدده 350 مسكن في سنة 2001 وهو نمط مكلف جدا ، و يمتاز بهندسة معمارية رائعة و منسجمة و مواد بنائه الإسمنت و الفولاذ .

7 – التنمية في مجال الإسكان بمدينة تقرت :

يعد المسكن من أهم مكونات المجال الحضري ،لأنه يجسد كل التفاعلات و العلاقات الاجتماعية بين السكان و مدينة تقرت ، وتم إحصاء لها سنة 1965 مسكن ، تحتل مساحة ، قدرها 84 . 855 هكتار أي نسبة 2.11 % من المساحة الإجمالية للمدينة بمعدل 32. 23 مسكن في الهكتار في حين نسجل أشغال السكن الواحد يقدر ب39 . 6 فردا و هو أقل من معدل

إشغال المسكن على المستوى الوطني المسجل لسنة 1998 و المقدر بـــ 7.15 فردا للمسكن[1]

و هناك تطور حاصل على عدد السكان في المدينة حيث كان سنة 1997 إلـــى 12766 مسكنا بعد أن كان 4334 مسكنا سنة 1966 بمعدل 6.43 فرد وهـــــذا راجع إلى أسباب و فما يخص من اهتمام بمدينة تقرت بالتنمية خاصة في مجال الإسكان إذ نجد حسب الدراسات التي قمت بها عن التعمير بمجتمـــع القصور أن البلدية قامت بمشاريع تنموية هامة تمثلت في :

- ترميم السكنات القديمة و المهددة بالانهيار و التي تصل نسبتها إلـــى 12.03% و التي تفتقر إلى أدنى شروط الحياة ، بحيث عملت السلطات على توفير التجهيزات الضرورية بغية التقليل من أزمة السكن .
- عملت السلطات على إعادة ترميم المساكن ذات الحالات المتوسطة من تصدعات الجدران و الأسقف .
- الزيادة الواضحة في عدد المساكن و ظهور مناطق سكنية حضرية جديـــدة بالمدينـــة.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لدائرة تقرت 1995

الفصل السابع

التنظيـــم المجالـــي لبلديـــة النزلـــة

تمهيد.

1. نشأة و تطور بلدية النزلة.
2. تطور النزلة و تقسيمها العمراني.
3. الخصائص الاجتماعية لبلدية النزلة.
4. المرافق و التجهيزات التعليمية و الصحية و النقل .
5. التنمية و مشكلاتها.

تمهيد :

نتعرض في هذا الفصل إلى إبراز الخصائص و المراحل التي شكلت الحياة العامة لمجال البحث الخاص و هذا من خلال التعرض إلى الخصائص الاجتماعية و التقسيمات العمرانية التي شكلت المنطقة و أهم المرافق و التجهيزات المتواجدة إلى جانب تحدي أهم المشكلات التي يعاني منها المجال .

التنظيم المجالي لبلدية النزلـــــة :

1-1.نشأة بلدية النزلة و تطورهـــــا:

النزلة جزء من مدينة تقرت و هي في الأصل نسيج عمراني تقليدي كقصـــر قديم يضم السكان المحليين من مزراعي النخيل حسب ما يرويه سكان المنطقة وشيوخهم قد أنشأها الولي الصالح سيدي أحمد بن يحي في حدود القرن 15 وقام بتنظيم أولياء امتداداتها القديمة المختلفة. سيدي بن هارون في الشمال و سيدي بوجنان في جنوبها،وقد أنشأت قصور النزلة لارتباط سكان المنطقـــة بالاقتصاديات الشعبية المحلية في إقامة القصور على بركة من الأوليـــاء الصالحين و حمايتهم.ارتبط القصر أيضا بنزول السكان القاطنين قديما بمنطقة الولي الصالح أحمد بن يحي هدب من صعود "النز" وهناك من يؤكد أن النزلة أنشئت قبل تقرت نفسها مكونة من نسيج هده المنطقة العمرانية ،تطور هدا النسيج القديم عبر عدة امتدادات وبلدية النزلة انبثقت بعد التقسيم الإداري 1985[1] أصبحت مستقلة في الجانب المالي و التسيير،ولها إمكانيتها لتسييـــر العقارات والمرافق وتؤدي دورها في إطار القانون البلدي ،وتبلغ مساحتها 132.15هكتار، نسبة السكان يفوق 50ألف نسمة ، سابقا كانت بوابة في التاريخ ولها حضارة راقية تنبثق من تبادل تجاري بين القوافل التي تربط الشمال بالجنوب حيث افتخر بها الشعراء والكتاب .

ويحد بلدية النزلة شمالا بلدية تقرت و جنوبا بلدية تماسين وشرقا الزاوية العابدية وغربا ولاية بسكرة.

2. تطور النزلة وتقسيمها العمراني :

تعتبر النزلة نقطة هامة تربط المدن الشمالية و الجنوبية لحوض وادي ريغ، إذ يتوفر فيه الماء والكلأ ، وكانت موقف ينزل فيه المسافر لياخد قسط من الراحـــة ويتزودون بما يستحقونه من ضرورات، وقد بدأ تاريخ النزلة نواحي القرن الرابـــع للميلاد قبل مجيء البربر،ومن هده الطائفة قبيلة ريغة ، فكونوا أحياء سكنية وزرعوا الأرض ونشروا ثقافاتهم و عاداتهم و تقاليدهم ،وبدخول الموحدين طور البرابـــرة حياتهم المهنية والاقتصادية والاجتماعية ، كما أدخلوا فنيات عمرانية في بناء مساكنهم وتنظيم الأسواق

[1] pdeau المخطط التوجيهي للتعمير و العمران التقرير التوجيهي لبلديات تقرت (تقرت – النزلة –تبسبست –الزاوية العابدية) مديرية التعمير و العمران ورقلة 1993

ومن هنا شهدت النزلة كسائر المناطق تطورا جذريا في شتى الميادين منها الزراعة و العمران [1]

أعتمد سكان المنطقة فيما مضى تخطيط رسوم بكل عناية ودقة يتماشى وظروف البيئة المعاشة ،فأنجز الأهالي الأوائل أزقة ضيقة ملتوية يتراوح عرضها من متر إلى ثلاث أمتار والأزقة مسقفة بجذوع النخيل والطين.

وبعدها تطور العمران معتمدين دائما في مخططهم الأول الذي يحميهم من الحرارة صيفا ومن البرد شتاءا، ومن غارات الأعداء، فاستعملوا الحجارة و الطين، لتسقيف الغرف والأزقة وخصوصا مساحة للراحة للأفراح والأحزان.

كانت سياسة التعايش الاجتماعي تسود الأهالي الأوائل ، إدا كان المسكن الواحد يحوي مجموعة من الأفراد والأسر والعائلة ،فهو الخلية الأساسية والوحيدة لكل عائلة،ويتكون من عدة غرف ضيقة ذات مطبخ واحد جماعي ومرحاض واحد، وفي كل حي نجد مسكنة يحتوي على سقيفة و يحتوي على مطبخة جماعية يستعملها كـــل الجيران وهدا ما يؤكد وحدة السكان ، اعتلاء بني جلاب الحكم على تقرت عام 1854 كانت النزلة ثاني عاصمة لهم ، فانصب اهتمامهم على تعمير الأحياء المجـــاورة للسلطنة وأهمها حي النزلة فكثر للسكان والمساكن ، وطوروا البنايات السكنيـــة وزرعوا غابات النخيل وأنشاؤوا بها مساكن للعمال لهدا تم تعمير عدة أحياء جديـــدة بالنزلة وتم توسيع وتمديد حي النزلة العتيق المتكون من حي أولاد رحـــاب وأولاد أحسن يتوسطهما زقاق الوسط .

ومع سقوط بن جلاب في أيدي المستعمرين ، تميزت هده المرحلة بإعادة تنظيم المجال السكني بتوسيع حقل البناء نتيجة زيادة السكان وهدا انطلاقا من الحي العتيـــق كما شهدت هده الفترة إنشاء تجمع سيدي ماضي ،وهذا بعدما قام المعمر بأبحاث حول أرضية "سيدي ماضي "فوجدها صالحة للزراعة و خاصة زراعة النخيل ومصدر للمياه فأقيم بها المعهد الفلاحي والقرية السكنية سنة 1958 .

---

[1] حاسيني أحمد : تاريخ تقرت ووادي ريغ ص88

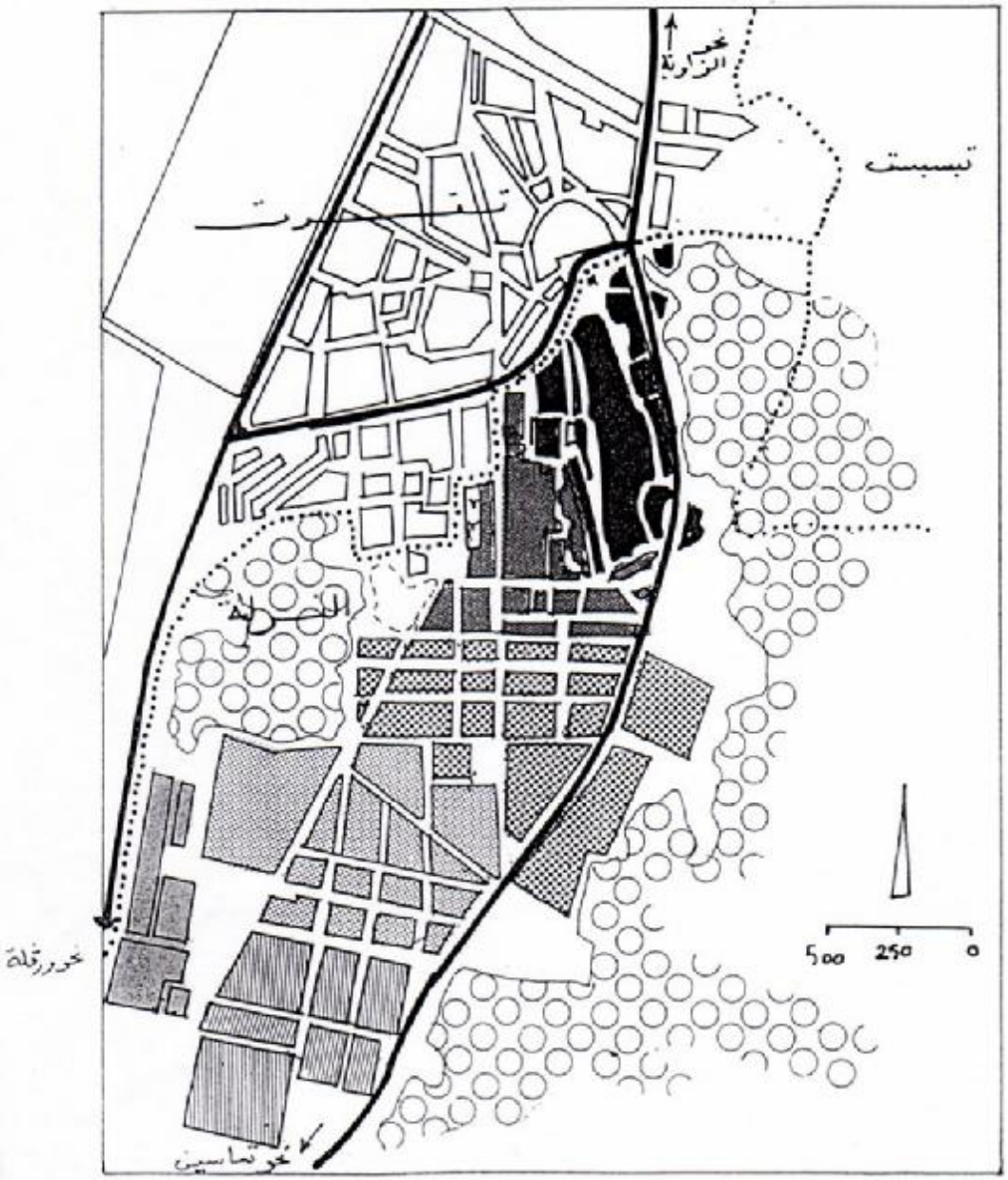

قصر
توسعات العهد الإستعماري
توسعات بين 1970- 1990
توسعات بين 1990 -2000
أحياء تنيت البدو 1983
طرق رئيسية
حدود البلدية
بنايات بلدية تقرت
نخيل
بنايات سكن جماعي في طور الإنجاز

خريطة رقم 4: التوسعات العمرانية في النزلة

كما قام المعمر باستصلاح النزلة وهو استصلاح"**دانو**"فأنشأ حي سكني وأخر إداري و خصص جزء من مزرعته يقيم فيها معمل لمعالجة التمور وكانت تصدر إلى فرنسا.
ونظرا لتواجد المياه وأهمية المنطقة زراعيا أدى هذا إلى توافد البدو والرحل خاصـــــة من ولاية الجلفة ودائرة الطيبات حيث استوطنوا على شكل تجمعات.
أما الفترة بعد الاستقلال تميزت هده المرحلة بتغير مجال البلدية وهدا بإنشاء تجمعين الثانويين الحرية (عسو) ، وعين الصحراء(دراع البارود) وكذلك بتوسيع الرئيسي للنزلة ، كما شهد النسيج العمراني زيادة كبيرة ومذهلة في عدد السكان و المساكن حيث لا يستطيع المرء أن يفرق ويميز بين عمران بلدية النزلة وبلدية تقـــرت[1]،مكونة نسيج هده المنطقة العمرانية ونلحظ تطور هدا النسيج القديم عبر عـــدة امتدادات :
-الامتداد الأول تكون في الثلاثينات من القرن العشرين وهو أول توسع معروف بعدا لنواة الشوارع الضيقة والممرات المغطاة والكتل غير منتظمة .
- الامتداد الثاني تكون في الخمسينات في شوارع أكثر استقامة من النواة الدائرية الشكل يعكس العهد الاستعماري في كتل أكثر انتظاما وشوارع أكثر اتساعا واختفاء الشوارع الضيقة والمغطاة.
-الامتداد الثالث تكون في الستينات توسع كون المظهر الجديد للنزلة في سنوات الاستقلال يعتبر امتداد للتوسع السابق يشبهه إلى حد كـــبير.
وأهم تجمعات المنطقة هي:

2-1.التجمع الثانوي الحرية (عسو) :

كان في الأصل تجمعا عشوائيا يبدو عرب الطيبات ، أولاد عبد القادر وأولاد جامـــــــع وبعض من أولاد السايح القادمين من منطقة الطيبات المجاورة في شكل تجمع عشوائي من البيوت القصديرية والزرائب،وبعد الاستقلال وفي سنة 1963 ارتأت البلدية أن تثبت هده الفئات بإعطائها قطع أراضي خاصة ، فتم توزيعها على المتواجدين به من هؤلاء السكان تكون من سكنات فردية ذات طابق واحد ، حي عاسو الأن يشمل 399 جناية منها 287 منزلا مشغولا ، تضم 308 أسرة بعد سكان 1557 ساكن .

[1] حاسيني أحمد : تاريخ تقرت ووادي ريغ ، ص101

2-2.التجمع الثانوي " عين الصحراء ":

بعد الاستقلال شهد هدا التجمع زيادة كبيرة في عدد الأكواخ والزرائب والخيم وبالتالي رأت السلطة المحلية بإعطاء قطع أرض صالحة للبناء ففي سنة 1983 تم تثبيت البدو في مناطق بعيدة عن النسيج العمراني الأصلي من النزلة عين الصحراء الذي أنشئ في الجهة الجنوبية للنزلة على بعد أنذاك عن المدينة ب 3 كل متر فيه تثبيت بدو أولاد نايل الذين كانوا يسكنون " المشاتي" في بيوت قصديرية حول مدينة تقرت .

بعد تثبيت البدو من أولاد نايل خاصة زادة توسعات الحي من سكان البدو أساسا فـــــي شكل تجمعات قبلية على نفس الشكل الذي كانت تتجمع فيه في البيوت القصديرية جزء من هذا الحي ضم مجموعة معينة هي أبناء عشيرة واحدة .

هذا التجمع خطط على أساس قلع أراضي مساحتها حوالي (250 م2) وزعت بين العائلات التي تم إحصاؤها في التجمعات الهامشية التي أعلن توزيعها فيها على أساس القرابة والعرش.

ويتميز هدا التجمع بتعدد الأنماط السكنية فنجد به : البناء الذاتي ، البناء ألرهني السكن الجماعي ، العمارات ، السكنات التطورية [1]

2-ويتكون حي عين الصفراء حاليا من مجموع (1816) بناية منها 1357 منزلا مشغولا في معظمها من السكن الفردي العادي في طبق أرضي واحد فقط ، عـــدد الأسر به 1555 سكانه حاليا 11279 ساكن من مختلف المجموعات السكنية لسكـــان البدو الرحل أما وسط هدا الحي سكنيه أولاد نايل خاصة .

2-3. التجمع الثانوي سيدي ماضي :

هدا التجمع استفادة كبقية التجمعات بالبلدية وخصصه له 153 قطعة أرض للبناء الذاتي هدا بالإضافة إلى القرية الفلاحية استعمل بها نمط البناء الريفي ، وأدخل بعد الأهالي بعد التغييرات على مساكنهم وأصبحت المرفولوجية الداخلية للبناء كما يلي : جزء مخصص لغرف النوم ، جزء مخصص لطبخ ودورية المياه وجزء مخصص للحيوانات وهدا أكبر جزء من السكن .

---

[1] حاسيني أحمد : تاريخ تقرت ووادي ريغ ص102 .

*أحياء التوسعات الجديدة التي بدأت في التسعينيات ، حي النصر وحي المستقبل بعد أن انفصلت البلدية عن تقرت السقف من تخصيصات سكنية عمرت الفراغات التي كانت بين الأحياء القديمة وأحياء مدن البدو ، تمثلت في السكن الفردي بالدرجـــة الأولى ظهرت فيها سكنات ذات طابق آو طابقين معظمها من النوع (R+1) أو (R+2) ذات قراج ،وزعت على سكان النزلة القديمة بالدرجة الأولى ،حي في طـــور الإنجاز. تبدو كورشة كبيرة للبناء الفردي منها المنازل المنتهية .تضم هذه الأحياء الجديدة 1766 بناية منها 1182 منزلا مشغولا عدد الأسر التي تسكنها 1184 أســـرة يعد سكان 9755 [1]،هده المجلات التي تموضعت بين النوة القديمة وحي النزلة القديمـــة و أحياء تمدن البدو هي في الواقع المجال الهام والمستقبلي لتوسع النزلة والتي نلاحظ من خلالها الإستراتيجيات الجديدة والتعبئة الاجتماعية من أجل المجال.

ويبقى أن السكن الجماعي قليل جدا بالنزلة لا يمثل سوى 1.6% من السكن ،بخلاف تقرت التي استفادت من مشاريع سكن جماعية ،وجود السكن الجماعي بالنزلة أقتصر على 78 سكن موزعة في أحياء النزلة القديمة ضمن التوسعات التي تمت فـــي الثمانينات وهي شقق من نوع F+2،F+3، تضم بعض الإطارات المتوسطـــة أو المعلمين أو الموظفين ، أما السكن الفردي الذاتي هو المظهر العمراني السائد والدي تسعى إليه معظم الأسر للحصول عليه.فالميزة الأساسية هي العناصر الجديدة التي جاءت لتدعم العناصر التقليدية التي تم الحفاظ عليها الحوش والسطح الفصلان الذين تفرضهما ظروف الحرارة في الصيف.

3. الخصائص الاجتماعية لبلدية النزلة :

3-1.الأصول الاجتماعية للبلدية:

تتوزع في أحياء النزلة مجموعات بشرية متباينة وهي تمثل تاريخ وأصول متفرقة وهذه المجموعات تتمثل في:

[1] الديوان الوطني للاحصاء ONS الإحصاء العام للسكن و السكان سنة 1989

3-1-1.**الحشاشنة**:

تعتبر المجموعة السكانية التي تمثل العدد الأكبر من سكان النزلة مثل باقي قصور مدينة تقرت ،تتموقع في الأنسجة العمرانية القديمة وتسمى الحشاشنة وهي مجموعة ذات البشرة السوداء وهذا ماذهب إليه "ابن خلدون "في خصوص انتماء هـــذه المجموعة في كلامه عن أصل بنوريغة وحديثة عن إقليم وادي ريغ "وأما بنوريغـــة فكانون أحياء متعددة ،وكما افترق أسر زناته ونزل أيضا الكثير منهم القصور الزاب ووار كلا فاختطوا قرى كثيرة في عدوة واد .....يشمل المصدر الكبير والقريـــة المتوسطة وكثر فيها العمران من ريغة هؤلاء ، وبهم تعرف لهدا العهد و هم أكثرها من بني سنجاس و بني يغرن و غيرهم من قبائل زناتة . " [1]

في ملتقى بين الزنوج و البربر تحدث " **فيرو** " **Féraud** " عن هؤلاء السكان في مجمل مقالاته عن بني جلاب الدين يسكنون القصور المجاورة لتقرت التي قيم عدد سكانها آنذاك حوالي 5000 نسمة نتيجة التهجين أخرجوا جيلا جديدا من المولديـــن دوي ملامح البشرة السوداء و الحشاشنة حسب رأيه هم أبناء هدا التهجـــين ، و" الحشاشنة " في لغة أهل المنطقة تعني فسيلة النخيل ، فالكلمة " حشاشنة " هي صفة لحرفة الفلاحة أخلاق و غراسة النخيل و رجال الحشان هم الذين زرعوا النخيل في وادي ريغ و بالتالي أطلق عليهم رجال الحشان فالحشاشنة السكان يعتبرون من وجهـــة نظر المحلية السائدة لدى جميع السكان في النزلة المختصين في فلاحة النخيل منـــذ تاريخ طويل نجدهم في القصر العتيق بالنزلة و توسعاته المختلفة كمجموعـــة اجتماعية ذات تقاليد حضرية قديمة و استقرار فلاحي امتد عبر تاريخ الواحـــات و القصور ، أنتجوا و طوروا ، أنواعا من التمور هي من أهم نوعيات العالم" دقلة نور" " الغرس " هم بناة القصور المجاورة لتقرت ، التي كانت لها وظيفة حضرية إذ أن المسكن المبعثر نادر جدا في هده المناطق .

يتهيكل الحشاشنة في عائلات كبيرة و معروفة بالمنطقة بين التاريخ و الأسطـــورة وبين الحرفة و الأصل و التمايز الاجتماعي و العادات كونهم سكان قرويين فلاحـــــين و هده

[1] بن خلدون " كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر ط 2 بيروت سنة 1921 ص 96.

المجموعة تتفرع إلى عدة أسر ذات ألقاب متنوعة مثل بن طرية ، بنو لمنور و هده الألقاب تتفرع إلى أسر متشابكة في القرابات والمصاهرات .

و نجد هده الطائفة متمركزة من رأس الوادي إلى سيدي بوحنية ، على سبيـــل .....بعض المداشر المشهورة للحشاشنة ، المغير و ما جاورها ، جامعة و ما يحيـــط بها ، المقارين ، النزلة ، تبسبست ، تماسين ، تملاحت ، بلدة عمر وقوق .[1]

3-1-2. <u>المجاهرية</u> :

أتت هذه الطائفة المهاجرة إلى أرض تقرت و وادي ريغ من أراضي ليبيا وتونـــس و منهم من شبه الجزيرة العربية و هم أثرياء ، أسماء كعائلاتهم " كا في طرابلس ، وزاني سنوسي " توحي هذه الانتماءات حسب الروايات من المناطق التي قدموا منها و كلمة " مجاهرية " أتت من كلمة " مهاجرية " كونهم عزباء عن المنطقة ، حدثت بينهم و بين مجموعات أخرى مصاهرات كعائلة ، قطاعية و مجموعة متميزة بالنشاط الاقتصادي رغم تجاورهم مع مجموعات أخرى مند فترات طويلة كونـــهم شكلوا طبقة الملاك استطاعوا الهيمنة على الواحات و قوافل التجارة و المبادلات

3-1-3. <u>الأصول البدوية المتمدنة:</u>

وهي مجموعات ارتبطت بالوسط الصحراوي أو هوامش الصحراء ، وأضاف البدو تمدن غير من طرق و أنماط حياته نظرا للفترات الطويلة من الجفاف التي أصابتهم في الصحراء و عوامل تحولات الواحات مند بداية القرن العشرين ساعدة في عملية تمدنهم ضمن مدن الواحات تتميز هذه المجموعات بالتمسك بعلاقات دامت طويلا و مازالت تمارس بدويتها والتبادل بين المدينة البادية ، ولهذه المجموعات تصنيفات و هي :

أ – سعيد أولاد عمر:إقامتهم في الجهة الجنوبية الغربية من بلدة الحجيرة ... و بلذة عمر

ب – الفتايت : هم من سكان تقرت الوافدين إليها و جدهم " الشريف سيدي فتيتة " و ضريحه بالنزلة ، قيل عن أصلهم من الحجاز و قيل من أراضي الشام

جـــ – السوافة : من منطقة وادي سوف ، بل مجموعات منهم انتشرت بوادي ريـــغ خاصة مدينة تقرت ، ممارستهم للتجارة شجعتهم لإنشاء في مختلف الأحيـــاء.

---

[1] حسني أحمد : تاريخ تقرت و وادي ريغ ص 288

د – أولاد السايح و عرب طيبات : أولاد السايح و عرب الطيبيات و أولاد جامـــع و أولاد أحمد إقامتهم كانت في الجهة الشرقية الغربية من بلدة الطيبات .[1]

و – أولاد نايل : منتشرون عبر تراب تقرت و وادي ريغ ، بدأت عملية ثبوتهم ببنـــــاء بيوت قصديرية ثم تطورت إلى مساكن أكثر ملائمة أما على الصعيد المهني فقد تطور مع بداية الثمانينات حين أصبح أفراد هذه المجموعة يشتغلون مناصب في الحقـــول البترولية كالسائقين و الحراس و الحمالين نظرا لضعف معرفتهم للعمل وازداد تمركزهم نظرا لإدماج أولادهم في التعليمية و التربوية مع أنهم قبل ذلك لم يقرروا الاستقرار بالبلدية .

3-2 . نشاط السكان :

تحول هيكل النشطات و المهن في النزلة لم تعد الفلاحة هي الحرفة الرئيسية لسكا ن الواحات ، فقد أصبحت مجرد نشاط مكمل لميزانيات الأسر، فكثير من الأفراد مـــــــن يشتغلون في شركات النفط والأعمال التجارية و العمل بالشركات أما من حصلـــوا على نصيب من التعليم يتوزعون على الوظائف حسب مستواهم ، لكن تبقى البطالة المشكل المتواجد بالمنطقـــة .

3-3 .الفئات العمرية :

إن بلدية النزلة ذات كثافة سكانية عالية و أكثر نسبة متواجدة هي نسبة الشباب تقدر ب 81.00 % هذه الفئة التي تعبر عن الحياة الاجتماعية و الثقافية و هي فئة أقل من 30سنة لنجد فئة الشيوخ من هم أكثر من 63.4 % [2]و يقدر بالمنطقة فئـــة الأطفال ، فالبلدية عبارة عن مجتمع يجمع فئة الأجيال الماضية بعادات و تقاليدها و فئة الشباب أو الجيل الصاعد بأفكاره و سلوكا ته الجديدة .

3-4 .الخصائص المرفولوجية : تحتوي بلدية النزلة على أحياء سكنية متباينة منها القديمة و الحديثة ، فيما يخص الأحياء الحديثة فهي إما سكنات فردية ، هذه الأخيرة لها نفس التركيبة الفضائية و مميزات السكن التقليدي و هذا ما يدل على تمسك أهل المنطقة بالعناصر التقليدية و التي بها فوائد مناخية و اجتماعية .

---

[1] حسني أحمد : تاريخ تقرت و وادي ريغ ص 287

[2] مخطط شغل الأراضي .Pos

أما السكن الحديث الجماعي هذا النوع لا يميز الحياة التقليدية لأهالي المنطقة و هذا ما ينتج عنه استعمال هده السكنات مؤقتا[1]. وهذه الأحياء الحديثة تتوفر على التجهيزات الضرورية و تدخل في إطار الأحياء العصرية الأكثر تحضرا .

4- المرافق و التجهيزات التعليمية و الصحية و النقل:

تعتبر دراسة التجهيزات المفتاح و العنصر الأساسي للبنية التنظيمية المتعلقة بالوسط الحضري بحيث تتكيف النماذج مع الأوضاع الثقافية والاجتماعية للفئات والطبقات الاجتماعية و يمكن تقسيم المرافق إلى:

4-1- المرافق التعليمية:

إن المؤسسة التعليمية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الحضرية، فهي نتاج وعامل من عوامل تحضر المجتمـــع.

أ-المدارس: تتوفر النزلة على 20 مدرسة ابتدائية تضم 205 حجرة وتستقبل 8541 تلميذ منهم 3833 إناث موزعين على النحو التالي حسب الأحياء.

الموقع	عدد التلاميذ	عدد المدارس	الإناث	الحجرات
حي عين الصحراء	3521	07	1619	72
سيدي بوجنان	1034	02	321	26
النصر	1035	02	500	15
النزلة	465	02	228	15
الحرية-عسو	700	02	352	22
سيدي مهدي	413	02	179	20
بومرداس	1109	01	497	29
المستقبل	264	01	136	06
المجموع	8541	20	3833	205

[1] مخطط شغل الأرض Pos بني أسود بلدية تبسبست ص 23 .

ب- الكماليات : تتوفر النزلة على 5 أكماليات تضم 37 حجرة تستقبل 2949 تلميذ منهم 1449إناث .

عين الصحراء	02 إكمالية	1146 تلميذ	550 أنثى	33 حجرة	04 مخابر	5 ورشات
الحرية	01	01	241	14	02	02
سيدي ماضي	01	582	285	14	00	02
النزلة القديمة	01	720	373	12	02	02
المجموع	05	2949	1449	73	08	11

ج- الثانويات و المتاقن:تحتوي البلدية على ثانوية ومتقنة تضم 38 حجرة تستقبل 1548 تلميذ منهم 791 من الإناث موزعين على المواقع [1]

النزلة	01 متقن	665 تلميذ	215 أنثى	16 حجرة	05 مخابر	04 ورشات
النزلة	01 ثانوية	883 تلميذ	576	22 حجرة	06 مخبر	/
المجموع	02	1548 تلميذ	791	38 حجرة	11 مخبر	04 ورشة

و يلاحظ افتقار البلدية للمرافق الثانوية و عدم تنظيمها و معاناتها من الاكتظاظ و ارتفاع المعدل عدد التلاميذ في الحجرات.

4-2- المرافق الصحية:

إن المرافق الصحية تدل على المستوى التنمية الحضرية بالمنطقة ورفع المستوى الاجتماعي نظرا لما تقدمه من خدمات، و البلدية تتوفر على مركز صحي و قاعـــتين للعلاج و هذا يدل على افتقار البلدية للمرافق الصحية رغم أهميتها.

[1] شويشي زهية : مجتمع القصور دراسة في الخصائص الاجتماعية والعمرانية والثقافية لقصور مدينة ڤرت.مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير علم الاجتماع الحضري ص 150.

4-3. <u>المرافق الثقافية و الرياضية</u>:

تلعب دورا هاما نظرا لأنها تخص الفئة الأكبر و هي فئة الشباب الفئة الحيوية وعـــــدم تلبيتها لمتطلباتها يؤدي إلى نقص وظائفها الاجتماعية بالمنطقة و تتوزع المرافـــــــــــــق الثقافية و الرياضية على الشكل التالي :

نوع المرفق	الموقع	العدد	المساحة
ملعب بلدي	عين الصحراء	01	1300م
دار الشباب	سيدي مهدي	01	400م
مركز ثقافي	سيدي بوجنان	01	600م
متحف المجاهد	النزلة القديمة	01	400م
ملعب الكرة الحديدية	النصر	01	800م
مكتبة	مقر البلدية	01	220م

4-4. <u>المرافق السياحية والدينية</u> :

تعتبر المرافق السياحية عناصر هامة لما تلعبه من دور في التنمية الحضرية للبلدية كما تعمل على جلب السياح إلى المنطقة وفك العزلة على المناطق الصحراوية و جعلها محل استقطاب وجلب .

و لبلدية النزلة تتوفر على:

-فندقين: فندق الواحات وهو عمومي يضم 160 سرير مساحته 1200م^2.

-فندق النخيل : و هو خاص يحتوي على80سرير مساحته 1350م^2 .

أما المعالم التاريخية فيوجد ضريح السلطان وادي ريغ و قصر" رانو" و هو أحد المعمرين محاط بواحة نخيل تحتوي على 11000 نخلـــة .

أما المرافق الدينية تتوفر بلدية النزلة على 25 مسجد موزعين بطرق منتظمة عـــبر المدينة نظرا لما تلعبه من دور إشعاعي الذي يلعبه المسجد في الحياة الدينية و الثقافية كما تتوفر على 05مقابر موزعة عبر أحياء النزلة ،بومرداس ،سيدي مهدي ،حي عين الصحراء وحي سيدي بوجنان.

4-5. شبكة الطرق :تتوفر مدينة النزلة على طرق بلدية ثانوية إضافة إلى الطريق الولائي الذي يربط بين تماسين:النزلة والطريق الوطني رقم 03 .

و الطرق الثانوية شبكة قديمة غير منظمة في البنية ،و هذا ما يؤثر على تنقل السكان ،إذ نجد أن معظم السكان يستعملون الدراجات الهوائية بكثرة و هذا راجع إلى قلـــــــــة شبكة الطرق وقربها من بعضها .و تقدر شبكة الطرقات عبر مختلف أحياء البلديـــــــــة بحوالي 20كلم في حاجة إلى ترميم [1]

5-التنمية ومشكلاتها :أنشأت بلدية النزلة بناءا على التقسيم الإداري لسنة 1984 تضم حاليا 49000 ساكن لمساحة إجمالية 132,15 كم^2 يوجد بها مجمعات سكنيـــــة كبرى هي :حي عين الصحراء بمراحله الستة ،حي عسو الحرية ،حي النصر، حي المستقبل حي النزلة وسط.

تصنف البلدية النزلة ضمن البلديات الحضرية تمتاز بالطابع ألفلاحي إلى جانب بعض النشاطات التجارية و الحرفية البسيطة. [2]

تم تنصيب المجلس الشعبي البلدي بالنزلة في 15 أكتوبر 2002 و مند تنصيبه عمل على إعطاء دفع للحركية التنموية بالبلدية إلا أن بعض المشاكل تقف عائق أمام هده الحركية ونوجزها فيما يلي:

1 -غاز المدينة :

استفادت بلدية النزلة بشطر ضئيل من هده العملية حيث لا تتجاوز 3% من مساحة البلدية، وتبقى جميع أحياء البلدية تفتقر إلى هده الشبكة الحساسة والتي أصبحت مطلب ملح يومي من طرف المواطنين.

هذا إلى جانب النقص والتذبذب اليومي لعملية توزيع غاز البوتان خاصة في فصل الشتاء حيث يكثر الطلب على هده المادة الحيوية ، مما يدفع إلى اقتراح توسيع شبكة التوزيع وهدا بإنشاء نقاط للتوزيع مؤقتة عبر أحياء البلدية من طرف المؤسسة لتغطية هدا العجز

---

[1] المصلحة التقنية لبلدية النزلة

[2] بلدية النزلة :تقرير حول بعض القضايا التي تعترض حركة التنمية بالبلدية دائرة تقرت ولاية ورقلة

2- النقل:

تشهد البلدية حركة غير منتظمة في هذا المجال بالإضافة إلى عدم التغطية الشاملة لجميع الأحياء كون البلدية تفتقر إلى طرق معبدة تمكن من ربط هذه الشبكات هذا إلى جانب عدم احترام مخطط النقل للمدينة المعد من طرف اللجنة.

3- الطرقات:

يقدر طول الطرقات عبر مختلف أحياء البلدية بحوالي 20كم في حاجة إلى ترميم إلا أن هدا العدد يعتبر ضئيل بالمقارنة بين مساحة رقعة البلدية وكثافة سكانها وتباعد أحيائها مما يجعل البلدية تسجل عمليات استعجاليه في هدا المجال لتغطية النقص المسجل في هذا المجال.

4- التعليم والتكوين المهني:

أ- **التعليم** :بمراجعة إحصائيات الدخول الاجتماعي للموسم 2004-2005 سجل مايلي:

-عدد تلاميذ الطور الابتدائي 8428 تلميذ

-عدد تلاميذ الطور المتوسط 3465 تلميذ

-عدد طلبة الطور الثانوي والتقني 1323 طالب

- مجموع التلاميذ 14216.

و أمام العدد الهائل من التلاميذ الطلبة المسجلين في المراحل المذكورة أعلاه تسجل البلدية عجز فادح في هياكل الاستقبال في جميع المراحل[1]

ب- التكوين المهني:

يسجل في هدا المجال إلى افتقار البلدية على مركز التكوين المهني لاستقبال شريحة التلاميذ الدين لم يسعفهم الحظ لمواصلة الدراسة خاصة فيما بعد مرحلة المتوسط ، وفي هذا الشأن تم اقتراح تسجيل ضمن البرنامج التنمية للبلدية على المدى القريب انجاز مركز تكوين المهني بحي المستقبل .

[1] تقرير حول بعض القضايا التي تعترض حركة التنمية بالبلدية النزلة دائرة تقرت ولاية ورقلة .

5- **الشباب والرياضة**:

تفتقر البلدية إلى مرافق وهياكل استقبال رياضية شبابية لامتصاص الطاقات الشبابية المتوفرة بالبلدية في العديد من المجالات مع العلم أن نسبة الشباب بالبلدية تفوق 75% من مجموع سكان البلدية .

6- الري والمياه الصالحة للشرب:

رغم المجهودات المبدولة من اجل تحسين هذا القطاع نميز أنه تسجل يوميا نقص هذه المياه عبر بعض أحياء البلدية إلى جانب كثرة الرشوحات وملوحة المياه وارتفاع التسعيرة مما أدى إلى احتجاجات المواطن في هذا المجال .

7- الفلاحة:

في هذا المجال هناك 475 طلب استصلاح في إطار عملية الامتياز مودعة بالبلدية، غير أن هذه الطلبات لم يتم تلبيتها لعدم وجود الماء وعدم إنشاء محيط في هدا المجال.

8- انسداد قناة وادي ريغ:

الانسداد الذي تتعرض له قناة وادي ريغ ، وتأثيرها على المحيط الغابي والسكاني والبيئة وبالتالي وجب إسناد هده القناة دوريا إلى مؤسسة خاصة.

9- الجانب الأمني:

تجدر الإشارة إلى تفاقم العمليات الإجرامية بصفة عامة من سطو الممتلكات العامة والخاصة وسرقة غابات النخيل والاعتداءات الجسمانية وانتشار ظاهرة المخدرات وحوادث الطرق رغم المجهودات المبذولة من طرف مختلف المصالح الأمنية حيث تثمن المجهودان في هدا المجال.

الفصل الثامن

الإجــراءات المنهجيــة للدراســة

1. المجال و العينة.
   1-1. المجال.
   1-2. العينة و طريقة اختيارها.
2. المنهج و الأدوات.
   2-1. المنهج.
   2-2. الأدوات.
      2-2-1. الملاحظة.
      2-2-2. المقابلة.
      2-2-3. الاستمارة .

1 – **المجال والعينـــــة** :

1-1. – **المجـــــــال** :

إن التحصيصة رقم 4 بعين الصحراء مجال الدراسة هي امتداد للنسيج العمراني لمنطقة عين الصحراء التي تضم تحصيصات متجاورة والتي تشكل في مجملها الحي السكن عين الصحراء . ونتيجة لوجود فضاءات شاغرة ضمن التجزئة المذكورة والمحددة بمخطط مسح الأراضي ، تطلب الآمر تهيئة هذه الفضاءات الشاغرة مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التحصيصة من المرافق الضرورية للسكان وخاصة الاجتماعية منها والتربوية والترفيهية وذلك في إطار مخطط شامـــل .

وتقع التحصيصة رقم 4 عين الصحراء جنوب بلدية النزلة وحدودها ما يلي : من الشمال ارض شاغرة ومن الجنوب الحي السكني المرحلة الأولى ومن الشرق الحي السكني مرحلة 5 ومن الغرب البناء الذاتي والريفي .

وأنشأت هده التحصيصة بموجب قرار التجزئة وذلك سنة 1988 وتكون انها تفتقر إلى وجود مرافق عمومية مما جعل عملية البناء فيها تسير بوتيرة بطيئة ومع وصول وتزويد التجزئة بالشبكات مثل الماء والكهرباء تقدمت نسبة انجاز السكنات فيهـــا

المرافق العموميـــة :

تسمية المرفق	المساحة ($م^2$)	ملاحظة
مدرسة ابتدائية مسجد مقهـــى عيادة صحيـــة	375.00 700.00 225.00 350.00	مبرمجة مبرمجة مقترحة مقترحة
المجمـــــوع:.....	5.025,00	مقترحـــــة

من خلال الزيارة الاستطلاعية للمجال و الميدان يتوفر الحي على مدرسة ابتدائية و متوسطة فقط أما عن المراكز التكوينية فسكان الحي الذين لديهم أبناء يتكونون يقومون بذلك على مستوى مراكز التكوين المتواجدة بالمدينة إلى جانب توفره على مركز صحي الذي تنقصه بعض الخدمات اللازمة لدى يضطر بعض السكان القيام بالكشف الطبي على مستوى المدينة مما يؤدي إلى عدم استقرار الحياة الاجتماعية بالمنطقة.

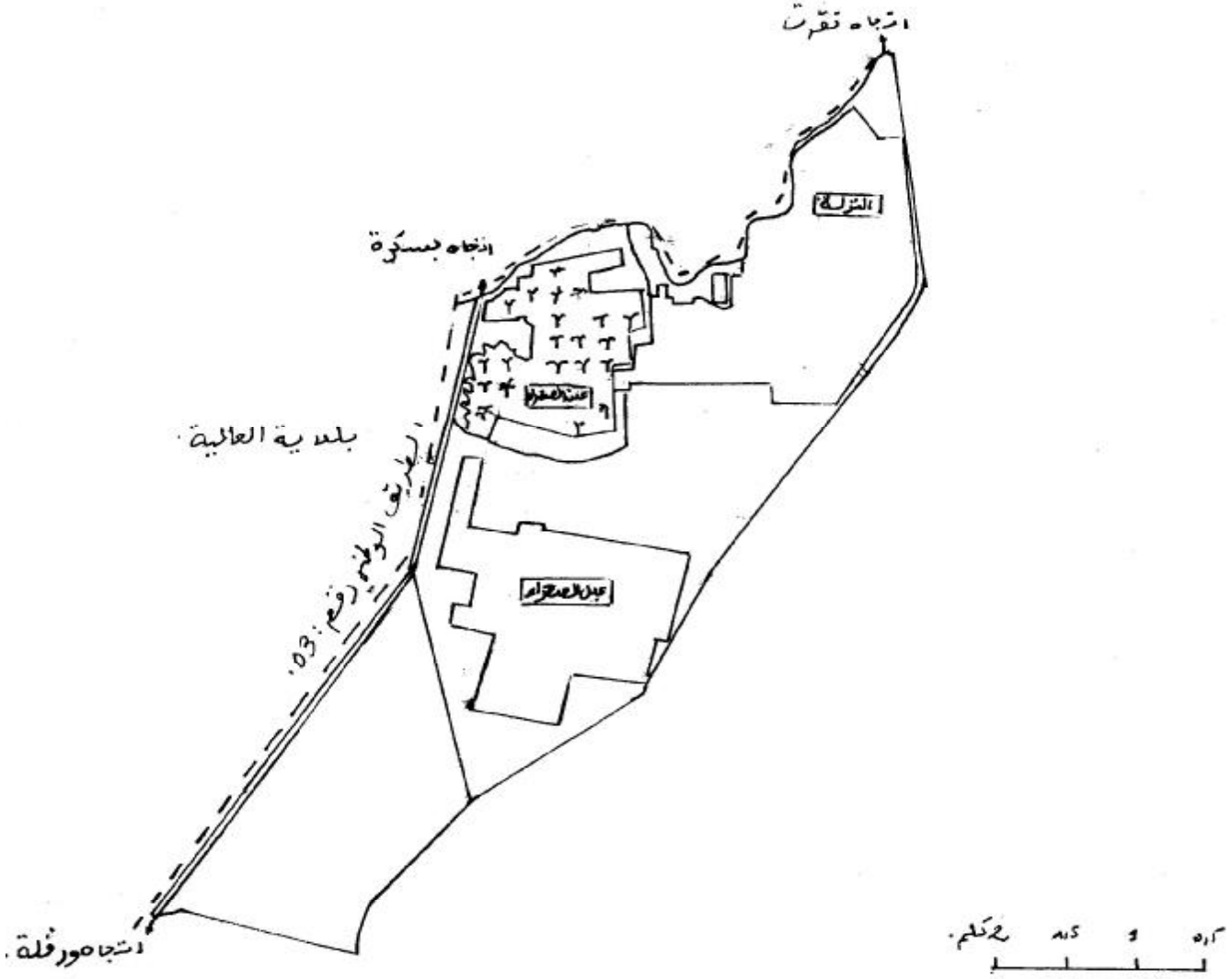

خريطة رقم 4: تبين موقع حي عين الصحراء

1-2. – العينة وطريقة اختيارهـــــــا :

إن العينة تعني دراسة مجموعة مختارة من الناس من بين أفراد كل المجتمع دون تغيير خصائص المجتمع أي اختيار جزء من الكل يعبر عن الكل ويعكس خصائصه لاستحالة دراسة المجتمع كله . وقد يتمثل أفراد العينة سكان المجتمع موضوع الدراسة وفي مقابل العينة هناك المسح الشامل[1]

وترتبط العينة بمجال البحث الميداني العمراني والاجتماعي ومجال الحث يفي هذه الدراسة هو الحي عين الصحراء المنطقة التي تحتوي على البناءات المختلفة ومنها البناء الجماعي موضوع الدراسة بوصفه تجمع حضري كان نتيجة مخططات التنمية الحضرية بالمنطقة فهو مجتمع يجمع بين البيئة العمرانية الحديثة والبيئة الاجتماعية للمجتمع الصحراوي ، وبالتالي فهو يقدم أفضل تفسير لإشكالية المطروحة ويستجيب لأهداف المصاغة والمحددة ومن اجل تحديد مجتمع البحث كان من الضروري الاستعانة بنتائج الإحصاء الرابع للسكن والسكان الذي يبين وضعية الحي من حيث عدد السكان والمباني السكنية وذلك بمطابقتها الحالات المختارة بالطريقة التالية:

العدد الإجمالي يبلغ 186 مسكن قد تم وضع قائمة متسلسلة مرقمة من 1 إلى 186 ونسبة اختيار 3 % تم تحديد حجم العينة المتحصل عليه هو 62 حالة موزعة بطريقة عشوائية على المجموعات السكنية وهذا بعد تحديد مسافة الاختيار المدى =

عدد المساكن = 186 = 3

حجم العينة 62

والرقم العشوائي هو 2 وبطريقة منتظمة تم تحديد باقي الحالات كالأتي :

2 .5 . 8 . 11 .....59 ، ..... 80 ..... 122 .....158..... 186 .

وكان أصحاب المجموعات السكنية والمقيمين بها هم المسئولين اجتماعيا وهم أفراد العينة الذين تمت مقابلتهم بالإجابة على الأسئلة لاستمارة البحث والجدول التالي يبين عدد المساكن والمباني السكنية المعاينة

---

[1] محمد سعيد فرح: لماذا وكيف تكتب بحث اجتماعيا. أستاذ علم الاجتماع كلية الآداب الإسكندرية ص 116

رقم المجموعة السكنية	عدد المساكن	عدد المباني المعاينة	أرقام المساكن المعاينة
1	35	12	2 .5 . 11 .14 .17 . 20. 23. 26. 29. 32. 35
2	25	8	38. 41 .44. 47 . 50.
3	30	10	53 . 56. .59 62. 65. 68. 71 .74. 77. 80 . 83 . 86 . 89
4	30	10	92. 95. 98. 101. 104. 107. 110. 113. 116. 119
5	10	3	122. 125. 128.
6	20	7	131. 134 . 137 . 140 . 143. 146. 149
7	36	12	152 . 155. 158. 161. 164. 167. 170. 173. 176. 179. 182 . 185
المجمـــــــــــوع	186	62	62

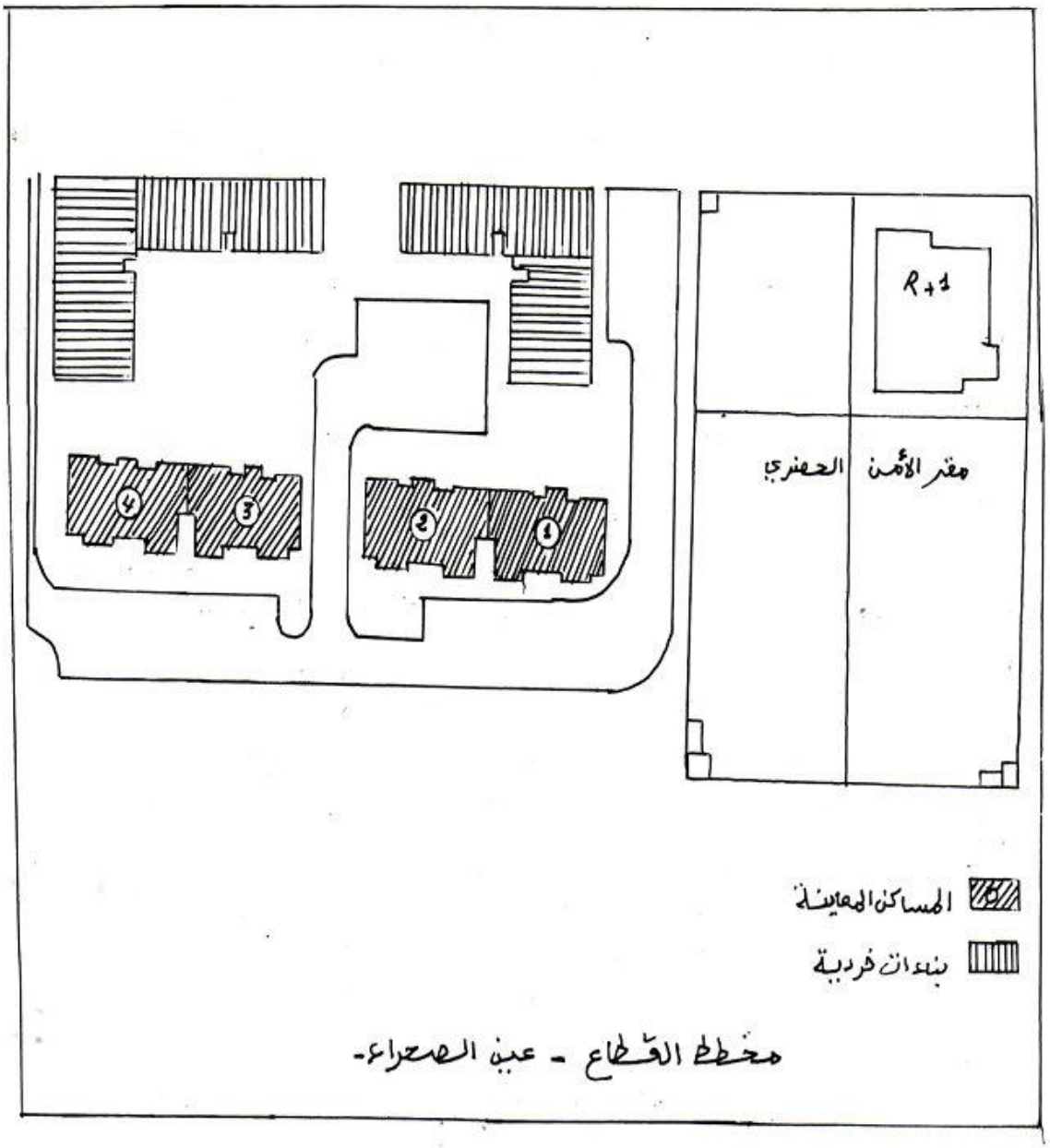

مخطط القطاع - عين الصحراء-

المصدر: المصلحة التقنية - النزلة-

2 – المنهج والأدوات :

2-1. المنهج : إن طبيعة موضوع البحث هي التي تفرض نوع المنهج الملائم الذي يمثل الطريقة التي يتبعها الباحث للإجابة عن الأسئلة والفروض التي تثيرها مشكلة البحث أي كيف سيعالج إشكالية البحث .

والدراسة الحالية يمكن تطبيقها ضمن البحوث الوصفية وهي البحوث التي وضفت بشكل ناجح في كشف طرق حياة وعادات المجتمع والعلاقات التي تربط أفراده لذلك يعتقد أنصار هذه البحوث أن مناهج هده البحوث هي اقرب إلى العلوم الاجتماعية من العلوم الأخرى لأنها المناهج الملائمة للواقع الاجتماعي كسبيل لفهم ظواهره واستخلاص سماته [1]ويأتي على مرحلتين . الأولى مرحلة الاستكشاف والصياغة التي تحتوي بدورها على ثلاث خطوات هي تلخيص تراث العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بموضوع البحث والاستناد إلى دوي الخبرة العلمية والعملية لموضوع الدراسة ، ثم تحليل بعض الحالات التي تريد من استبصارنا بالمشكلة وتلقي الضوء عليها أما المرحلة الثانية فيه فهي مرحلة التشخيص والوصف وذكر بتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها تحليلا يؤدي إلى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات وتقديم تفسير ملائم لها .

وعليه فان البحوث الوصفية تتكيف مع ظروف الظواهر المتميزة وبالتغيير وعدم الثابت ولو ببطيء وتعدد المؤشرات الفاعلة فيها وأنها كذلك تتعامل مع الواقع الاجتماعي كما هو وبكل جزئياته وتحيط بكل أبعاده .

ولذلك فان توصل الباحث إلى تحديد العلاقات القائمة داخل المجتمع بمختلف إبعاده وتفسير معنى البيانات المتحصل عليها .مما يساعد على وضع مقترحات للحفاظ على هذه المجتمعات وقيمها الاجتماعية والثقافية في وسط عمراني متلائم . حيث أنها تعتمد على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتساهم في تحليل الظواهر ويعد المنهج الوصفي واحد من مناهج البحوث التي تعتمد في تحديد البيانات الاجتماعية واستخدامها أدوات البحث كالمقابلة والاستمارة من اجل الحصول على معلومات عن مجتمع البحث كما تعتمد

[1] محمد محمد قاسم : المدخل إلى مناهج البحث العلمي دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ص 60

على أداة المسح بالطريقة العينة "[1] والتي يكتفي فيها الباحث بدراسة عد د معين من الحالات أو المفردات حسب الإمكانيات المتوفرة لدى الباحث" .

وعادة ما يهتم هذا النوع من المناهج بالكشف والدراسة للجوانب الاجتماعية والثقافية والآراء والاتجاهات، وتوزيع الخصائص الاجتماعية في بيئة أو مجتمع محدد إلى جانب خصائص العامة للمجتمع المتعلقة بالجوانب السكنية والثقافية والاقتصادية.

إلى جانب أهمية هدا المنهج فان المعطيات المرتبطة بميدان الدراسة فرضت على الباحثة معايشة الميدان من خلال الزيارات العديدة إلى منطقة البحث التي دامت إلى غاية الانتهاء من جمع البيانات اللازمة عن طريق الاستمارة كما تم الاتصال بمصالح التقنية للبلدية التي يقع بها المجال المدروس التي دعمتنا بالوثائق والتقارير حول وضعية المنطقة والمجال المحيط بها والإحصاءات السكانية والسكنية .

2-2. الأدوات :

لكي يحصل الباحث على البيانات أو المعلومات اللازمة لتقديم إجابات على أسئلة بحثه لابد أن يستخدم لذلك طرق دقيقة المتمثلة في أدوات البحث العلمي التي تعتبر وسائل متكاملة في أداء دور أساسي في البحث إذ لا يمكن الاستغناء عن أي واحدة من هذه الأدوات الأساسية المتمثلة في الملاحظة والمقابلة والاستمارة بل و لا يمكن اكتمال دور احدهما دون الأخرى وخاصة أثناء البحث الميداني رغم أن الملاحظة تعتبر من الأدوات الرئيسية في مختلف مراحل البحث .وقد يلجأ الباحث حسب طبيعة مواضيع البحث إلى إجراء مقابلات عديدة مع الجهات المعنية التي لها علاقة بالبيانات الخاصة ببحثه قبل أن ينزل إلى مقابلة المبحوثين في مجال البحث الخاص ويبرز تكامل الأدوات المعتمدة في البحث من خلال إجراءات المنهجية التي يتبعها الباحث بدءا من الاستطلاع الميداني لأجل التعرف عليه وتحديد مجالاته ومن اجل ذلك كان استخدام أدوات البحث كالأتي:

[1] محمد شفيق : البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية 1985 ص 82

2-2-1. <u>الملاحظـــة</u> :

تهدف الملاحظة للحصول على المعلومات والبيانات من مشاهدة سلوك الناس و أفعالهم وتصرفاتهم و بيئتهم الطبيعية ومواقف التفاعل ،إذا تعطي ملاحظة سلوكات الناس وأفعالهم وتصرفاتهم في المواقف الطبيعية نتائج حقيقة وصادقة كما تكشف عن أنماط السلوك الظاهرة المنتشرة وغير المنتشرة .

وفي الحقيقة تعد الملاحظة أداة أساسية لجمع البيانات ، إذ تنطوي على مميزات تجعلها أداة فعالة ويمكن بواسطتها الحصول على المعلومات و البيانات التي لا يمكن الحصول عليها بطرق أخرى .

ومن خلال الزيارات المتعددة التي قامت بها الباحثة إلى ميدان الدراسة وغير من المجالات المشابهة لمجال البحث الخاص على الصعيد العمراني والاجتماعي. وكان ضروريا أن تلاحظ بعض السمات التي تميز مجالات المدينة الصحراوية خاصة التي تحمل الطابع الحديث بوصفة ثقافة جديدة على هذا المجتمع الذي يمثل فيه "" القصر "" نواة المدينة الصحراوية فدخول النمط العمراني الحديث في إطار البرامج التنموية الحضرية من منطقة هو ما نبه الباحثة من خلال دخول هده الثقافـــــة العمرانية الجديدة إلى المنطقة وملاحظة السمات التي تميزها عن مدن الشمال وتميزها عن العمران الموجود بالمنطقة في حد ذاته .

كما كانت الملاحظة ضرورية خلال مرحلة تحديد إطار العينة سواء فيما يتعلق بتوزيع مجموعات السكن بمجال الدراسة أو توزيع وحدات العينة المختارة كما

استخدمت الملاحظة أيضا أثناء مليء الاستمارة لتوضيح إشكال الحياة الاجتماعية بالمساكن الحديثة والمحيط في حد ذاته و ماهي المشاكل التي يواجهها المجتمع الحضري الصحراوي والتي تعرقل البرامج التنموية به .

2-2-2. <u>المقابلـــة</u> :

تعد المقابلة من أهم وسائل جمع البيانات في البحث السوسيولوجي ، حيث يعرفها كل من "**جود**""و**هات** "" **Good et Hatt** "على أنها عملية التفاعل الاجتماعـــي الذي يعني في جوهره اخذ وعطاء غير أنها عملية موجهة لتحقيق أغراض معينة "إلى جانب تعريف

بينجهام " على أنها المحادثة الحادة والموجهة نحو هدف معين وليس مجرد الرغبة في المحادثة ذاتهـــا .

أ – **المقابلة الحـــــرة** .

إذ أمكن مند البداية القيام بمقابلة مسؤولي البلدية والمختصين في الجوانب العمرانية والتخطيطية على مستوى المنطقة كالمصلحة التقنية لبلدية النزلة والبلديات المجاورة . وذلك بجمع المعلومات عن سياسة التخطيط والتعمير بالمنطقة وتم تعزيز ذلك بما أدى به المبحوثين فيما يتعلق بأهم المشكلات الحضرية بمجتمع الدراسة .

كما أمدتنا البلدية بمعلومات وخرائط ومخططات خاصة بالمجال الدراسي وتحديد الموقع الإداري والجغرافي واهم المرافق الموجودة بالحي لأخذ نظرة مسبقة عن وضعية الحي .

ب – **المقابلات المقننـــة** :

هناك جوانب من حياة المجتمع لا يمكن الاطلاع عليها واستقصاؤها دون إجراء المقابلة ووسيلتها ، حيث لا تكفي الملاحظة وحدها لمعرفة الجوانب العمرانيـــة والاقتصادية والسكانية دون حصر لهذه الجوانب كأسئلة يجيب عليها المبحوث للوصول إلى معرفة ما يهدف له الباحث .

وخلال مقابلة المبحوثين ورغم ضعف مستواهم التعليمي إلا أنهم أجابوا على أسئلة الاستمارة إلى جانب ما يقوم به الباحث من تبسيطات وقد يواجه الباحث صعوبات عند المقابلة خاصة إذ كان الأفراد المعنيين دو مستوى تعليمي ضعيف يلجأ إلى تبسيط الأسئلة إلى الحد الممكن للفهم لإعطاء الاجابة الواضحة والوافية .

وقد قام المبحوثين المعنيين الإجابة على كل الأسئلة دون تردد خاصة فيما يتعلـــق بالمشكلات التي تواجه استقرار حياتهم الاجتماعية بالمجتمع الحضري موضع البحث والدراسة وقد تمت هده المقابلات بحضور الأفراد المبحوثين .

وبالنسبة لوقت إجراء هذه المقابلة فقد تمت في فترات الصباح بين الساعـــة التاسعة والثانية عشرة صباحا وهدا مراعاة لواجبات الأسر المنزلية أما الفترة المسائية ابتداء من الثانية إلى السادسة مساءا فأغلب الرجال يعودون إلى منازلهم وقت الظهر لتناول طعام

الغداء ، كانت مقابلات الرجال التي أجريتها معهم اغلبها في المساء . وكل مقابلة كانت تدوم من 15 إلى 20 دقيقـــة .

2-2-3. <u>تطبيق الاستمـــارة</u> :

تعد الاستمارة وسيلة هام لجمع البيانات بمشكلة البحث الميداني المستمد مـــن العينة فهي وعاء يضم مجموعة من الأسئلة بهدف الحصول على معلومـــات تدور حول موضوع أو موقف أو مشكلة معينة "" توجه هذه الأسئلة إلى المبحوثين بغرض جمع اكبر عدد من المعلومات الضرورية وفقا لفروض الدراسة وهي أداة لتحقيق أهداف الدراسة .

وبعد استطلاع الميدان والمعاينة وتحديد العينة جاءت مرحلة جمع البيانات عن طريق مقابلة أفراد العينة ، وهدا من خلال الاتصال بهم في مجال إقامتهم ومقابلتهم بغرض الإجابة على الأسئلة الواردة في استمارة البحث .

ولقد حرصت الباحثة على أن تصاغ الأسئلة بحيث تتناول جميع الجوانب التي لا يمكن معرفتها عن طريق الملاحظة وتخدم موضوع البحث ، وان تكون هده الأسئلة مصاغة بأسلوب بسيط وواضح يراعي فيه المستوى الثقافي والتعليمي للمبحوثين كما لجأت الباحثة إلى الحديث بالعامية خاصة لمن هم كبار السن لوصول الفكرة إلى المبحوث ومساعدته على الإجابة وهذا ما يجعل طريقـــة الاتصال سهلة بين الباحث والمبحوث طيلة البحث الميداني الذي استغرق أسابيع .

واغلب الاستمارات ملئت بالمساكن إلى جانب البعض منها مليء بالخارج خاصة فيما يخص الرجال .

ومكنتنا الاستمارة من الكشف عن البيانات ذات العلاقة المباشرة لأهـــداف البحث و فروضه، ومنها بالخصوص تلك البيانات التي لا يمكن معرفتها إلا عن طريق أسئلة الدراسة عموما ومؤشرات فروضها خصوصـــا.

وتمثلت أسئلة الاستمارة في أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة أين يعبر المبحوثين عن أرائهم الخاصة في بعض الأسئلة أين خصصت الباحثة جانب لهم للتعبير عن أهم المشاكل ورأيهم حول السكن بالعمارة وقد جاءت أسئلة الاستمارة واضحة وبسيطة الشكل مراعاة في ذلك المستوى التعليمي والوعي لدى أفراد العينة.

عند الانتهاء من الدراسة الاستطلاعية ، تم بناء الاستمارة في صورتها النهائية لتقدير ملاءمة أسئلتها لميدان الدراسة وموضوعها وتقدير مختلف الظروف التي تواجه سير العملية في مرحلتها الميدانية ، وفي هــذا الإطار قامت الباحثة باء جراء اختيار الاستمارة على المجموعات السكنيـــة لمجال الدراسة وذلك حسب حجم سكانه . وكان على الباحثة مراعاة الزمـــن الذي تستغرقه كل استمارة نظرا لأنه في بعض الأحيان تضطر الباحثة إلى توضيح وشرح الأسئلة ولقد تركت محورا للمبحوثين للتعبير عن أرائهـــم واتجاهاتهم ودورهم ورغبتهم في الاستقرار أو عدمه مع التركيز على الإبعـــاد الحضرية والثقافية للمجال ، وبناء على هذا ومن ملاحظات التي قامت بها الباحثة خلصت إلى تحديد أسئلة الاستمارة التي تضمنت ستة محاور موزعة على 53 سؤال كما يلـــي :

1 –<u>المحول الأول</u>: ويتعلق بالخصائص العامة للمبحوثين يحتوي علـــى 9 أسئلة ، وهي أسئلة تتعلق بجنس وسن المبحوث والمستوى التعليمي له إلى جانب مكان الميلاد والحالة المدنية له ، وعدد أفراد أسرة المبحوث إلى جانب الحالة المهنية ونوع العمل الممارس من طرف المبحوث .

2 – <u>المحور الثاني</u>: يضم خصائص المسكن واستعمالاته وذلك من خلال طرح أسئلة تتعلق بصفة امتلاك المبحوث للمسكن ، وعلى كم يحتوي المسكـــن من غرفة إلى جانب ذكر ما إذا كان المبحوث مخصص لمسكنه إلى غرفة نوم ، وقاعة استقبال وما إلى ذلك ، و أسئلة حول التعديلات المدخلة إلى المسكن ونوع هذه التعديلات و ماهي أهم التجهيزات والخدمات التي تحتويها مساكن المبحوثين وكيفية التخلص من المياه غير صالحة للشرب إلى جانب ذلك أسئلة تخص فيما إذا كان هناك أفراد آخرين يقطنون المسكن، غير أفراد المبحوث . و يضم هذا المحور من 10 إلى 18 سؤال .

3 – <u>**المحـــــور الثالث**</u>: تتعلق بالعلاقات الجوارية و المجالية وتضم أسئلة مـــن 19 إلى 25 وهي أسئلة تدور حول صلة المبحوث بجيرانه ، وطبيعة العلاقـــة التي تجمعهم إلى جانب هدا يؤمن جيرانه على مسكنه أثناء غيابه و ما هـــي المناطق والمؤسسات التي يترددون عليها بالمنطقـــة .

4 – **المحور الرابـــــع**: ويتعلق بالمرافق وخدمات النقل والتعليم والصحة ويتناول هذا المحور أهـــم المرافق الموجودة بالحي وما هي المشاكل والنقائص التي يعانون منها المبحوثين والحي حول هذه المرافق باعتبارها المنشطة للحياة الاجتماعية بالحي ، ومن ذلك أين يتم الكشف الطبي وتعليم الأطفال وهل توجد صعوبة في التنقل بالمنطقة وتضم أسئلة من 26 إلى 35 .

5 – **المحور الخامـــس**: ويضم الجانب الاقتصادي وهي أسئلة تتناول الحالة الاقتصادية للمبحوثين و ماهي أهم جوانب الإنفاق المستهلكة للدخل ، ومدى تأثير مستواهـــم الاقتصادي على مستوى معيشتهم وعلى المستوى الاقتصادي للحي . وتضـــم أسئلة من 36 إلى .41

6 – **المحور الســـادس**: و يتمثل في الآراء والاتجاهات المبحوثين حول وضعية الحي كمنطقة حضرية والمشاكل التي يعاني منها إلى جانب ذلك رأيهم حول الإنسان الحضـــري ومدى رغبتهم الاستقرار بالحي والسكن بالعمارة. وتضم أسئلة من 42 إلى 53.

الفصل التاسع

تحليل و تفريغ البيانات ونتائج الدراسة

أولا : تحليل و تفريغ البيانات لميدانية

ثانيا : استخلاص النتائج

ثالثا : الاقتراحات و التوصيات

أولا: تفريغ وتحليل البيانات الميدانية:

تمهيد:

في هذا الفصل وبعد ما قدم في الجانب النظري للدراسة من إحاطة حول مشكلة الموضوع، تأتي مرحلة البيانات التي استعملناها من خلال استمارة البحث أثناء الإجراء الميداني والاستطلاع للميدان والخروج بالنتائج التي تمحورت حولها أسئلة الاستمارة والمتعلقة بمؤشرات الفرضية وأهداف البحث.

ومن خلال استطلاع الميدان وملئ الاستمارة توصلت الباحثة إلى العديد من الإجابات التي يتعين تصنيفها ووضعها في جداول وتحليلها من خلال التعليق عليها ومقارنة النسب فيما بينها للوصول إلى تحديد وضعية الدراسة الميدانية وأهم النتائج المتوصل إليها والتي تخدم موضوع البحث وأهدافه وفرضياته.

المحور الأول: البيانات الشخصية.

1- الجنـــــــــــــس
2- الســــــــــــن
3- المستـــوى التعليمـــي
4- مكــــــان الميـــــلاد
5- الحالـــــة المدنيــــة
6- عدد أفـــراد الأســـرة
7- الحالـــــة المهنيــــة

تمهيد:

إن المعلومات الواردة في الاستمارة هي الأساس التي عليه لتحليل البيانات الميدانية إلى جانب المعلومات الواردة عن الطريق الملاحظة والاهتمام بالبيانات التي لها علاقة مباشرة بفرضية البحث وأهدافه، وعليه تشمل التعليق الإجابات الموجهة للمبحوثين.

نتطرق في هذا المحور إلى الجوانب التي تشكل النظام العام لمجتمع البحث من خلال تحليل الإجابات المتعلقة بالسن، الجنس ومكان الميلاد والحالة المدنية للمبحوثين ومستواهم التعليمي وعدد أفراد الأسرة.

جدول رقم 01: يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
الإناث	32	% 56,45
الذكور	17	% 43,54
المجموع	62	% 100

إن من شروط العينة التي اعتمدتها عند تحديد مجتمع البحث هي أن تكون وحدة العينة تمثل صاحب المسكن و المسؤول عنه أو النائب عليه كالزوجة أو أفراد آخرين كالابن.

وتضح لنا النسب من خلال الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب الجنس ونلاحظ أن نسبة الإناث هي الأعلى مستوى بالمنطقة من الأفراد المبحوثين، وهذا راجع إلى تواجدهن بالمنزل أثناء عملية ملئ الاستمارة، خاصة منهن ربات البيوت من أمهات وزوجات فهن يمثلن أزواجهن وعلى دراية بكل أوضاع المسكن وخارجه، وتقدر نسبتهن ب 56,45 %.أما نسبة الرجال فتقدر بـــ 43,54%وهم من أرباب المساكن، وبما أن أغلبهم بطالين كما سنلاحظ في التحاليل القادمة يقضون معظم وقتهم بمحيطهم السكني وأحيانا بالمنزل.

جدول رقم 02: يبين توزيع أفراد العينة حسب العمر:

السن	التكرار	النسبة
30-24	6	% 09,67
37-31	12	% 19,35
44-38	19	% 30,64
51-45	07	% 11.29
58-52	8	% 12,90
59 فما فوق	10	%16.12
المجموع	62	% 100

يمثل عامل السن أحد أهم الخصائص الديموغرافية التي يقاس بها مركز ودور الإنسان في حياته الاجتماعية والاقتصادية ومؤشر على وضع المجتمع على المستوى الصحي والمعيشي.

وبالنسبة لعينة البحث فإن أفرادها من البالغين والراشدين والمسؤولين اجتماعيا عن غيرهم من المقيمين معهم، وهو الوضع الذي يبين لنا دورهم كأرباب في الحياة الأسرية وفي علاقتهم بالمجتمع الكلي، فهم بأدوارهم ومراكزهم يشكلون المستويات الثقافية لمجتمع.

ومن خلال الجدول يتضح أن معظم أفراد العينة تنحصر نسبتهم ما بين 31-44 بنسبة 50 % من مجموع العينة لتليها الفئة ما بين 45-58 بنسبة 24.19 % من مجموع أفراد العينة، ثم الفئة الثالثة من 59 فما فوق بنسبة 16.12 % من مجموع أفراد العينة، وهذه المجموعات تمثل بتفاعلها مع المحيط الذي تعيش فيه خاصة على الصعيد الاجتماعي والثقافي في نطاق العائلات والأسر.

جدول رقم 03: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

الحالة التعلمية	التكرار	النسبة
- لا يقرأ أو لا يكتب	12	% 19,35
- ابتدائي	5	% 8,06
- متوسط	24	% 38,70
- ثانوي	16	% 25,80
- جامعي	5	% 8,06
المجموع	62	% 100

إن المستوى التعليمي يعتبر أحد المؤشرات عن تحضر مجتمع ما، كما انه أحد المؤشرات الهامة في تحديد خصائص أي مجتمع، فهو يحدد علاقة الأفراد بالوضع السائد، وتعتبر ظاهرة الأمية من الظواهر التي تعرقل نمو وتطور المجتمعات وتؤثر على دور الأفراد بالمجتمع، وقد كانت أعلى نسبة على الإطلاق بالمنطقة من هم ذو مستوى متوسط وثانوي والمقدرة بـــ 19,35 % وهذا ما يدل على ضعف المستوى التعليمي لأفراد العينة، ويبقى أنه فئة الذين مستواهم من المتوسط والثانوي كانوا من أهم المبحوثين المهتمين بمحتويات الاستمارة وفيهم ما يندرج من خلالها هم ذو مستوى جامعي وحاصلين على شهادات عليا يعبرون عن المشاركة الاجتماعية والثقافية بالمنطقة كما يشجعون على تنمية مجتمعهم.

إلا أن هذا يدل على المستوى التعليمي الضعيف لأفراد العينة وانتشار ظاهرة الأمية بهذا المجتمع تقف كأحد معوقات التنمية الحضرية إلى جانب فشل برامج التنمية في خلق مؤسسات تشجع على التعليم وتحقيق درجة من الوعي بتقبل مشاريعها وهذا ما سنراه في التحاليل الآتية.

كما أن تدني المستويات التعلمية يبين لنا مدى تجاوبهم ومحاكاتهم لمشاكلهم والتعبير عليها من خلال مطالبهم وكيفية تقديمها وعرضها على المسؤولين على مستوى البلدية وغيرها من المؤسسات في مجال العمران والتهيئة.

جدول رقم 04: يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد:

مكان الميلاد	التكرار	النسبة
ريف	45	% 72,58
حضر	17	% 27,41
المجموع	62	% 100

إن معرفة مكان الميلاد له أهميته في معرفة طبيعة وخصائص الفرد الذي ينتمي إليهن ويلاحظ بأن أغلب أفراد العينة مولودون بالريف وتقدر نسبتهم بـــ 72,58 % وهم الذين نشأوا بتجمعات ريفية قريبة من المنطقة وهذا ما يعكس سماتهم الاجتماعية والثقافية وأغلبهم كانوا يقطنون منطقة "ذراع البارود" التي تحتوي على بناءات فردية وهذا ما سيترجمه لنا مدى تفاعلهم مع المجال وهل أثر الجانب العمراني على سلوكياتهم وحياتهم الاجتماعية.

في حين نجد نسبة 24,19 % من أفراد العينة وهم الذين وفدوا من المناطق الحضرية من خارج الولاية والتي دفعتهم الظروف للبحث عن العمل أو السكن.

إن اختلاف أصول ومكان ميلاد أفراد العينة سيعكس لنا طبيعة العلاقات الجوارية خاصة وان المجتمع الصحراوي ألف أن تكون المنطقة التي يقطنونها من نفس الأصل إن لم نقل من نفس القبيلة، فبوجود المجتمع الحضري لم تبق العروشية والقبلية في استعمال المجال.

جدول رقم 05: يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية:

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
- أعزب	11	% 17,74
- متزوج	45	% 72,58
- مطلق	4	% 6,45
- أرمل	2	% 3,22
المجموع	62	% 100

إن معرفة الحالة المدنية لأفراد العينة يساعدنا على معرفة نوعية الأسر المتواجدة بالحي وخصائص الأسرة به.

ويلاحظ من خلال التوزيع فيما يخص الحالة المدنية لأفراد العينة أن نسبة المتزوجين هي أعلى نسبة إذ تقدر بـــ 72,58 % ، هذه الأخيرة تعكس لنا الظروف الاجتماعية لأفراد العينة ومدى تحملهم للمسؤولية بين أفراد الأسرة، كما تسمح لنا هذه الفئة بمعرفة أهم الجوانب والوظائف الأسرية، وكيف تشرف على شؤون التوزيع والاستهلاك بصفتهم أرباب أسر إلى جانب ذلك بوضعهم وحدات العينة لهم مسؤوليات على المنزل والأولاد ويدلنا هذا على كيفية تعامل هذه الفئات مع المجال الحضري.

كما أن هذه الفئات تكشف لنا عن مدى التفاعل والتجانس الموجود بين الأسر في حد ذاتها ومع الجيران ومدى تحملها لمسؤولية اتجاههم خاصة وأن كل رب أسرة يحاول أن يحقق لأفرادها المستوى المعيشي المقبول وان يوفر لهم مصاريف الصحة والأكل والملبس والتعليم، فرب الأسرة كان الأب أم الأم أو الأخ تختلف درجة تخمل المسؤوليات بينهم، فعدم عمل رب الأسرة يؤدي إلى حدوث خلل في التوزيع والاستهلاك داخل الأسرة، وهذا يؤثر على الحالة النفسية والبيولوجية لأفراد الأسرة وعليه تشكل هذه الفئات المتزوجة محيطا اجتماعيا وثقافيا من خلال وظائفها ومسؤولياتها.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول بأن الحي تقل فيه نسبة المطلقين والأرامل إذ تقدر بـــ 9,67 % وأغلب الوحدات الزواجية هي وحدات نووية في أغلبها تسكن مسكنا واحدا رغم كبر عدد أفرادها وهذا ما سنراه في التحاليل الآتية.

جدول رقم 06: يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة:

صورة العبارة	التكرار	النسبة
1	1	% 1,61
2	4	% 6,45
3	8	% 12,90
4	8	% 12,90
5	8	% 12,90
6	6	% 9,67
7	9	% 14,51
8	5	M 8,06
9	5	% 8,06
10 فأكثر	8	% 12,90
المجموع	62	% 100

تشيع في الحضر ظاهرة الأسر النووية فالفرد يتزوج وينفصل عن أسرته ويكون أسرة زواجية خاصة، أما الممتدة فإن الأسرتين تتداخلان معا وتكونان أسرة واحدة.

والمعروف على الأسرة الجزائرية كبر حجم عدد أفرادها. وهذا ما ينطبق على المجتمع الصحراوي؛ فمازالت الثقافة التقليدية في الإنجاب قائمة به وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول فلازالت هذه المجتمعات تسودها ثقافة الأسرة الكبيرة وارتفاع عدد الأبناء وهذا لا شك أن الأسرة تتأثر بذلك نظرا لما تتطلبه الحياة المعيشية خاصة وأنهم ذوو مستوى دخل ضعيف.

فالنسب من خلال الجدول توضح أن أفراد الأسرة الواحدة داخل المسكن يقدر بـــ 7 أفراد وهي أكبر نسبة إذ تقدر بـــ 14,51 % ، تليها من 3 إلى 5 أفراد، لتأتي بعدها الأسر ذات 10 أفراد فما فوق بنسبة 12,90 % وهذا يعكس لنا الوضعية الأسرية داخل

المساكن خاصة وأنها شقق ضيقة ذات ثلاث غرف على الأقل وهذا ما سنراه في التحاليل اللاحقة.

وكما سبق ذكره تبقى هذه الأسر نووية رغم كبر حجمها وهي الإطار الذي يحدد تصرفات أفرادها كما أنها لازالت أسر على علاقة بالنسق القرابي من خلال تبادل الزيارات مع الأهل، كما يطرح كبر حجم الأسر مشكل عدم استيعاب المسكن لمثل هذا العدد يؤدي إلى تزاحم داخل المسكن والذي بدوره يؤثر سلبا في أداء وظائفها وتوزيع مسؤولياتها، ويدل على ضعف مستوى الأسرة الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

كما أن كبر حجم أفراد الأسرة يؤدي إلى عدم تحقيق جميع مستحقاتها خاصة وأنها أسر ذات مستوى معيشي ضعيف ودخل منخفض، وهنا تطرح إحدى مشكلات التنمية الحضرية في كيفية توفير مسكن لائق يستوعب عدد الأفراد لتجنب مشكل التزاحم، وأن توفر لكل فرد حصة من التعليم والنقل والصحة باعتبارهم أفراد فاعلين في المجتمع.

جدول رقم 07: يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية:

صورة العبارة	التكرار	النسبة%
- عامل - عاطل عن العمل - متقاعد	19 41 2	% 30,64 % 66,12 % 3,22
المجموع	62	% 100

إن الوضعية المهنية تعكس لنا الوضع المادي والمستوى المعيشي بالحي، وتنتشر في مجتمع البحث ظاهرة البطالة والتي تقدر بـــ 66,12 % ، مما يؤثر على حياة الأسر داخل الحي ويدل على ضعف المستوى الاقتصادي للحي، كما يؤثر على القدرة الإنتاجية لها، فهي تعتبر أسر غير منتجة، وانتشار مشكل البطالة يؤثر على مسار حياة الأفراد من خلال الإنفاق على جوانب الحياة المعيشية المختلفة.

أما عن فئة العاملين فتقدر بـــ 30,64 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع حجم المجتمع، وتبقى أغلب المهن التي يمارسونها ليست ذات دخل مرتفع خاصة العاملين

بالأعمال الحرة التي لا تتطلب مستوى تعليمي لدى أفراد العينة. وهذا ما سنراه في التحليل التالي.

أما عن الفئات المتقاعدة فنجدها تمثل كبار السن الذين أصبحوا غير قادرين عن ممارسة العمل والذي تقل نسبتهم إلى 3,22 %.

من خلال ما سبق ذكره نرى بأن الحي يعاني من ضعف المستوى الاقتصادي ومستوى دخل الأسر بالحي مما يؤثر على حياتهم، وتقف البطالة والمستوى التعليمي الضعيف أحد المعوقات لتنمية مجتمع البحث.

جدول رقم 08: توزيع أفراد العينة العاملين حسب نوع العمل:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- التعليم	4	% 21,05
- أعمال حرة	12	% 63,15
- البنك	2	% 10,52
	1	% 5,26
المجموع	19	% 100

كما لاحظنا من خلال الجدول السابق أن أغلبية أفراد العينة من البطالين، أي نسبة 30,64%، وأغلبها نسبة أفراد العينة الذين يعتمدون على الأعمال الحرة بنسبة 63,15 % على مستوى المنطقة، وتتمثل في أعمال البناء أو الحراسة في شركات أو العمل كسائقي شاحنات خاصة وان مثل هذه الأعمال لا تتطلب مستوى تعليمي أو خبرة مهنية خاصة وان أغلب المبحوثين ذوي مستوى ضعيف.

أما من لهم مستوى تعليمي عالي فيشغلون مناصب التعليم بنسبة 21,05 % إلى جانب من هم عاملين بالبنوك بنسبة 10,52 % .

فانتشار الأمية بالحي والبطالة تؤثر على مستواهم المعيشي وهذا ما يعكس المستوى الاجتماعي والاقتصادي الضعيف لأسر الحي الذي يعيق تحقيق رغباتهم وحاجاتهم الضرورية.

وتعتبر مثل هذه الظواهر عوائق تعاني منها المجتمعات الصحراوية، وعليه حتى يمكن كبرامج التنمية إنجاح مخططاتها وتحقيق أهدافها لا بد من معالجة هذه العوائق والاهتمام بالجوانب الاجتماعية للمجتمع موضع البحث.

المحور الثاني: خصائص المسكن و استعمالاته

1- صفة الإقامة بالمسكن.
2- عدد غرف المسكن.
3- تخصيص غرف المسكن.
4- التعديلات الموجودة بالمسكن.
5- نوع هده التعديلات.
6- التجهيزات و الخدمات التي يتوفر عليها المسكن.
7- هل يقيم أفراد آخرين بالمسكن.

تمهيد:

منذ وجد الإنسان وهو يبحث على مسكن يحقق له الراحة والاستقرار، ونحاول من خلال هذا المحور إلى أي مدى يحقق له الراحة من خلال طريقة تخصيصه والتجهيزات والخدمات التي يحتويها بصفته مسكن حضري، وكيفية استغلاله وتقسيمه لغرف المسكن، وإلى أي مدى لهم ثقافة حضرية في توزيع المجال، وهذا من خلال التطرق إلى كيفية تخصيص الغرف، وما هي أهم التجهيزات والخدمات التي يحتويها، وما هي المشكلات السكنية التي يعانون منها خاصة وأن غرف شقق المنزل ضيقة ولا تتعدى 3 غرف.

فكيف يتعاملون معها مع عدد أفراد يتعدى 5 أفراد، وهذا ما سيطرح من خلال أسئلة هذا المحور، ويكشف لنا ثقافة مستعملي المساكن العمرانية والاجتماعية والاقتصادية.

جدول رقم 09: يوضح توزيع أفراد العينة حسب طبيعة ملكية المسكن:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- ملك - مستأجر	37 25	% 59,67 % 40,32
المجموع	62	% 100

يعتبر المسكن أحد الحاجات الأساسية بالنسبة للإنسان، فمنذ أن وجد وهو يبحث عما يأويه وكان ولا يزال هدفه هو الحصول على مسكن لائق وملائم يحقق له الحياة الهادئة والراحة.

ومن خلال الجدول أعلاه فإن أغلبية المساكن بهذا الحي هي ذات ملكية خاصة لمن هم ذوو مستوى معيشي لهم القدرة على شراء المسكن، فامتلاك المسكن يجعل الفرد بأن له الحرية الكاملة التصرف فيه، في حين نجد أفراد العينة الذين هم مستHجرين تقدر بـــ %40,32 .

وعليه فإن مستوى المعيشة الضعيف لدى أفراد الحي وانتشار البطالة واستئجار المساكن كلها تنعكس سلبا على حياة الأسر بالحي فمن الإنفاق على المستلزمات الضرورية إلى تسديد مستحقات الكراء.

جدول رقم 10: يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد غرف المساكن:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
2 3	27 35	% 43,54 % 56,45
المجموع	62	%100

إن المجتمع المدروس هو مجتمع العمارة وحسب ملاحظاتي الميدانية وأثناء ملئ الاستمارة فإن أغلب العمارات هي التي بها شقق ذات 3 غرف وتقدر نسبتهم بـــ % 56,45 وهي غرف ضيقة مقارنة مع حجم الأسرة، وخاصة وأن أغلب أفرادها يفوق 5

أفراد وهذا ما يؤكده الجدول رقم 06. هذا الوضع الذي جعل بعض المبحوثين يرفضون السكن بالعمارة وهذا ما سنراه بالتحاليل القادمة. فعدم مراعاة رغبة المستفيدين من المسكن وعدم مراعاة أيضا حجم الأسر يعد مشكلا من المشاكل التي تواجه تنفيذ المشاريع التنموية، وهذا يؤكد مؤشر الفرضية، فارتفاع عدد أفراد الأسرة الواحدة يشكل مشكل تزاحم المسكن هذا الأخير الذي يخلق معه مشاكل اجتماعية جمة، فأغلب هذه الأسر والعائلات تعيش حياة ضيق واختناق وعدم وجود الراحة.

وهذا ما يترجم عدم مراعاة رغبة المستفيدين لنموذج المسكن بالعمارة إذ تم نقلهم بصورة شكلية إلى هذه المساكن الحديثة، كما أن هذه المساكن لا تتناسب مع حجم الأسرة وتشكيلتها وأنماطها الثقافية والاجتماعية وسلوكياتها ونشاطاتها المتعددة.

جدول رقم 11: يوضح توزيع أفراد العينة حسب تخصص غرف المسكن:

صورة العبارة	نعم	النسبة%	لا	النسبة%	المجموع	النسبة%
- غرفة نوم	49	% 79,03	13	% 20,96	62	% 100
- قاعة استقبال	51	% 82,25	11	% 17,74	62	%100
- مطبخ	49	% 79,03	13	% 20,96	62	% 100
- مرحاض	62	% 100	0	0	62	% 100
- حمام	62	% 100	0	0	62	% 100

إن المسكن الحضري يختلف عن المسكن الريفي في طريقة تخصيصه ثم إن طريقة التخصيص هذه تعبر عن ثقافة مستعملي هذه المساكن.

وحسب هندسة المسكن الحديث احتوائه دائما على الحمام والمرحاض وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه، أما 79,03 % يخصصون غرف مساكنهم للنوم ومن ناحية أخرى نجد أفراد العينة يقومون باستخدام غرف لاستقبال الضيوف لكنها أيضا ذات استعمالين، فهناك من يستخدمها لنومهم خاصة الشقق ذات غرفتين، إلى جانب ذلك فضيق المسكن يؤدي إلى استعمال غرفة لوظائف شتى.

إلا أنه عدم توفر ثقافة حضرية في استعمال المسكن وما يلبي حاجات الأسرة العصرية يرجع إلى عدم اهتمام مجتمع البحث بهذه الجوانب إلى جانب ظروفها السكنية المتمثلة في قلة الغرف وعدد أفراد الأسرة الكبير.

الصورة رقم 1: تبين المجال السكني بمجتمع الدراسة.

جدول رقم 12: يوضح توزيع أفراد العينة حسب القيام بتعديلات:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- نعم	20	% 32,25
- لا	42	% 67,74
المجموع	62	% 100

إن اهتمامنا بموضوع إدخال التعديلات، هو من أجل معرفة مدى تأقلم السكان مع المسكن خاصة وأن البناء الجماعي ثقافة دخيلة على المجتمع الصحراوي. وما لاحظناه في التحاليل السابقة أن أغلب الشقق هي ذات F2، F3، وان عدد أفراد الأسرة يتجاوز 5 أفراد، فازدحام المسكن وعدم إحساس أفراد العينة بالراحة فيه جعل بعض المبحوثين يقومون بإدخال تعديلات، وقد تنوعت هذه التعديلات حسب الحاجة إليها وتقدر بـــ % 32,25 ، إن إجراء التعديلات يعكس لنا محاولة الفرد خلق مجال سكني يتلاءم تركيبته ويرغبه في الاستمرارية به، خاصة وأن السكن بالعمارة يختلف على السكن الفردي الذي ألفه المجتمع الصحراوي.

أما نسبة 67,42 % ممن لم يدخلوا التعديلات ويرجع ذلك لعدم القدرة على شراء مواد البناء من أجل زيادة الغرف، وهم يفضلون في تغيير وتعديل مساكنهم الرحيل منها، ومنهم ما يعتبرها ملائمة خاصة من لهم عدد أفراد أسرة قليل.

جدول رقم 13: يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع التعديلات:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- إضافة غرفة	4	% 6,45
- أخرى	16	% 25,80
المجموع	20	% 32,25

كما سبق ذكره أن من أفراد العينة من قاموا بإدخال تعديلات على مساكنهم وتمثلت في زيادة وإضافة غرفة محاولة منهم توسيع المسكن لاستيعاب عدد أفراد أسرهم الكبير، وتقدر نسبتهم بـــ 6,45 %.

أما التعديلات الأخرى والتي تقدر نسبتها بـــ 25,80 % تمثلت في تعديل الحمام والمرحاض من خلال دمجهما مع بعض حتى يتسنى اتساع الغرف المجاورة، إلى جانب ذلك هناك من أعاد طلاء الشقة. وهناك بعض المساكن من قام ساكنيها بغلق الشرفة مبررين ذلك بالحرمة، هذه الفئة التي لازالت متمسكة بعاداتها وتقاليدها وسلوكياتها، وهذا ما يؤكد أيضا عدم مراعاة رغبتهم في نموذج المسكن، فمجرد غلق الشرفة بحكم الحرمة هو للقيام بممارسة عمرانية من أجل الحفاظ على ممارسة اجتماعية يترجم مدى تمسكهم بما هو تقليدي محافظ. وهذه الشريحة ممن يفضلون السكن بالمسكن الفردي الحديث على اعتبار أن له نفس الفضاءات في المسكن التقليدي.

وعليه فعدم اهتمام ومراعاة الجوانب الاجتماعية وثقافة المجتمع الصحراوي في إعداد البرامج التنموية الحضرية يؤدي إلى عدم تحقيق أهدافها في هذه الجوانب وهذا يترجمه هذا الجدول، وما تذهب إليه فرضية البحث وإشكاليتها.

جدول رقم 14: يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفر التجهيزات بمساكنهم:

صورة العبارة	نعم	النسبة%	لا	النسبة%	المجموع	النسبة%
تلفـــاز	57	% 91,53	5	% 8,06	62	% 100
هاتـــف	7	% 11,29	55	% 88,70	62	% 100
راديـــو	33	% 53,22	29	% 46,77	62	% 100
برابـــول	48	% 77,41	14	% 22,58	62	% 100
غسالـــة	23	% 37,09	39	% 62,90	62	% 100
ثلاجـــة	58	% 93,45	4	% 6,45	62	% 100

إن المسكن لا يعد ملائما ما لم تتوفر فيه شروط الحياة العصرية، فامتلاك التجهيزات ضرورة من ضروريات الحياة داخل المسكن، كما تعتبر هذه التجهيزات

مؤشرا على المستوى الاقتصادي للأسر وعن مدى تماشيهم مع الحياة الحضرية وما تفرضه من خصائص وسلوكات.

ومشكل توفير التجهيزات من الأمور الهامة التي تشغل أرباب الأسر ونلاحظ من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة يوفرون لمساكنهم التجهيزات المنزلية الضرورية فنجد الثلاجة تأخذ أكبر نسبة وتقدر بـــ 93,45 % وذلك لأهميتها في المحافظة على المواد الغذائية وعدم تلفها خاصة في فصل الصيف أين يكثر شراء المعلبات. أما نسبة % 91,93 وهي المنازل التي تتوفر على التلفزيون بوصفه الوسيلة الإعلامية والترفيهية من جهة خاصة بالنسبة للأطفال والنساء الذين يقضون معظم وقتهم بالمنزل إلى جانب اهتمام بعض الرجال بإتباع الأخبار والحصص الرياضية، خاصة مع وجود "البرابول" والاطلاع على جميع مستجدات العالم، هذا الأخير الذي تقدر نسبة توفره بـــ77,41 % إلى جانب الراديو بنسبة 53,22 % خاصة بالنسبة للمسنين الذين يحبذون استعمال هذا التجهيز.

أما الغسالة فلا نجدها متوفرة بالقدر الذي يتوفر به تلك التجهيزات ، وكذلك بالنسبة للهاتف وإن وجد فإن الهواتف النقالة عوضت النقص في مجال الاتصال

أما عدم توفر بعض المساكن على هذه التجهيزات يرجع إلى الظروف المادية التي تحول دون اقتنائها.

جدول رقم 15: يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفر الخدمات بالمسكن:

صورة العبارة	نعم	النسبة%	لا	النسبة%	المجموع	النسبة%
- الماء	50	% 80,64	12	% 19,35	62	% 100
- الكهرباء	57	% 91,93	5	% 8,06	62	% 100
- الغاز	0	0	0	0	0	0
- صرف صحي	62	% 100	0	0	62	% 100

إن توفر الخدمات أمر ضروري في أي مسكن ويعتبر من أهم ما تهدف إليه وما تخطط له البرامج التنموية. فمادام السكن يعتبر حاجة أساسية للإنسان فهو ليس جدران فقط بل يجب

أن يتوفر على الخدمات والشروط التي تجعله قابلا للإيواء من كهرباء وماء وغاز وصرف صحي خاصة وأن مجتمع الدراسة مجتمع حضري.

ويتضح لنا من خلال الجدول أن الماء والكهرباء والصرف الصحي التي تنظم التخلص من المياه غير الصالحة للشرب خدمات متوفرة بنسب إيجابية، لكن تجدر الإشارة بالنسبة للكهرباء فهناك بعض المساكن قامت بجلبه من المنازل الفردية المحاذية للعمارة وتقدر نسبتهم بـــ 19,35 % هذا إضافة إلى الماء فرغم توفره إلا أن أفراد العينة يقومون بجلبه عن طريق المضخات، وهذا راجع إلى سوء التوزيع بين مناطق البلدية.

أما الصرف الصحي فأفراد العينة يجمعون على توفره بنسبة 100 %.

من جهة أخرى المشكل الواسع الذي يعاني منه الحي هو مشكل الغاز، فبما أن الحي حضري كان على المسؤولين توفير غاز المدينة، فاستعمال غاز القارورات بمنطقة حضرية ليس من مظاهر التحضر إلى جانب هذا تعاني المنطقة من نقص في غاز القارورات خاصة في فصل الشتاء، وهذا ما تؤكده الفرضية في نقص بعض الخدمات كالغاز والماء والكهرباء، وهذه بعض المشكلات التنموية بالمنطقة.

جدول رقم 16: توزيع أفراد العينة حسب إقامة أفراد آخرون بالمسكن:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- يقيمون	11	% 17,74
- لا يقيمون	51	% 82,25
المجموع	62	% 100

إن المجتمع الصحراوي مجتمع تمثل فيه العائلة الخلية الأساسية للمجتمع، كما انه مجتمع تسود فيه العلاقات القرابية وحب الشمل، لكن مع تعرض هذا الأخير إلى التغير من خلال المشاريع التنموية والأنماط الحديثة للسكن، إن لم نقل زالت نقول أن نمط العمران أثر على العلاقات الاجتماعية.

وكما لاحظنا خلال التوزيع رقم 06 أن أغلب الأسر هي ذات عدد أفراد يفوق 5 أفراد إلى جانب هذا جل المساكن تحتوي على غرفتين إلى ثلاث غرف حتى أنها ليست

قادرة على لم جميع شمل الأسرة مما أفرز عنه مشكل التزاحم داخل المسكن وحالة الضيق والاختناق التي تعيشها الأسر، من هذا كله ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلب مساكن أفراد العينة لا يقيم بها إلا أسرة واحدة وتقدر نسبتهم بـــ 82,25 % وهذا ما يدل على عدم قدرة المسكن استيعاب أفراد آخرين.

لكن من جهة رغم ضيق المسكن هناك من المبحوثين من يقيم معهم أفراد آخرين وتقدر نسبتهم بـــ 17,74 %، فرغم الاستقلالية التي يحتمها ضيق المسكن بالعمارة إلى أنهم لا يزالون محتفظين بشكل العائلة القديم، وهذا ما تذهب إليه مؤثرات الفرضية.

إن تمسك المجتمع الصحراوي بعدد أفراد الأسر الكبير وإقامة أفراد آخرين يترجم عدم تحقيق مشاريع التنمية الحضرية لأهدافها في هذه الجوانب.

جدول رقم 17: يوضح توزيع أفراد العينة حسب علاقاتهم بالمقيمين معهم:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
أقارب الزوج	9	% 81,81
أقارب الزوجة	2	% 18,18
المجموع	11	% 100

كما سبق ذكره لازالت فئة من المبحوثين يقيم معها أفراد آخرين وتقدر نسبتهم بـــ % 17,74، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المقيمين هي من أقارب الزوج وتقدر بـــ 81,81 %، وهذا ما تجري عليه العادة في هذا المجتمع وهو استمرارية الأسرة الممتدة، فالابن لا يستقل عن والديه وحسب مساءلتنا فهؤلاء الأفراد يمثلون أب الزوج وأمه، أو أخ الزوج. أما من ناحية الزوجة فنجد أمها، وهذا ما يوحي بالتواصل الاجتماعي بين هذه الفئات.

إن ما جاءت به التنمية الحضرية من مشاريع من أجل النهوض بالمجتمع الصحراوي تبقى هناك بعض الرواسب المتعلقة بالجوانب الثقافية للمجتمع، وهذا ما يتبين في التحليل بوجود أفراد آخرين من أصهار يسكنون مع الأسرة في مسكن واحد وهذا ما تذهب إليه مؤشرات الفرضية، وهنا نجد بان المسؤولين عن وضع وتسطير البرامج

التنموية عدم مراعاتهم تنمية الجوانب الثقافية والاجتماعية لتتماشى مع الجوانب المادية المتغيرة من خلال استعمال المجال كثقافة جديدة. فرغم ما تحققه التنمية الحضرية من منجزات في مجال العمران يبقى مشكل الخلفية الاجتماعية والثقافية لسكان هذا المجتمع.

المحور الثالث: العلاقات الجوارية و المجالية.

1- صلة الجيران.

2- نوع صلة الجيران.

3- تامين المسكن.

4- هل يقيم بالمنطقة أفراد من أقاربك.

5- هل يقيم بالمناطق الأخرى أفراد من أقاربك.

6- ما هي المؤسسات التي يتردد عليها.

تمهيد:

إن الإنسان اجتماعي بطبعه، وتسود مجتمع البحث علاقات اجتماعية أسسها السكن بالجوار، وفي هذا المحور سنتطرق إلى طبيعة العلاقات الجوارية التي تجمع مجتمع البحث خاصة وأنه مجتمع حضري، وكما هو معلوم فإن المجتمع الصحراوي تسوده العلاقات الجوارية المرتبطة بالقرابة. ونحن سنحاول من خلال أسئلة المحور مدى تفاعل الجيران فيما بينهم، وإلى أي مدى يتفاعلون فيه مع المؤسسات والمناطق الموجودة، من خلال محاولة معرفة صلتهم بجيرانهم ونوع هذه العلاقة وما إذا يتفاعلون مع مؤسسات المنطقة.

جدول رقم 18: يوضح توزيع أفراد العينة حسب صلتهم بجيرانهم:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- أهل وأقارب	1	% 1,61
- أصدقاء	19	% 30,64
- لا صلة بهم	42	% 67,74
المجموع	62	% 100

إن المجتمع الحضري مجتمع تسود فيه العلاقات الثانوية، فالتعامل يتم على أساس المصلحة، إلى جانب هذا كل أسرة همها الوحيد هو قضاء مصلحتها الخاصة دون اللجوء إلى الآخرين.

ومن خلال محاولتنا معرفة الصلة التي تربط الجيران في المجتمع الحضري الصحراوي موضع الدراسة نلاحظ من خلال التوزيع أعلاه أنه لا توجد علاقة بين الجيران وتقدر نسبتهم بـــ 67,74 % وهذا راجع للبعد الاجتماعي ووجود قاطنين ليسوا من المنطقة، لذا يوجد تحفظ في إقامة العلاقات.

أما من تجمعهم أواصر الصداقة يتبادلون الزيارات والتحايا فحسبهم "الجار قبل الدار" فهم يرون في جيرانهم أصدقاء يتعاونون في ما إذا كانت الحاجة إلى ذلك.

نستنتج بأنه لم تبق بهذا المجتمع إقامة الأقارب جنبا إلى جنب وهذا ما تعرضه البرامج التنموية. لكن هذا لا يمنع من وجود أقارب بالمنطقة إن لم يكونوا جيرانا إلا أنهم يقطنون نفس المنطقة

جدول رقم 19: توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقة مع جيرانهم:

صورة العبارة	التكرار	النسبة%
حسنة	24	% 38,70
عادية	22	% 35,48
جيدة	14	% 22,58
سيئة	2	% 3,22
المجموع	62	% 100

إن طبيعة العلاقة في المجتمع الصحراوي مجملها علاقات أسسها بساطة المجتمع وتمسكهم بالتقاليد. لكن وكما لاحظنا في التحليل السابق فإن أغلب المبحوثين لا تربطهم علاقات بجيرانهم إذ نجدها خلال الجدول أعلاه رغم ذلك فعلاقاتهم حسنة بنسبة % 38,70 وهذا ما يعكس احتفاظهم بالقيم القديمة التي تحبذ الجار وعلاقات عادية تمثلت بنسبة 35,48% ، فرغم كون العائلات القاطنة ليست ذات قرابة إلا أنها تتعامل مع بعضها وقت الحاجة ويبقى معنى "الجار" كما هو في المجتمع الصحراوي.
أما نسبة 28,58 لمن يصفونها بالجيدة وهي لوجود صداقة بينهم يتبادلون التحايا والزيارات. فهي علاقات نشأت بين الأفراد لوجودهم جنبا إلى جنب بالإقامة، وعليه تبقى علاقات الجيرة بالحي حسنة لا توجد صراعات بين الأفراد لوجود التفاهم، وعدم وجود المشاكل بين الجيران، فكل يهتم بمشاكله الخاصة.

جدول رقم 20: يبين توزيع أفراد العينة حسب تأمين الجيران على مساكنهم وقت غيابهم:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- نعم	41	% 66,12
- لا	21	% 33,87
المجموع	62	% 100

إن المجتمع الحضري يجعل كل فرد مسؤول عن نفسه وعلى مسكنه، فكل فرد يسعى إلى تحقيق أهدافه والمحافظة على بقائه وحل مشاكله بنفسه.
وكما سبق ذكره رغم أن الجيران ليس لهم صلة ببعضهم إلا أنه من خلال التعامل لازالت بعض السلوكات التقليدية، فالتامين على المسكن بطريقة تقليدية آني يتم الجار توصية جاره على مسكنه أثناء غيابه وكان الجار فرد من العائلة.

ومن خلال التوزيع أعلاه رغم كون المجتمع موضع الدراسة حضري نجد أفراده تقليديين في سلوكاتهم، إذ نلاحظ الذين يؤمنون جيرانهم على مساكنهم أثناء غيابهم تقدر بـــ % 66,12 وهذا ما يدل على نوع من التواصل على علاقات الجيرة.

فالعقلية التقليدية لازالت آثارها ورواسبها من خلال سلوكات الأفراد، إن طريقة التامين هذه لا تقوم في المجتمعات الحضرية، إذ نجد بعض الأفراد والذين تقدر نسبتهم بـــ 33,87% ممن لا يؤمنون مساكنهم.

إذن من خلال ما تسعى غليه التنمية الحضرية من تحقيقه تبقى بعض الرواسب الاجتماعية مستعصية التغيير نظرا لإغفال مثل هذه الجوانب في البرامج التنموية وهذا ما جاء في الإشكالية والفرضية البحث.

جدول رقم 21: توزيع أفراد العينة حسب تواجد أفراد من الأقارب بالمنطقة:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
نعم لا	20 42	% 32,25 % 67,74
المجموع	62	% 100

إن المجتمع الصحراوي معروف بأنه أغلب الذين يقطنون منطقة يكونون من أصل واحد وتجمعهم القرابة، فقد تجد الجار منهم قريب للجار الآخر وهكذا، لكن مع التغيرات التي طرأت عليه نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين ليس لديهم أقارب بالمنطقة وتقدر نسبتهم بـــ 67,74 % فأغلبهم متواجدين بالمناطق الأخرى، وهنا نلاحظ بأنه م يبقى المجتمع الصحراوي ذلك المجتمع القبلي خاصة وان المجتمع المدروس مجتمع حضري، وهذا ما يعكس لنا مدى تأقلم السكان بالحي ومدى تفاعلهم فيما بينهم خاصة وأنهم ذوو مناطق مختلفة. وهذا ما يجعل تحفظ في إقامة العلاقات مع الجيران، وهذا لا يمنع من وجود الزيارات بين الأهل والأقارب.

أما نسبة 32,25 % ممن لهم أفراد أقارب بالمنطقة يتبادلون معهم الزيارات في أغلب الأوقات.

جدول رقم 22: يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجود أفراد من الأقارب بالمناطق الأخرى:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
نعم	52	% 83,87
لا	10	% 16,12
المجموع	62	% 100

كما سبق ذكره فأفراد العينة ليست لديهم أقارب بالمنطقة وهذا ما يؤكده التحليل أعلاه، فأغلب أقارب المبحوثين موجودون بالمناطق الأخرى وتقدر نسبتهم بـــ 83,87 % وهذا ما يدل على انه لم تبق العروشية أو القبلية تسود المجتمع الصحراوي، وهذا ما تذهب إليه مخططات التنمية الحضرية في خلق مجتمعات حضرية مثلها مثل المجتمعات الحضرية في الشمال. لكن هذا لا يمنع من وجود الزيارات بينهم خاصة وان المجتمع الصحراوي تسود فيه علاقات القرابة، فالبعد الفيزيقي لا يمنع من ولا يؤدي إلى البعد الاجتماعي بين الأهل والأقارب، وهذا ما سنلاحظه في التحاليل اللاحقة أن أغلب أفراد العينة يقضون أوقات فراغهم في زيارة الأهل والأقارب.

جدول رقم 23: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المنطقة التي يقتنون منها أغلب الأغراض:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
من ذات المنطقة	21	% 33,87
من منطقة أخرى	9	% 14,51
من مركز المدينة	32	% 51,61
المجموع	62	% 100

عن توفر الأسواق والمحلات وغيرها من الخدمات بالمجتمع تؤدي إلى استقرار الحياة الاجتماعية وهذا من خلال توفير متطلبات المعيشة للأفراد.

ومن خلال التوزيع أعلاه نلاحظ بأن أغلب الأفراد يقومون باقتناء أغراضهم من مركز المدينة وتقدر نسبتهم بـــ 51,61 %، لأن المدينة تتوفر على كل الطلبات وبمختلف النوعيات عكس المنطقة التي لا تتوفر على أغلب الأغراض التي تحتاجها أسر الحي.

فعدم توفر ما يجعل المبحوثين مستقرين من ناحية متطلبات المعيشة يشكل مشكلا في استقرارهم، فلكي تكون المنطقة حضرية بخدماتها عليها أن تخدم الفرد قبل كل شيء، وعليه لا بد من برامج التنمية ، تسطير الخدمات التي توفر حاجات الأفراد وما يحتاجون إليه من مرافق وغيرها تجعلهم مستقرين في حياتهم الاجتماعية.

أما نسبة 33,87 % ممن يقتنون أغراضهم من المنطقة اغلبها مواد غذائية بسيطة كالخبز والحليب.

جدول رقم 24: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤسسات التي يترددون عليها:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- البلدية	47	% 75,80
- المستشفى	13	% 20,96
- أخرى	2	% 3,22
المجموع	62	% 100

عن المؤسسات الموجودة بالمجتمع تمثل الهياكل التي يتوجه إليها الفرد وقت الحاجة إليها، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن البلدية هي المؤسسة التي يتوجه إليها أغلب المبحوثين إذ تقدر نسبتهم بـــ 75,80 %، فهي المؤسسة التنظيمية للمجتمع.

وهناك بعض المبحوثين من لا يتوجه نهائيا إلى البلدية وله نظرة حيازية اتجاهها وتقدر نسبتهم بـــ 24,08 % يتوجهون إلى مؤسسات أخرى كالبريد أو البنوك أو مؤسسات العمل أو المستشفى.

إن تعامل الفرد مع البلدية يجعله يشارك ويحاكي البلدية فيما تبرمجه للمجتمع فهي الوسيط بينه وما يحدث بالمجتمع، كما أنها تعكس لنا مدى مشاركة المواطنين في شؤون مجتمعهم وأغلب من يتوجهون إليها هو من أجل استخراج الوثائق أو عرض مشاكله التي كثيرا ما تقابل بعدم الاهتمام كما جاء على لسان المبحوثين ، وهذا ما يؤكده الواقع المعاش من مشكلات لازالت لحد الآن بدون معالجة.

إن هذه الوضعية تصنعها البلدية في حد ذاتها، فالمبحوثين يتوجهون إليها حسب الحاجة إليها وعدم المبالاة بمشاكلهم يؤثر على البرامج التنموية التي تبرمجها للمنطقة، والتي تقابل بالرفض نتيجة عدم اشتراك هذا المواطن الذي يعتبر الأساس لأي عمل تنموي لأنه في آخر الأمر هو هدف أي تغيير مقصود بالمجتمع، وهذا ما كان على برامج التنمية مراعاته؛ أن يكون هناك اتصال دائم بين البلدية والسكان من اجل اكتساب الثقة ومن ثمة تحقيق ما تصبو إليه.

المحور الرابع: المرافق و خدمات التعليم و الصحة و النقل.

1- الأطفال الدين يزاولون الدراسة.
2- المنطقة التي يتم بها التمدرس.
3- الأبناء الدين يتكونون.
4- المنطقة التي يتم بها التكوين.
5- المنطقة التي يتم فيها الكشف الطبي.
6- هل تتوفر الأدوية بصيدلية المنطقة.
7- وسائل النقل الأكثر استعمالا.
8- الوسائل المفضلة للتنقل.
9- وجود صعوبة في التنقل بالمنطقة.
10- هل توجد منطقة محددة للتنقل.

تمهيد:

إن الخدمات التعليمية والمستوى التعليمي والصحي المرتفع من سمات المجتمع الحضري، كما أن التعمق في وضع المتطلبات اللازمة لاستقرار الإنسان له دور أساسي في تشخيص وضعية المجتمع، لأن التجهيزات لها دور أساسي ومؤشر يشخص وضعية التنمية الحضرية بالمنطقة، وتتجسد هذه المتطلبات في التجهيزات والخدمات على اختلاف أنواعها. ونحاول من خلال هذا المحور إبراز أهم الخدمات المتوفرة بالمنطقة، وما هي المرافق والخدمات التعليمية والصحية التي يعاني الحي من نقصها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار الحياة الاجتماعية للأفراد. وهذا من خلال أسئلة المحور حول مناطق التمدرس، ومناطق الكشف الطبي.

ونحاول أيضا من خلال هذا المحور معرفة المشكلات التنظيمية التي يعاني منها الحي كمنطقة حضرية لا بد من احتوائه لما يحقق الاستقرار ويحرك الحياة بالمجتمع من خلال أفراده.

جدول رقم 25: يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود أطفال لديهم يزاولون الدراسة:

صورة العبارة	التكرار	النسبة%
نعم لا	37 25	% 59,67 % 40,32
المجموع	62	% 100

يلعب التعليم دورا هاما في عملية التنمية الحضرية فهو عملية انتقال التجارب الثقافية من جيل إلى آخر وإعداد الأطفال والشباب ليكونوا أعضاء في المجتمع.

ويتم التعليم في المجتمع الحضري من خلال المدرسة أين لعبت برامج التنمية الحضرية من تطوير هذه المنشآت وأصبحت جماعة المدرسة تتركب من عدد كبير من الأطفال لا يسكنون جميعا بيتا واحدا، ولكنها تشمل أفرادا من جيرة واسعة، ففضلا عن أهداف المدرسة التعليمية فهي تقوم بدور وظيفي هام وتصبح وسيلة للتنظيمي الاجتماعي.

ونلاحظ من خلال الجدول ان نسبة المبحوثين الذين لديهم أطفال يزاولون الدراسة تقدر بـــ 59,67 % يشجعونهم على اكتساب مهارات مهنية عالية من خلال الدراسة ومواكبة التطور وخلق جيل جديد متفتح على ما هو جديد ذو كفاءة ومهارة يساعد على رفع نسبة المتعلمين بالمجتمع والقضاء على الأمية المنتشرة بالمجتمع الصحراوي بين الأطفال الصغار الذين لم يتمكنوا من دخول المدرسة إذ تبلغ نسبة الأمية في سن عشر سنوات بالبلدية 29,5%. أما الفئة التي ليست لها أبناء يزاولون الدراسة فهي الفئات التي توقف أبناؤها في مرحلة معينة يكملون دراستهم بمراكز التكوين، وهناك من هم ماكثون بالمنزل.

إن هذا الوضع يعكس لنا مدى اهتمام الآباء رغم ضعف المستويات التعلمية لهم بتعليم أبنائهم ليكونوا مندمجين في مجتمعهم، ويخدمون مجتمعهم من خلال مستوياتهم.

إذ نلاحظ بأن المدرسة وغيرها من الوحدات التعليمية تساهم في تنمية المجتمع من خلال تكوين إطارات وأجيال مستقبلية واعية والتخفيض من نسب الأمية بهذه المجتمعات.

جدول رقم 26: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المنطقة التي يتم بها التمدرس:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- المنطقة - المدينة - خارج المنطقة	27 6 4	% 36,98 % 8,21 % 5,47
المجموع	37	% 59,67

يلعب التعليم دورا هاما في عملية التنمية الحضرية، فالنهوض بالتعليم وازدهاره يتطلب إنشاء المباني التعليمية والمدارس ذات المظهر الحضري. وكما سبق ذكره فإن نسبة المبحوثين الذين لديهم أطفال يزاولون الدراسة تقدر بـــ 59,67 %، وحسب ملاحظاتي الاستطلاعية للمجال يتوفر على ابتدائية ومتوسطة فحسب ولا توجد به ثانوية ولا مركز تكوين. ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المتمدرسين يدرسون بالمنطقة خاصة وهم في المراحل الابتدائية والمتوسطة، وتقدر نسبتهم بـــ 36,98 %، أما النسب الأخرى والمقدرة بـــ 13,68 % فهم الأبناء الذين يزاولون الدراسة في المراحل الأخرى.

وهنا نلاحظ بأن الحي يعاني من نقص بعض الخدمات التعليمية: كالحضانة والثانوية والمراكز التكوينية التي تشجع على مواصلة الدراسة، وبعد هذه الخدمات مع المستوى الضعيف لمداخيل الأسر يجعلهم عاجزين عن مواصلة سنواتهم الدراسية، وهذه إحدى مشكلات التنمية بالمنطقة، وعلى مخططات التنمية والمسؤولين خلق الخدمات هذه لإنعاش الحياة الاجتماعية بالحي وفك الاكتظاظ في المؤسسات الأخرى المنتشرة عبر تراب البلدية ولما لا المدينة ككل.

الصورة رقم 2: تبين أحد المرافق التعليمية بمجتمع الدراسة.

جدول رقم 27: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأبناء الذين يتكونون بمراكز التكوين:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
نعم لا	13 49	% 20,96 % 79,03
المجموع	62	% 100

من خلال الجدول نلاحظ أعلاه أن نسبة المبحوثين الذين لديهم أبناء يتكونون تقدر بـــ 20,96 % بمراكز تكوينية لتحصيل شهادة تساعدهم عل الاندماج في المجتمع المدني وتحقيق كفاءة وجعلهم منتجين، وهي فئات ممن تشجع أبنائهم الذين لم يتسنى لهم الحظ إكمال دراستهم، بتحصيل تكوين يؤهلهم لأن يكونوا فاعلين في المجتمع من خلال نشاطاتهم، عوض بقائهم كعالة على المجتمع.

ومن خلال هذا نلاحظ بأن المستوى التعليمي للحي الضعيف، فمن خلال التحاليل السابقة وجدنا أن أفراد العينة أغلبهم ذوي مستويات ضعيفة وكذلك الشأن بالنسبة لأبنائهم، وهذا ما يجعلهم فئات قليلة المشاركة في المجتمع الحضري وما يحدث به من تغيرات تنموية وهذا ما يجعل اغلب البرامج التنموية غير مرغوب بها بالمجتمع المدروس.

وعليه فغن التعليم والتنمية شيئان متلازمان، فالتعليم بحاجة إلى التنمية كما هي التنمية بحاجة إلى إطارات وفاعلين في المجتمع تتحقق من خلالهم أهدافها دون وجودأفراد غير واعين بما يحدث حولهم الأمر الذي يؤدي إلى إعاقتها لتحقيق أهدافها المجتمعية.

جدول رقم 28: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المناطق التي يتم بها التكوين:

صورة العبارة	التكرار	النسبة%
- المنطقة - المدينة - أخرى	0 13 0	0 % 100
المجموع	13	% 100

كما سبق ذكره في التحاليل السابقة ومن خلال ملاحظتنا المباشرة لمجال الدراسة يتوفر على ابتدائية ومتوسطة فقط، وعليه وحسب الجدول أن كل المبحوثين الذين لهم أبناء يتكونون بمراكز التكوين يتم ذلك على مستوى مركز المدينة، لعدم توفر المنطقة عليه، وهذا ما يطرح مشكل اكتظاظ المركز، ويبقى من المباني التعليمية الهامة التي كان من واجب المسؤولين والمخططين برامج التنمية الحضرية إنجازه، فمثل هذه المرافق والخدمات تعتبر عنصرا أساسيا للبنية التنظيمية بالوسط الحضري.

لذا من الضروري توفير مثل هذه الفضاءات الاجتماعية لكل الفئات الاجتماعية حسب فئات العمر والجنس من ابتدائية، وثانوية، ومتوسطة ومراكز تكوينية وغيرها ما يجعل الأفراد مندمجين في مجتمعهم، الأمر الذي لا بد من برامج التنمية الحضرية مشاركة هذه الفئات التي تعبر عن الحياة الثقافية والاجتماعية بالحي وبدون هذه المرافق والتجهيزات الضرورية، فالمنطقة لا تقوم بوظيفتها الاقتصادية والثقافية، وعدم توفرها هو الأساس المتسبب في انتشار الأمية وغيرها من الظواهر الاجتماعية، التي تقف كعوائق أمام تحقيق التنمية لأهدافها. وهذا ما تهدف إليه هذه الدراسة وهو وجوب إعطاء الجوانب الثقافية والاجتماعية أهمية في التنمية الحضرية من أجل خلق ممارسة عمرانية وممارسة اجتماعية تشكلان إطار واحد مجتمع حضري وسكان حضريين.

جدول رقم 29: يبين توزيع أفراد العينة حسب المنطقة التي يتم بها الكشف الطبي:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- المنطقة - المدينة - أخرى	28 34 0	% 45,16 % 54,83 0
المجموع	62	% 100

تعتبر الخدمات الصحية والمستوى الصحي العالي من سمات المجتمع الحضري إذ نجد به المستشفيات ذات التخصصات كما نجد أطباء متخصصين.

ومن خلال ملاحظتي المباشرة لمجال الدراسة فإنه يحتوي على مستوصف واحد يفتقر إلى التجهيزات الصحية اللازمة، وما نلاحظه خلا ل الجدول أن أغلب أفراد العينة يقومون بالكشف الطبي على مستوى المدينة لتوفر الإمكانات ومختلف التخصصات في شتى الأمراض وتقدر نسبتهم بـــ 54,83 %، في حين هناك من يكتفون بزيارة المستوصف الموجود بالمنطقة وتقدر نسبتهم بـــ 45,16 %.

وعليه فإن نقص وافتقار الحي للخدمات الصحية اللازمة يعد مشكلا تعاني منه المنطقة والقاطنين بها، الأمر الذي جعل بعض سكان الحي لا يفضلون الاستقرار به لنقص أهم المرافق والخدمات ومنها الصحية، وهذا ما تذهب إليه مؤشرات الفرضية في نقص بعض المرافق والتجهيزات وهي ما أشرنا إليها في التحاليل الصحية منها والتعليمية، رغم أهميتها بالنسبة لأفراد المجتمع وإنعاش الحياة الاجتماعية بالمنطقة.

جدول رقم 30: يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفر الأدوية في صيدلية المنطقة:

صورة العبارة	التكرار	النسبة%
نعم لا	57 5	% 91,93 % 8,06
المجموع	62	% 100

كما سبق ذكره في التحاليل السابقة فإن أغلب أفراد العينة يقومون بالكشف الطبي على مستوى مركز المدينة، نظرا لضعف الخدمات الصحية بالوحدة الموجودة على مستوى المنطقة.

ومن خلال التوزيع أعلاه نلاحظ بأن أغلب الأدوية التي يحتاجها المبحوثون، متوفرة بصيدلية المنطقة وتقدر نسبتهم بـــ 91,93 %، هذا وإن دل إنما يدل على مدى رغبة المبحوثين التفاعل مع المجال، فلو توفرت به كل الخدمات والمرافق لانتعشت به الحياة الاجتماعية، وهذا يدل على ارتباطهم بالمنطقة، فمادام هناك أدوية بالصيدلية لما لا توفر برامج التنمية الحضرية الخدمات الصحية اللازمة المتخصصة بالمنطقة.

الصورة رقم 3: تبين أحد المراكز الصحية بمجتمع الدراسة.

تمهيد:

إن وسائل النقل هي وسيلة ربط بين المناطق وهي التي تحرك الحياة الاجتماعية والمجالية بالمنطقة من خلال ما تحققه من كفاءات، ونحاول في هذا المحور معرفة مدى تحقيق التنمية الحضرية لبرامجها وأهدافها في مجال النقل، وهذا من خلال معرفة أهم الوسائل المستعملة في المنطقة وإذا ما كانت هناك صعوبة بالتنقل، وكلما توفر النقل إنما يدل على مدى نجاح مشروعات التنمية في هذا المجال، خاصة وان النقل إحدى أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع ككل.

جدول رقم 31: يوضح توزيع أفراد العينة حسب وسائل النقل الأكثر استعمالا:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- حافلة - سيارة خاصة - دراجة	52 9 1	% 83,87 % 14,51 % 1,61
المجموع	62	% 100

تمكن وسائل النقل والمواصلات سهولة الانتقال من منطقة إلى أخرى في أقصر وقت ممكن، فأوقات العمل واللقاءات تزيد الحاجة إلى وسائل النقل.

ويرتبط النمو الحضري بزيادة كفاءة المواصلات، ونلاحظ من خلال الجدول أن أغلب وسائل النقل استعمالا هي الحافلة إذ تقدر نسبة استعمالها بـــ 83,87 % وهذا ما يدل على توفرها كوسيلة للتنقل بالمنطقة وبين مناطق المدينة، الأمر الذي جعل أغلب المبحوثين يفضلونها كوسيلة نقل ووسيلة للتعارف الاجتماعي حسب ما عبر عنه البعض، فهي تجمع العديد من الركاب.

وهناك من المبحوثين من يفضلون السيارة باعتبارها الوسيلة الأكثر راحة ولا تضطر لأن تتوقف في العديد من المحطات.

ومن خلال هذا نجد أن وسائل النقل خاصة الحافلة متوفرة بالمنطقة، وهذا ما لاحظناه من خلال استطلاعنا للمجال، ومن ثم فالنقل له حصة في برامج التنمية الحضرية بالمنطقة التي خصصت له جانبا مهما، فالمنطقة لا تعاني من نقص وسائل النقل وهذا ما سنراه في التحاليل التالية.

الصورة رقم 4: تبين وسائل النقل المستعملة.

الصورة رقم 5: تبين المنطقة المحددة للتنقل بمجتمع الدراسة.

جدول رقم 32: توزيع أفراد العينة حسب الوسائل المفضلة لديهم للتنقل:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- حافلة - سيارة - أخرى	35 25 2	% 56,45 % 40,32 % 3,22
المجموع	62	% 100

لاحظنا من خلال التحليل السابق بأن الحافلة هي الوسيلة الأكثر استعمالا لقضاء المبحوثين أغراضهم في المناطق الأخرى من المدينة خاصة وأن المنطقة تفتقر للعديد من المرافق والخدمات. إلى جانب هذا نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين يفضلون الحافلة كوسيلة نقل تقدر نسيتهم بـــ 56,45 % فهي لا تكلف كثيرا مقارنة مع سيارة الأجرة. في حين نجد من يفضلون السيارة وأن تكون سيارة خاصة ملكا لهم تقدر بـــ 40,32 % فهي لا تستغرق وقتا طويلا لقضاء الحاجة وغير متعبة.

نلاحظ من خلال التحليل بأن وسائل المواصلات والنقل تلعب دورا هاما في ربط المناطق ببعضها، ثم إن اختيار أفراد العينة للحافلة يرجع لتوفرها وعدم وجود اكتظاظ داخلها، وهذا ما يجعلهم لا يجدون صعوبة للتنقل، فهي متوفرة في أوقات منتظمة مما ساعدهم على التنقل إلى مختلف مناطق المدينة.

جدول رقم 33: يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت هناك صعوبة في التنقل بالمنطقة:

صورة العبارة	التكرار	النسبة%
نعم لا	9 53	% 14,51 % 85,48
المجموع	62	% 100

من خلال التوزيع رقم 33 لاحظنا بأن الحافلة هي الوسيلة الأكثر استعمالا لقضاء الحاجة وأن أفراد العينة يفضلونها كوسيلة للتنقل، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأنه لا توجد صعوبة لتنقل الأفراد من المنطقة إلى المناطق الأخرى بالمدينة وتقدر نسبتهم بـــ 85,48% وهذا راجع لتوفر المواصلات بالمنطقة وعدم وجود الاكتظاظ أو ازدحام الطرق.

فقد حققت المنطقة اكتفاء مقبولا في مجال النقل، فمن خلاله يتم ربط الناطق ببعضها وهو الوسيلة التي تمكن من التواصل الاجتماعي بين الناس الذين لا يقطنون منطقة واحدة، كما يمكن توفر النقل إحداث تفاعل الأفراد فيما بينهم ومع المجالات الأخرى خارج المنطقة، ووجود منطقة محددة للتنقل إنما يدل على السلوك الحضري في استعمال أماكن التنقل.

جدول رقم 34: يبين توزيع أفراد العينة حسب تواجد منطقة محددة للتنقل:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
نعم	48	% 77,41
لا	14	% 22,58
المجموع	62	% 100

من خلال التوزيعات السابقة لاحظنا بأن المنطقة تتوفر بها وسائل النقل فهي لا تعاني من مشكلات النقل، وكما سلف ذكره فإن السلوك الحضري للنقل يأتي من خلال استعمال وسائل النقل وأماكن التنقل.

ومن خلال التوزيع أعلاه نلاحظ بأن العينة يجمعون على وجود منطقة محددة للتنقل تقدر نسبتهم بـــ 77,41 % ، ومن خلال معاينتي للميدان وجدت أن المنطقة بها محطة للتنقل تأخذ للمناطق الأخرى، وهذا ما يدل على الجانب التنظيمي فيما يخص

وسائل النقل ومحطاته. أما نسبة 22,58 % فهذه الفئة التي تنفي وجودها، فهم ممن لا يحتكون بمجال سكناهم وعدم فهمهم لاستعمال المرافق وخدمات النقل، وهذه الفئات ممن يستوجب من المخططين نشر الوعي حول كيفية استعمال المجال ومرافقه وخدماته.

ويبقى أن التنمية الحضرية بمخططاتها قد حققت نجاحا في مجال النقل بالمنطقة من خلال توفر وسائل النقل وخدماته، رغم كون البلدية تعاني من بعض المشكلات في هذا المجال، إلا أن الحي كونه حضري نال حظه من البرامج الخاصة بالنقل.

المحور الخامس: الجانب الاقتصادي.

1- ماهي مصادر الدخل الرئيسي .
2- هل لديك مصادر أخرى للدخل.
3- ماهي جوانب الإنفاق.
4- هل يوجد أفراد يساعدون في الإنفاق.
5- هل تدخر من المدخول الشهري.

تمهيد:

إن المستويات الاقتصادية تعبر عن مستوى تقدم المجتمعات، من خلال أهم جوانب الإنفاق، إلى جانب طريقة الادخار، ونحاول من خلال هذا المحور معرفة مصادر النقل الرئيسية وهل الفرد هو المسؤول الوحيد على الأسرة الواحدة، وهل مازالت الطريقة التقليدية في الإنفاق قائمة بالمجتمع باعتبار مثل هذه الرواسب الاجتماعية الثقافية أحد أهم معوقات التنمية الحضرية بالمنطقة خاصة وأن المجتمع الصحراوي مجتمع بسيط وتتسم ثقافته بالتعقيد والتمسك بالقديم في التعامل مع متغيرات هذا الوقت.

جدول رقم 35: يبين توزيع أفراد العينة حسب مصادر الدخل الرئيسي:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- من عملك - من عائدات أملاك - أخرى - بدون دخل	19 2 2 39	% 30,64 % 3,22 % 3,22 % 62,90
المجموع	62	% 100

إن أغلب أفراد العينة من الفئة البطالة وليست لها مصادر أخرى للدخل وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه، والتي لها مدخول هي أغلبها الفئة العاملة وبعض المتقاعدين حيث يلاحظ أن معظم المبحوثين يشكل عملهم اليومي المصدر الرئيسي والوحيد للدخل، وتقدر نسبتهم بـــ 30,64 % رغم ضعف الأجور وهذا ما يبين ضعف مستوى الدخل لدى الأسر بالحي.

كما يلاحظ أن بعض أفراد العينة لهم أملاك خاصة يدخلون منها أجرا وليست لهم أعمال إضافية يستعملونها كمصادر أخرى للدخل، إلى جانب ذلك هناك من المبحوثين مدخولهم الرئيسي من تقاعدهم وهي نسبة قليلة تقدر بـــ 3,22 %، وهذا ما يؤكد وضعية والمستوى المعيشي الضعيف لسكان الحي وهذا ما ينعكس على جوانب الإنفاق أين يحاول أغلب أفراد العينة النفقة على الضروريات الأكثر أهمية ، وهذا ما سنلاحظه في التحاليل التالية.

جدول رقم 36: يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود مصادر أخرى للدخل:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %	نوع المصدر
نعم لا	2 6	% 3,22 % 96,77	ملكية فلاحية أرض /
المجموع	62	% 100	/

كما سبق ذكره في التحليل السابق فإن أغلب أفراد العينة مصادر دخلها الرئيسية هي من عملها، إلا على نسبة 3,22 % وهي نسبة ضعيفة، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه المصادر تتمثل في ملكية فلاحية (أرض) وهذا ما يدل على ارتباط هذه الفئة بأملاكهم رغم سكنهم بمنطقة حضرية، وهذه الفئة تسترزق من هذه الأراضي رغم ضعف المدخول إلا أنها تعتبرها مصادر للدخل تجني منها ما يساعدها على الإنفاق على أفراد الأسرة خاصة مع تعدد مجالات الإنفاق وغلاء مستوى المعيشة وعدد أفراد الأسر الكبير. وعليه فهذا يعكس لنا وضعية معيشة أفراد الحي الصعبة وعدم تلبية حاجات الأسر مع انتشار البطالة، وهذا ما يؤثر على المستوى الاقتصادي للحي ويعبر عن الحالة الاقتصادية للمبحوثين كجانب من جوانب الحياة العامة لهذا المجتمع.

وكما هو معروف فإن الحالة الاقتصادية والمستوى الاقتصادي للمجتمع هو الذي يعبر عن درجة تقدمه أو تخلفة، كما تنعكس الحالة الاقتصادية الضعيفة لأفراد الحي على الحي في حد ذاته، خاصة وأنه مجتمع حضري عمرانا لكن الناحية الاجتماعية تقف كمشكل لم تحقق برامج التنمية الحضرية أهدافها في هذه الجوانب.

جدول رقم 37: يبين توزيع أفراد العينة حسب جوانب الإنفاق الأكثر استعمالا للمدخول:

صورة العبارة	التكرار	النسبة%
التغذية	53	% 85,48
اللباس	2	% 3,22
الصحة	4	% 6,45
الكهرباء	3	% 4,83
التعليم	0	0
المجموع	62	% 100

إن أغلب المبحوثين ذو مستوى اقتصادي ضعيف فأغلبهم بطال، وما يعكس أيضا حالتهم الاقتصادية هو اتجاه جوانب الإنفاق التي تعكس مستوى المعيشة.

وجوانب الإنفاق تمكن الفرد أن يقسم مدخوله لتلبية حاجاته الضرورية كما يمكنه مدخوله من الاهتمام بالجوانب الأخرى كالجودة، فليست الأسر كلها تستعمل نفس المنتوج كل حسب مدخوله ومقدروه، فهناك من يرى بأن الجانب الصحي مثلا هو الذي يخصص له أكبر جزء من المدخول وغير ذلك.

ومن خلال المبحوثين وكما جاء على لسانهم " كلنا جزائريين فالخبزة هي مستهلك مدخولنا". فأغلبهم ينفقون مدخولهم على شراء المنتوجات الغذائية اليومية البسيطة، فهم لا يبحثون لا على الجودة ولا على النوعية نظرا لغلاء الأسعار ولمستواهم المعيشي الضعيف ثم تأتي الجوانب الأخرى كالصحة واللباس والكهرباء.

وهنا ينعكس لنا اتجاه إنفاق أفراد العينة وهذا ما يعبر عن المستوى الاستهلاكي لهذا الحي، فالبطالة التي يعانون منها تجعلهم مقيدين ليست لهم حرية بتوزيع جوانب الاستهلاك والإنفاق.

إلى جانب هذه الوضعية فمشكلة ضيق المسكن وعدد أفراد الأسر الكبير الذي خلق تزاحم داخل المسكن والبطالة وضعف مستوى التعليم مشكلات اجتماعية قائمة تقف أمام مخططات التنمية الحضرية لتحقيق أهدافها في هذه الجوانب.

جدول 38: يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود أفراد آخرون يساعدون في الإنفاق:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- نعم - لا	15 47	% 24,19 % 75,80
المجموع	62	% 100

كما سبق ذكره في التحليل السابق بأن جوانب الإنفاق متعددة، وأن مجتمع العينة مجتمع يعاني من البطالة التي لا تسمح له حتى بالإنفاق على ضرورات الحياة.

ثم من المعروف على المجتمع الصحراوي تعاون أفراد العائلة على الإنفاق، ونلاحظ أنه رغم الاستقلالية التي يحتمها ضيق المسكن ونمط العمران بالحي إلا أن هذا لم يقضي نهائيا على الطريقة التقليدية في الإنفاق فنجد نسبة 24,19 % ممن لهم أفراد يساعدونهم في الإنفاق لسد حاجياتهم الضرورية من مأكل خاصة ولباس وغيرها.

ثم إن هذه الطريقة هي طريقة تقليدية نجدها في المجتمعات التقليدية بهذا المجتمع، حيث أن الأسرة الممتدة يقوم الأب مع أبنائه قضاء حاجة الأسرة، فهم يتعاونون، في حين نجد في هذا المجتمع مع دخول النمط العمراني الحديث بثقافته وعمرانه يتحتم على الفرد الاعتماد على نفسه ليلبي حاجاته المختلفة في مجالات الحياة.

إذن رغم استقلالية هذه الأسر على العائلة الكبيرة ، تبقى الروابط الاجتماعية سائدة، وهذا ما يتضح من خلال طريقة المساعدة هذه، وهذا دليل على وجود بعض الرواسب التقليدية منتعشة بالحي، فرغم ما تهدف وتسطر له برامج التنمية الحضرية إلا أن بعض الفئات لازالت مرتبطة بعاداتها وسلوكياتها التقليدية.

جدول رقم 39: توزيع أفراد العينة حسب صلة الأفراد الذين يساعدونهم في الإنفاق:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- بيت الجد - الزوجة - الأبناء	10 2 3	% 66,66 % 13,33 % 20,00
المجموع	15	% 39,99

إن الحالة المزرية التي يعيشها أفراد الحي، وكما جاء في التحليل أعلاه هناك بعض المبحوثين من يساعدهم في الإنفاق خاصة وأن أرباب البيوت بطالين، ويمثل أغلب هؤلاء في بيت العائلة الكبيرة، التي هي هذه الأسر امتداد لها. فالأوضاع المزرية التي يعيشونها تجعلهم مرتبطين بهم، وهذا ما يترجم استمرار العلاقة بين الأسرتين في تعاملهم مع بعضهم رغم بعد المسافة مجال البحث.

وتشمل نسبة الذين يساعدهم بيت الجد أكبر نسبة وتقدر بـــ 66,66 % ، وهذا ما يدل على استمرارية طريقة الإنفاق التقليدية بالحي، فلازال أفراده مرتبطين بما هو قديم، إلى جانب هذا هناك من يساعدهم أبناؤهم أو زوجاتهم.

إذن نخلص من جميع التحاليل السابقة ضعف الحالة الاجتماعية للأسر والمستوى الاقتصادي للحي في حد ذاته، ويعكس وضعية الحي كتجمع حضري.

جدول 40: توزيع أفراد العينة حسب الادخار من المدخول الشهري:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
نعم لا	6 56	% 9,67 % 90,32
المجموع	62	% 100

إن أغلب المبحوثين بطالين، وما هم من الفئة العاملة أغلبها من الفئة ذات مدخول متوسط، وعليه فإن أغلبية أفراد العينة لا يدخرون من مدخولهم الشهري إلا نسبة 9,67 % يدخرون للإنفاق على جوانب أخرى من حياتهم ولضمان مستقبل أبنائهم بناء المساكن أو الحصول على مساكن خارج الحي تكون أوسع، وطريقة الادخار الوحيدة هي البنك.

فأغلب المبحوثين ليست لهم حتى مدخول ليومهم حتى يدخروا كما يقولون، فالبطالة تقف أمامهم كحاجز حتى لتحقيق حاجاتهم ورغباتهم، فما يدخلوه يستهلكونه في الحين. وليست لهم الفرصة لأن يدخروا للمستقبل. ثم إن ضعف الميل إلى الادخار والبطالة عوامل لها دور في خلق قاعدة ضعيفة للتنمية الحضرية.

المحور السادس: رأي مجتمع البحث من وضعية مجتمعهم و مشكلاته.

1-رغبة الاستقرار بالحي.

2-مدى الرضى في السكن بالعمارة.

3-ماهي المشكلات التي يعاني منها المجال .

4-اقتراحاتهم لحل هده المشكلات.

5-من هو الإنسان الحضري.

6-هل تطالع الصحف اليومية.

7-كيفية قضاء وقت الفراغ.

تمهيد:

تعكس آراء المبحوثين واتجاهاتهم العديد من الخصائص التي يتميزون بها، هذه الأخيرة التي تقف كمشكلات أمام تحقيق التنمية الحضرية لأهدافها، فهي تمثل جانبا من ثقافتهم وهذا من خلال الأحكام التي يطلقونها حول وضعية الحي ومدى رغبتهم الاستقرار به، وحول رأيهم السكن بالعمارة خاصة وانه ثقافة جديدة على المجتمع الصحراوي وحول كيفية استغلال أوقات الفراغ.

وفي هذا الشأن تطلق كامل الحرية للمبحوثين للتعبير عن أفكارهم ومشاكلهم الموجودة بالحي، وما هي أنجع الطرق من خلال اقتراحاتهم لحلها ، إلى جانب ذلك إلى أي مدى هم مندمجين بالمجتمع المدني ومدى تطلعهم على المجتمعات الأخرى من خلال قراءتهم للصحف اليومية ومشاركتهم في الجمعيات المتواجدة بالمجتمع أين تبين من خلال التحليل عدم انخراط المبحوثين بهذه الجمعيات إلا فردا واحدا منخرط بجمعية سياسية، وهذا ما يدل على عدم اندماجهم ومشاركتهم في المجتمع المدني.

وتبقى أهم آرائهم حول ما يريدونه من المسؤولين من خلال تقديم آرائهم كمشاركين وفاعلين في هذا المجتمع، فهم من يحرك الحياة الاجتماعية به.

جدول رقم 41: يبين توزيع أفراد العينة حسب رغبتهم الاستقرار بالحي:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
نعم لا	27 35	% 43,54 % 56,54
المجموع	62	% 100

ارتأينا بعد تحليل وضعية الحي أن نأخذ آراء المبحوثين في الحي ومدى رغبتهم الاستقرار به. ورغم كون الحي حديث البناء، نجد أن أفراد العينة الذين لا يفضلون الاستقرار بالحي تقدر نسبتهم بـــ 56,45 % ونجد أغلبهم ممن لا يفضلون السكن بالعمارة، إضافة إلى هذا كون الحي يعاني الكثير من النقائص من جهة المرافق والخدمات كما رأيناه في التحاليل السابقة.

إلى جانب هذا كون هذه الفئات تفضل البناءات الفردية وارتباطها بما هو يوائم حجم أسرهم، فالمسكن يجب أن يحقق لهم الراحة، وهذا ما يعكس لنا عدم مراعاة رغبة المستفيدين كما جاء في الفرضية، كما أنه حي لا يحق لهم استقرار حياتهم، فانعدام الخدمات والمرافق به تعد إحدى العوامل التي جعلت المبحوثين لا يفضلون الاستقرار به.

إذن كان على برامج التنمية الحضرية والمسؤولين الاهتمام بعنصر الإنسان وما يحقق له الاستقرار على أساس انه هدف ومطلب أي عملية تنموية، ولما لا مراعاة رغبة مثل هذه الفئات حول المجال الذي يساعدهم على الحياة المستقرة خاصة فيما يخص نوع البناء. هذا الأخير الذي يعتبر ثقافة جديدة عليهم، فالعمارة ذات 3 طوابق لم يألف الصحراويون السكن بها، لذا نجد فئة منهم ممن لا يرغبون السكن بها كما سيلي في التحليل القادم، وهذا ما جاء حسب الفرضية.

جدول 42: يبين توزيع أفراد العينة مدى رضاهم السكن بالعمارة:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
نعم	30	% 48,38
لا	32	% 51,61
المجموع	62	% 100

باعتبار العمارة هندسة وثقافة جديدة عل المجتمع الصحراوي؛ من خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة أفراد العينة الذين يفضلون السكن بالعمارة تقدر بـــ 48,38 % شرط أن تكون الشقة واسعة وتكفي أفراد أسرة العينة، في حين الذين لا يفضلون السكن بالعمارة يقدر بـــ 51,61 % ، وترجع الأسباب إلى أن أغلبهم يفضلون السكن بالمسكن الفردي، إلى جانب ذلك الضيق الذي لا يستعيب كل أفراد الأسرة، إلى جانب الفوضى التي يشكلها طابق على طابق تجعل المبحوثين لا يفضلون مثل هذه الهندسة ، كما أن هناك من يشتكي من الطابق الأخير رغم ان العمارات لا تتجاوز 3 طوابق.

وهناك من يفضل الرجوع إلى أرضه وما يسميه بالأصل، علاوة على ذلك هناك فئة من المبحوثين من ترجع أسباب عدم رضاها السكن بالعمارة للمناخ ودرجة الحرارة العالية، يرى ان العمارة ليست الهندسة المرغوب بها في المجتمع الصحراوي، فالبناء الفردي ذو المواد العازلة للحرارة أفضل، كما انه يكون أوسع ولصاحبه المكان الذي يستطيع وضع حيواناته مصدر رزقه، فالحوش بالنسبة لهم ضروري وله مكانته الخاصة في الثقافة الصحراوية، إلى جانب مواد بنائه التي تقلل من درجات الحرارة العالية.

من خلال هذا التحليل فإن بعض أفراد العينة لا يزالون مرتبطين بما هو تقليدي نشئوا عليه وترعرعوا فيه. فالعمارة حسبهم لا تؤدي دورها كما في مدن الشمال، وعليه كان على برامج التنمية الحضرية مراعاة رغبة المستفيدين من المسكن كونهم الفاعلين، والجوانب المهمة في أي عملية تخطيطية ، وهذا ما ذهبت إليه فرضية البحث و إشكالية

وأهدافه، حول وجود نماذج بناء غير متطابقة والثقافة المحلية، فالمسكن الصحراوي له دور واحد ومبني من الطوب والمواد المحلية، ويتسع لأفراد الأسرة الكبير.

جدول 43: توزيع أفراد العينة حسب وجود مشاكل بالحي:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
نعم لا	47 15	% 75,80 % 24,19
المجموع	62	% 100

رغم أن الحي الحضري موضع الدراسة حديث التكوين إلا أنه يعاني بعض المشكلات من خلال احتكاك أفراد العينة بمجتمعهم وواقعهم الإيكولوجي الذي يعكس حالتهم المزرية إزاء هذه المشكلات.

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب الأفراد يجمعون على وجود مشكلات بالحي التي دفعت الكثير منهم الرغبة في عدم الاستقرار بالحي كما سبق ذكره آنفا، وهذه المشكلات تختلف في نسبها بين المبحوثين، وهي اغلبها مشكلات تنظيمية، وتقدر نسبة المبحوثين الذين يشتكون من هذه المشكلات بـــ 75,86 % ، هذه المشكلات التي زادت على الأوضاع الاجتماعية التي يعيشونها من بطالة، والأمية، الأمر الذي جعلهم لا يحبذون الاستقرار به. ووعيهم بمشكلاتهم إنما دليل على مدى محاكاتهم لمجتمعهم وهي في أغلبها يعتبرونها من مسؤولية البلدية كما سنرى في التحاليل التالية.

هذه المشكلات تبقى قائمة بالحي وعلى برامج التنمية الحضرية خلق أو بالأحرى حل هذه المشكلات الحضرية إلى جانب الاجتماعية، فالمشكلات العمرانية أدت إلى خلق مشكلات اجتماعية، وإنما وجود هذه المشكلات إنما يدل على طبيعة مشكلات الحضرية بالمدن الصحراوية، وهذا ما تهدف الدراسة عرضه بصفة أن هذه المجتمعات لها نصيب البرامج التنموية على المستوى الوطني.

جدول رقم 44: يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع المشكلات لتي تعاني منها المنطقة:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- نقص الماء	12	% 19,35
- مشكل الكهرباء	5	% 8,06
- الغاز	62	% 96,77
- أخرى	14	% 22,58
المجموع	93	% 100

إن المشكلات الحضرية التي يعاني منها مجتمع الدراسة من خلال تحاليلنا السابقة ومن خلال المبحوثين نجد أن المشكل المستفحل في الحي هو انعدام الغاز المدينة، وتقدر نسبهم بــ 96,77 % ، فانعدامه جعلهم يستعملون غاز القارورات، هذا الأخير الذي يعانون النقص فيه في فصل الشتاء، والبلدية في حد ذاتها شبكة الغاز بها لا تتجاوز 3 % من مساحتها، فأغلب أحيائها تفتقد لهذه الشبكة، وهي طلب ملح من طرف السكان. إضافة إلى ذلك نجد نقص الماء أين يتم جلبه بالمضخات، إلى جانب مشكل الكهرباء. وكل هذه المشكلات تنظيمية على البلدية تحمل مسؤولياتها اتجاهها بالنسبة للمبحوثين وهذا ما سنراه في التحليل القادم.

أما نسبة 22,58 % تتمثل في عدم وجود مساحات خضراء ونقص المرافق والخدمات ، إلى جانب المشكلات الاجتماعية من سرقة ومخدرات تهدد حياة السكان.

إذن هذه هي المشكلات الحضرية بالمجتمع الحضري الصحراوي، ومن خلال هذا التحليل وغيره من التحاليل السابقة تعرفنا على أهم المشكلات التي تعترض مسار التنمية بهذا المجتمع، وأن "الإنسان الصحراوي" له طبيعة متميزة عن الإنسان بالشمال، إلى جانب هذا استنتجنا بان المعايير التخطيطية للمدن بالشمال لا تتماشى وطبيعة المدن الصحراوية، وعليه فالإجابة على الإشكالية حول طبيعة مشكلات التنمية الحضرية بالمدن

الصحراوية قد اتضحت لنا من خلال ما يطرحه مبحوثي مجتمع الدراسة، هذا الأخير الذي هو جزء لا يتجزأ من المجتمع الكلي.

جدول 45: يبين توزيع أفراد العينة حسب اقتراحاتهم لحل المشكلات بالحي:

صورة العبارة	التكرار	النسبة%
-تحمل البلدية مسؤولياتها	47	% 75,80
تعاون السكان والبلدية	5	% 8,06
تعاون السكان فيما بينهم	10	% 16,12
أخرى	0	0
المجموع	62	% 100

إن من خلال ما سبق فالمجتمع الصحراوي الحضري موضع الدراسة يعاني من مشكلات جمة، وهذا ما جاء على لسان المبحوثين أين ارتأينا أخذ اقتراحاتهم لحل هذه المشاكل، ومن خلال التوزيع أعلاه نلاحظ بأن أغلب أفراد العينة يسندون ويحملون البلدية مهمة حلها باعتبارها المسؤول الإداري على تسيير شؤون سكان المنطقة خاصة فيما يخص المرافق والتجهيزات والمشاكل التهيئية، وكما لاحظنا أن أغلب المشاكل تدخل ضمن أولويات الحياة الاجتماعية للسكان وهي فوق طاقتهم، لذا يرون في البلدية المسؤول الوحيد القادر على حلها. ونجد نسبة الذين يقترحون التعاون مع البلدية نسبة ضئيلة، أما البعض فيرون في حلها هو التعاون مع بعضهم خاصة فيما يخص المشكلات الاجتماعية من سرقة وغيرها.

وهذا إن دل إنما يدل على عدم مشاركة ومحاكاة المواطنين لمشاكلهم مع المؤسسات والهيئات خاصة البلدية التي هي الرابط بينهم وبين ما يحدث في المجتمع. وهذا ما يترجم غيابهم خلال إعداد البرامج التخطيطية، وهذا أحد عوائق التنمية وما أشار إليه الجانب النظري إشكالية البحث.

جدول 46: **يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في صفات الإنسان الحضري:**

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- الذي ولد أصلا بالمدينة - الذي يسكن وسط المدينة - الذي يملك سيارة - الذي يملك مسكنا جيدا	27 27 2 6	% 43,54 % 43,54 % 3,22 % 9,67
المجموع	62	% 100

باعتبار المجتمع موضع الدراسة مجتمع حضري ، ارتأيت جمع آراء المبحوثين حول الإنسان الحضري، فكانت النسبة متعادلة، فمن يرى منهم أنه الإنسان الذي يسكن وسط المدينة والذي ولد أصلا بالمدينة بنسبة 86,09 % ، نلاحظ هنا أن سكان الحي يعتبرون المدينة المكان الذي ينتج الإنسان الحضري بمميزاته وخصائصه حيث ينشا على نظم وسلوكيات وثقافة تختلف عن الإنسان الذي يولد بالريف، في حين نجد فئة يرون ان الإنسان الحضري هو من يسكن وسط المدينة، فهنا نشير إلى المكان وهو المدينة كمقياس للتحضر على أساس توفرها على كل المرافق والخدمات الضرورية للإنسان عكس الريف الذي تنقص فيه البنية التنظيمية، فقد يكون الإنسان ولد بالريف ويسكن وسط المدينة يعتبر إنسانا متحضرا لأنه يسكن وسط المدينة.

نجد أن النسبة الأقل التي ترى أن الإنسان الحضري هو الذي يملك مسكنا جيدا وسيارة، وهنا هذه الفئة أرجعتها إلى الحالة الاقتصادية، وهذه الفئات ترى أن الإنسان الحضري هو من يمتلك الجوانب المادية والمظاهرية.

وتبقى آراؤهم هذه ترجمة لأفكارهم وسلوكياتهم وواقعهم المعيشي، وهي صورة عن مدى بلوغهم مستوى التفكير المتحضر.

جدول رقم 47: يبين توزيع أفراد العينة حسب وضعهم أنفسهم كسكان حضريين:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- نعم - لا	35 27	% 56,45 % 43,52
المجموع	62	% 100

كما سبق ذكره فإن أغلب المبحوثين يجمعون على ان الإنسان الحضري هو من ولد بالمدينة أو من يسكن وسطها.

ومن خلال التحليل أعلاه ومساءلتنا لهم ما إذا كانوا يعتبرون أنفسهم حضريين نجد نسبة 56,45 % يعتبرون أنفسهم حضريين كون بعضهم ولد بالمدينة وليس بالريف، إلى جانب ذلك كونهم قاطنين بمنطقة حضرية مقارنة بالمناطق الأخرى في المجتمع المدروس.

أما نسبة 43,52 % من يعتبرون أنفسهم غير حضريين وأغلبهم يرى في الإنسان الحضري هو من يسكن وسط المدينة أو من يملك سيارة أو بيتا جيدان واعتبار أيضا المنطقة موضع الدراسة تعاني من نقص المرافق والتجهيزات التي تؤهلها لأن تكون حضرية وساكنيها أناس حضريين، وهذا ما سنراه في التحليل التالي.

جدول رقم 48: يبين أسباب عدم قبول أفراد العينة وصف أنفسهم كسكان حضريين:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- لأن المنطقة ليست لها مميزات المدينة - أخرى	23 4	% 85,18 % 14,81
المجموع	27	% 100

ومن خلال التحليل السابق رأينا أن نسبة 43,52 % من المبحوثين لا يعتبرون أنفسهم سكان حضريين، وهم من يعتبرون الإنسان الحضري هو من يسكن وسط المدينة، وعليه فهم يرجعون أسباب عدم قبولهم أنفسهم سكان حضريين إلى أن المنطقة ليست لها مميزات المدينة وتقدر نسبتهم بـــ 85,18 %، فهي تعاني من نقص المرافق والخدمات الصحية والثقافية والسياحية وأماكن الترفيه ودور السينما وكما هو من شأنه أن يجعل المنطقة حضرية، إلى جانب من يرى بأنه لم يولد بالمدينة ولم ينشأ على نظمها، وهذا ما يعكس لنا وضعية الحي كمنطقة حضرية من جهة وغير حضرية من جهة أخرى، فقد نجدها عمرانا حضريا لكن قالب اجتماعي مليء بالخلفيات التي ترسبت في ثقافة السكان، وهي من العوامل والعوائق التي تواجه عملية التنمية الحضرية، وهذا ما أشير إليه في الجانب النظري لموضوع الدراسة.

جدول رقم 49: توزيع أفراد العينة حسب مطالعتهم للصحف اليومية:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- نعم	34	% 54,83
- لا	28	% 45,16
المجموع	62	% 100

إن الصحيفة وسيلة اتصال تعالج القضايا والمشاكل التي تحدث في المجتمع بمختلف جوانبه، فهي تعكس صورة المواطن في المجتمع وتضع الواقع نصب التحليل والعرض.

ومن خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة 54,83 % ممن يطالعون الصحف اليومية وهذا ما يدل على اطلاع هذه الفئات على ما يحدث في المجتمع الكلي واهتمامهم بالقضايا وعدم ارتباطهم وانكماشهم بمنطقتهم.

وعلى عكس ذلك نجد من المبحوثين ممن لا يطالعون الصحف إطلاقا وهذا راجع إلى ضعف مستواهم التعليمي كما سبق ذكره في التحاليل السابقة، فانتشار الأمية بالحي

تجعل مثل هذه الفئات بعيدة عما يحدث خارج محيطهم، فرغم أن الجرائد تعتبر وسيطا بين الفرد والمجتمع من خلال ما تتناوله من قضايا وموضوعات إنما يدل على البعد الذي يضعه الفرد بينه وبين ما يحدث خارج مجتمعه، وهنا يتضح عدم مشاركة مثل هذه المجموعات في المجتمع حتى من خلال قراءة الصحف وعدم الاندماج مع ما ينتجه لهم المجتمع، وهذا ما يترجم أيضا انغلاق مثل هذه الفئات على المحيط الذي تعيش فيه مما يجعلها فئات وليدة بيئتها جامدة لا تتقبل التغيرات المجتمعية بسهولة، وهذا ما يحدث في مثل هذه المجتمعات الصحراوية التي تطغى فيها الجوانب الاجتماعية، فأغلب التطورات الحاصلة بها هي مادية، وهذا ما يعكس صعوبة تحقيق التنمية الحضرية لأهدافها في المجال الاجتماعي. وهذا ما تشير إليه فرضية البحث.

جدول رقم 50: يبين توزيع أفراد العينة حسب قضاء وقت فراغهم:

صورة العبارة	التكرار	النسبة%
- زيارة الأهل	29	% 46,77
- مع الأصدقاء	15	% 24,19
- قضاء شؤون الأسرة	9	% 14,51
- نادي الانترنت	2	% 3,22
- قراءة الكتب	3	% 4,38
- السوق	2	% 3,22
المجموع	62	% 100

إن وقت الفراغ هو الوقت الذي يتحرر فيه الإنسان من الالتزام والضغوط المختلفة، وإن الاستخدام الأمثل والصحيح لهذا الوقت يساهم في تنمية المواهب الروحية والعقلية والجسمية للإنسان، وهو حق للإنسان في المجتمع الحديث.

ويقضي معظم الصحراويين أوقات فراغهم في زيارة الأهل والأقارب خاصة وأن المبحوثين لديهم أقارب بالمناطق الأخرى حيث تقوم الأسرة بزيارة العائلة من ناحية الزوج أو الزوجة، ويتبادلون الأحاديث ويقوم كل جانب بتقديم المساعدات والنصائح

والتوجيهات، ومثل هذه الزيارات الاجتماعية تأخذ محلها في أوقات الفراغ، فهذه العلاقات القرابية تساهم في تمتين وتقوية أواصر المحبة والتفاهم وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين يقضون أوقات فراغهم في زيارة أهلهم وأقاربهم، لكن هذه الزيارات حتى وإن أخذت أوقاتها في أيام الفراغ وهذا ما لاحظناه خلال توجهنا إلى مجتمع الدراسة أيام العطلة لا تنفي وجودها في الأيام الأخرى نظرا لأن المناطق التي يقطن بها غير بعيدة.

أما عن الذين يقضون أوقاتهم مع أصدقائهم فتقدر بـــ 24,19 % في مقاهي المنطقة فلازالت المقاهي من أهم وسائل الترويح في المجتمع الصحراوي حيث يقضي فيها الشباب والشيوخ أوقات فراغهم خاصة وأنهم أفراد بطالين.

أما البعض الآخر خاصة النساء فلا تجد الاختيار سوى قضاء وقت فراغها في قضاء شؤون الأسرة من أعمال منزلية تنظيف وشطف والطرز، وهناك من شغلها في القراءة وكتابة الشعر، وهناك من يقضيها في اقتناء الأغراض من السوق، وهناك من الشباب من يقضيها في نوادي الانترنت وهي فئة قليلة مقارنة مع من يقضونها من المقاهي، فعوض أن يشارك هؤلاء الأفراد في بناء وتقدم مجتمعهم يقومون بتمضية الساعات في المقاهي ن وهذا راجع إلى عدم وجود جمعيات اجتماعية ونوادي رياضية تشجع الأفراد على استغلال أوقاتهم بطريقة نظامية وحضرية.

وأخيرا عدم تعود أبناء المجتمع الصحراوي على تقسيم الأوقات اليومية وأوقات فراغهم يؤدي إلى فشلهم في استثمار أوقات الفراغ.

فعدم وجود خدمات الترويح يترجم عدم وجود الأجهزة الرسمية والأهلية التي تهتم بتخطيط وإدارة وبرمجة أنشطة الفراغ والترويح. وعلى برامج التنمية الحضرية توفير خدمات الترويح والخدمات الاجتماعية والثقافية لكل فئات المجتمع، وهذه مشكلات الحضرية بالمجتمع المدروس، و ما تذهب إليه إشكالية الدراسة وأهدافها كون الإنسان وأطره الاجتماعية والثقافية هي المحك الذي يجب إعطاؤه الأولوية ومراعاته في تسطير البرامج التنموية لأنه هو الذي يحرك حياة المجتمع بكل مرافقه وخدماته ونظمه.

ثانيا: استخلاص النتائج

1- الخصائص العامة للمبحوثين

2- خصائص المسكن و استعمالاته

3- العلاقات الجوارية و المجالية

4- الخدمات التعليمية و الصحية و النقل

5- الجانب الاقتصادي

6- الآراء و الاتجاهات

7- النتائج حسب الفرضية و الأهداف

ثانيا: استخلاص النتائج:

إن الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة خلصت بها إلى نتائج من خلال المعلومات الواردة في الاستمارة في مجتمع البحث والتي لها علاقة بمؤشرات الفرضية والأهداف التي وضعت للدراسة.

وتتمثل نتائج هذه الدراسة حول مشكلات التنمية بالمدينة الصحراوية في:

1- الخصائص العامة للمبحوثين:

- تتجلى الخلفية الاجتماعية لأسر العينة من خلال الأصول التي ينحدرون منها والتي تتجسد في تمسك أسر مجتمع البحث بعدد الأفراد الكبير الذي هو من تقاليد العائلة الجزائرية ، التي تتميز بكثرة أفراد الأسر، والذي يفوق 5 أفراد كما يؤكده الجدول رقم 06. ثم إن أغلب أفراد العينة هم أرباب أسر مسؤولين عن عائلاتهم الكبيرة العدد.

- انتشار المستويات التعليمية المتوسطة بين المبحوثين إلى جانب انتشار البطالة؛ المشكل المستفحل بالحي، وأفراد العينة أرباب الأسر الذين يعملون لا يلبون مستحقات أسرهم فأغلبهم يعملون بالأعمال التي لا تتطلب مستوى تعليمي، وهذا ما يؤكده الجدول رقم 08. ومنه نستنتج تدني المستوى التعليمي والمعيشي للمبحوثين.

2- خصائص المسكن واستعمالاته:

- أغلب المساكن بالحي لا تستوعب عدد أفراد الأسرة الكبير مما يؤدي إلى تزاحم داخل المسكن فأغلب شقق المساكن تحتوي على غرفتين إلى ثلاث غرف ، وهذا ما يعكس لنا طريقة التخصيص.

- إن المجتمع الصحراوي مجتمع تسود فيه "الحرمة"، ولكون البناء الجماعي بهندسته ثقافة جديدة على هذا المجتمع هناك فئة من المبحوثين الذين قاموا بتعديلات؛ إلى جانب التوسيع في الغرف قاموا بغلق الشرفة من أجل الحفاظ على حرمة المسكن، وهذا ما جاء في الجدول رقم 13.القيام بممارسة عمرانية من اجل الحفاظ على عاداته الاجتماعية وعلى تقاليده.

- رغم ضعف مداخيل أسر العينة إلا أن أغلب مساكنهم تحتوي على التجهيزات الحديثة والضرورية كالثلاجة إلى جانب التلفاز، وضعف مداخيلهم تجعلهم من الصعب امتلاك الكماليات فأغلبهم ينفقون على ضرورات المعيشة.

- رغم كون المجتمع المدروس يوصف بالحضري إلا أن الحي يعاني الكثير من المشكلات ومنها نقص المرافق والخدمات خاصة غاز المدينة أين يستعمل المبحوثين غاز القارورات هذا الأخير الذي يعانون النقص فيه في فصل الشتاء. وهذا ما يؤكده الجدول رقم 15. إلى جانب عدم احتواء بعض منازل أفراد العينة على الكهرباء أين يقومون بجلبه من المنازل المحاذية، وهذه بعض المشكلات التنظيمية بالحي.

3- العلاقات الجوارية والمجالية:

تطرقت في هذا المحور إلى طبيعة العلاقات التي تجمع الجيران فيما بينهم خاصة مع نمط عمراني يختلف عن النمط التقليدي والفردي وتوصلت إلى ما يلي:

- رغم كون المجتمع حضري لا توجد قرابة بين الجيران هناك بعض السلوكات التقليدية قائمة، وهذا من خلال تأمين المبحوثين لجيرانهم على مساكنهم أثناء غيابهم وهذا ما يؤكده الجدول رقم 20، نظرا للعلاقة الحسنة بينهم.

- إن العلاقات الاجتماعية بالمجتمع الصحراوي لها دور في البناء الاجتماعي بالمنطقة وهذا ما توصلت إليه من هذه الدراسة، فرغم انفصال المبحوثين عن أقاربهم مجاليا لم يؤدي هذا إلى بعدهم اجتماعيا فلازالت الزيارة تلعب دورها بهذه المجتمعات وهذا ما يؤكده الجدول رقم 50 في زيارة المبحوثين لأقاربهم الموجودين بالمنطقة أو خارجها.

4- الخدمات التعليمية والصحية والنقل:

تطرقت في هذا المحور إلى دراسة الخدمات والمرافق الموجودة بالحي فتوصلت إلى:

- يعاني الحي من نقص الخدمات التعليمية والمتمثلة في الثانوية والمراكز التكوينية الأمر الذي لا بد من برامج التنمية بالمنطقة تسطيره. فأغلب الأبناء الذين يزاولون .
- الدراسة هم في المرحلة الابتدائية أين يقيم المتمدرس بالمنطقة وهذا ما يؤكده الجدول رقم 28. وما
- نقص المرافق والخدمات التعليمية والصحية يؤدي إلى عدم استقرار الحياة الاجتماعية وهذه أحد أهم المشكلات التي يعاني منها المبحوثين والحي في حد ذاته.
- أغلب المبحوثين وكعادة المجتمع الصحراوي يقضون أوقات فراغهم في زيارة الأقارب والأهل خاصة أن لهم أقارب بالمنطقة وخارجها، إلى جانب من يقضونها بالمقاهي والأسواق فليس هناك ثقافة حضرية في استغلال أوقات الفراغ، وهذا ما حتمته البرامج التنموية من خلال عدم تسطيرها لخدمات الترويح بالمنطقة، وهذا ما يؤكده الجدول رقم 50. وهذا أيضا أحد المشكلات المتواجدة بالمنطقة.

خدمات النقل:

تناولت في هذا المحور أهم وسائل النقل استعمالا من طرف المبحوثين وهل توجد صعوبة للتنقل بالمنطقة فتوصلت إلى:

- نال النقل حظه من البرامج التنموية وهذا من خلال توفير وسائل النقل بالمنطقة، فالحافلة هي الوسيلة الأكثر استعمالا من طرف المبحوثين في تنقلاتهم وتفضيلهم لها نظرا لتوفرها كوسيلة نقل وعدم وجود ازدحام بداخلها، وهذا ما يؤكده الجدول رقم 31-32.
- عدم وجود صعوبات في التنقل بالمنطقة نظرا لتوفر وسائل النقل في أوقات منتظمة ووجود منطقة محددة للتنقل مما يعكس الجانب التنظيمي بالحي في مجال النقل.

وعليه فقد حققت برامج التنمية الحضرية بالمنطقة جانبا هاما في مجال النقل ووسائله.

5- الجانب الاقتصادي:

تطرقت في هذا المحور إلى أهم مصادر الدخل للمبحوثين وجوانب الإنفاق من اجل معرفة المستوى الاقتصادي للأسر والحي فتوصلت إلى:

- كما سبق ذكره فأغلب أفراد مجتمع البحث من البطالين وهذا ما يؤثر على جوانب حياتهم المعيشية والاجتماعية وعليه فهم ذوي مستوى دخل ضعيف والمصدر الرئيسي لمن هم من الفئة العاملة من عملهم لا يمتلكون مصادر أخرى لدخل ، وهذا ما يؤكده الجدول رقم 35-36 ، وهذا ما يدل على ضعف المستوى المعيشي للحي.

- إن ضعف المستوى المعيشي للسكان وتوزيع المسؤوليات على عدد أفراد يفوق 5 أفراد يجعل أغلبهم يقومون بالإنفاق على ضرورات المعيشة فهم ينفقون على المنتوجات الغذائية على اعتبار التغذية مستهلك المدخول الرئيسي ، وهذا ما يؤكده الجدول رقم 37، وما يعكس لنا الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسر وعدم تلبية جميع الرغبات والحاجات المعيشية.

- رغم الاستقلالية التي يحتمها النمط العمراني إلا أن فئة المبحوثين لازالت متمسكة بما هو تقليدي، وهذا من خلال تمسكها بطريقة الإنفاق أين يقوم أفراد آخرين من أقارب الزوج كما سمي بيت الجد بمساعدتهم على الإنفاق وتلبية حاجات أسرهم ذات العدد الكبير وهذا ما يدل على التواصل الاجتماعي وما يؤكده الجدول رقم .39

6- الآراء والاتجاهات:

في هذا المحور تناولت آراء واتجاهات المبحوثين التي تعكس سلوكياتهم وتعاملهم مع المجال وتوصلت إلى:

- رغم كون الحي حضري إلا أنه من خلال مساءلتي لأفراد العينة في رغبتهم بالاستقرار به، أغلبهم يحبذون الرحيل منه لنقص المرافق والتجهيزات والخدمات كما أكدته الجداول 20-29.

- عدم رغبة بعض أفراد العينة السكن بالعمارة وتفضيل البيت الفردي لما يحمله من خصائص المسكن التقليدي، وهذا ما تؤكده الجدول 42، فمازال بعض المبحوثين

مرتبطين بما ألفوه من البساطة خاصة وان منهم قبل أن يرحلوا إلى المجتمع المدروس كانوا يقطنون سكنات فردية تتماشى وثقافتهم وسلوكياتهم، والعمارة بالنسبة لهم ثقافة جديدة على المجتمع الصحراوي لا تتماشى وتركيبته الاجتماعية.

- كما سبق ذكره في النتائج السابقة ومن خلال مساءلتي للمبحوثين يعاني الحي العديد من المشكلات خاصة غاز المدينة، إلى جانب نقص الماء والكهرباء. إضافة إلى هذه المشكلات التنظيمية هناك مشكلات اجتماعية كالسرقة والمخدرات.

- إن المشكلات التي يعاني منها الحي هي مشكلات قائمة يعاني منها السكان وأدت إلى عدم استقرار الحياة الاجتماعية به، وفي اقتراحاتهم لحل هذه المشكلات يرون في البلدية المسؤول الوحيد القادر على حلها، فهي مشكلات خارجة عن طاقاتهم، عدا بعض المشكلات الاجتماعية التي قد يتعاونون فيما بينهم لحلها، وهذا ما يؤكده الجدول رقم 45، وهذا ما يعكس انفصال بين المبحوث والبلدية وعدم اشتراكه كمواطن في محاكاة واقعه ومشاكله، لأنه هو المعني وراء أي مخطط وهدف أي خطة تنموية، فهو محرك الحياة لاجتماعية داخل المجتمع.

- في رأي مجتمع البحث الإنسان الحضري هو من ولد بالمدينة أو يسكن وسطها، على اعتبار المدينة بخصائصها تنتج الإنسان الحضري، وهذا ما يعكس لنا عدم اعتبار أنفسهم كسكان حضريين كون المنطقة ليست لها مميزات المدينة، وهذا ما يؤكده الجدول رقم 50، فهي تعاني من نقص المرافق الصحية و الثقافية والترويحية والسياحية وما يؤهلها لأن تكون منطقة حضرية، فهي عمران حضري لكن قالب اجتماعي مليء بالخلفيات والرواسب الثقافية التقليدية للمجتمع الصحراوي.

- إن المشاركة السياسية والثقافية للمجتمع تعبر عن مدى ارتباط الفرد بمجتمعه ومن خلال دراستي هذه فأغلب المبحوثين بعيدين عن مثل هذه الثقافة الحضرية، وهذا من خلال عدم اندماجهم في جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، وعدم تطلعهم على ما يحدث خارج مجتمعهم وارتباطهم بمحيطهم ومنطقتهم مما يجعل مثل هذه المجتمعات كما يطلق عليها قليلة الانفتاح على العالم الخارجي من الصعوبة إحداث التغير الموجه بها إلا بعد القيام بنشر الوعي وخلق مجتمعات حضرية تتلاءم وطبيعتها وثقافتها.

* من خلال ما سبق ذكره من نتائج البحث والدراسة حول المجتمع الحضري الصحراوي وأهم المشكلات التي يعاني منها نستنتج بأن الجوانب الاجتماعية لازالت بعض الرواسب التقليدية موجودة وقائمة، الأمر الذي يجب من برامج لتنمية مراعاته خلال عمليات التخطيط، فالإنسان بأطره الثقافية هو المحور الأساسي لأي عملية تنموية كانت ، وعليه توجب إشراكه كمواطن في الاحتكاك بمجاله ومحيطه وكل ما يقدم له مسكنا كان أم خدمة، وتبين بأن الفرد الصحراوي يختلف عن الفرد القاطن بالشمال نظرا للطبيعة الصحراوية وطبيعة الحياة الاجتماعية البسيطة التي تحتم طبيعة عمران خاص وبرامج تنموية لا بد أن تأخذ بالاعتبار مشاركة المواطنين حتى تتمكن التنمية الحضرية من تحقيق أهدافها بالمنطقة و تجسيد مجتمع حضري صحراوي.

7- النتائج حسب الفرضية والأهداف:

1- مطابقة النتائج للفرضية:

من خلال النتائج لتي ذكرت سابقا في تحليل البيانات التي جاءت في استمارة البحث التي تمثل مؤشرات الفرضية في الجانب العمراني والجانب الاجتماعي للمجتمع الحضري الصحراوي والمشكلات التي يعاني منها توصلنا إلى:

أولا: وتتمثل في المؤشرات الخاصة بالجانب العمراني والتي تؤيد الفرضية بنسب متباينة كما سنتعرض له فيما يلي:

- مؤشر وجود نماذج بناء غير متطابقة والثقافة المحلية ، وهذا ما تؤكده النتائج المتحصل عليها من خلال التحليل الخاص بعدد غرف شقق المساكن ورأي السكان في الرغبة بالسكن في العمارة كما جاء في الجدول 42. ومن خلال ملاحظتي الميدانية فالمجتمع الصحراوي مجتمع تمثل فيه لقصور نواة المدينة الصحراوية بهندسته العمرانية والاجتماعية والعمارة ثقافة جديدة على المجتمع المدروس؛ الأمر الذي جعل بعض المبحوثين لا يتبلون السكن بها.

- مؤشر عدم مراعاة استعمال المواد المحلية في بناء المساكن ، فخصائص البيئة المحلية تؤثر في بناء المساكن، خصوصا بالنسبة لاستخدام مواد البناء حسب أماكن توافرها، فالبيئة الصحراوية يستعمل فيها لبناء المساكن الطين واستخدام النخيل والقصب مع الطوب ، وهذا ما نراه في مساكن القصور التقليدية للوقاية من الحرارة وأشعة الشمس وتوفير التهوية، ثم إن العمارة عمران حديث الهندسة ومواد بنائه لتحمل ارتفاعه، الأمر الذي جعل بعض المبحوثين يرفضون السكن بها وتفضيل البيت الفردي الحديث لأن له نقس خصائص المسكن التقليدي كما جاء في الجدول رقم 42.

- عدم مراعاة علو المسكن في عدد الطوابق، خاصة وأن المجتمع الصحراوي يبني في غالبية الأمر من طابق واحد وتكون واسعة تتسع لأفراد العائلة المركبة، وهذا ما جاء في تحليل جدول 42 أين توجد فئة من المبحوثين تشتكي من سكنها بالطابق الأخير رغم أن العمارة لا تتجاوز 3 طوابق.

- مؤشر عدم مراعاة رغبة المستفيدين من المسكن وهذا ما ذهب إليه التحليل حول عدم الرغبة المسكن بالحي، وهذا ما يؤكده التحليل الميداني ومن خلال الجداول التي تبين عدم الرغبة السكن بالعمارة ولاستقرار بالحي.

ب- ثانيا: وتتمثل في المؤشرات الخاصة بالجوانب الثقافية والاجتماعية والتي تؤيد الفرضية بنسب متفاوتة.

- مؤشر التمسك بالعادات والتقاليد وهذا من خلال بعض السلوكات والرواسب التقليدية والتي جاءت في التحاليل السابقة من خلال تامين الأفراد لمساكنهم عند الجيران عند غيابهم، وإقامة أفراد آخرين بالمسكن الواحد ومساعدة أفراد آخرين في الإنفاق كما بينته الجداول (16-20-35- 39) .

- مؤشر وجود أفراد آخرين في الأسرة أقارب وأصهار يسكنون مسكنا واحدا كما جاء في تحاليل الجدول رقم (16-17)

- مؤشر عدم اشتراك المجتمع المعني في إعداد البرامج التنموية وعدم استشارته فيها وهذا ما جاء في التحليل الخاص بعدم مراعاة رغبتهم كمستفيدين من المسكن ، و ما يؤكده الجدول رقم (41-42).

- نقص المرافق والتجهيزات وهذا ما تؤكده الجداول رقم (28-29) من خلال نقص الخدمات التعليمية والصحية، وعدم توفر الخدمات الضرورية للمسكن من مياه وغاز وكهرباء، وهذا ما تؤكده الجداول رقم (15-44).

مطابقة النتائج للأهداف:

- الهدف المتعلق بمعرفة مسار التنمية الحضرية في الجوانب الاجتماعية والعمرانية قديم التوصل إليه وذلك أن الجوانب الأكثر اهتماما في برامج التنمية هي قضية المسكن وإنشاء العمارات دون إعطاء الأولوية للجوانب الاجتماعية للمجتمع، من خلال تمسك هذا الأخير ببعض الرواسب الثقافية، إلى جانب النقص الواضح في المرافق والتجهيزات، فالاهتمام بالجوانب المادية على اللامادية هو الذي أدى إلى حدوث خلل في إنتاج مجتمع صحراوي متحضر مثله مثل المجتمعات في الشمال، وهذا ما ذهبت إليه الدراسة التي تناولناها حول التغير في مجتمع القصور.

- من خلال ما اقترحته المشاريع التنموية لاحظنا عدم تجاوب المبحوثين مع ما جاءت به، وهذا من خلال عدم رضاه السكن بالعمارة وتفضيلهم السكن بالمسكن الفردي الحديث لأن له نفس الفضاءات بالمسكن التقليدي، لذا حتى يتجاوب المبحوثين مع ما هو مبرمج لابد من استشارتهم وإشراكهم في إعداد المخططات، فالإنسان بأطره الاجتماعية والثقافية هو المحور الأساسي لتحقيق التنمية شروطها كما هو الحال في مدن الشمال.

- توصلت الدراسة إلى اقتراح بعض الحلول لتفادي المشكلات بالمجتمع البحث خاصة وأنه كثرت الدراسات على المجتمع الصحراوي كمجتمع تقليدي حاولت الباحثة من خلال هذا الطرح تناول الجانب الحضري في هذه المجتمعات وما المشكلات التي يعاني منها.

ثالثا: الاقتراحـــات و التوصيـــات:

من خلال تناول موضوع مشكلات التنمية المجتمع الحضري الصحراوي والوقوف على المشكلات التي يعاني منها تم التوصل إلى تقديم بعض الاقتراحات المتواضعة والتي تتمثل في:

1- تهيئة مجال حضري يتناسب عمرانه و مواد بنائه مع الطبيعة الصحراوية و ذلك بإدخال بعض التجديدات التي تتماشى و تلك الثقافة التي يمثل فيها القصور نواة المدينة الصحراوية و سكانها مرتبطين بعاداتهم و تقاليدهم .

2- إشراك الفرد و دمجه في وضع المخططات التنموية وذلك من خلال محاورته ومحاكاته لواقعه المعاش والاهتمام بتنمية الجوانب الاجتماعية والثقافية التي وإن تغيرت ليست مشجعة لحد كبير، وعليه وجب نشر الوعي والاهتمام بالإنسان الصحراوي في تجسيد أي عمل تنموي بهذه المجتمعات.

3- إذا كانت العمارة قد حققت أهدافها بالمناطق الشمالية فليس هذا معناه بأنها ستحقق ذلك بمناطق الجنوب، وعليه على المهندسين أن لا ينقلوا الطابع العمراني من منطقة تختلف طبيعيا وثقافيا إلى منطقة أخرى، فالجانب الاجتماعي الثقافي هو الذي يحدد طبيعة العمران التي يستوجب قيامه بأي منطقة، ولذا وجب تنمية الجوانب الاجتماعية للأفراد.

4- توفير الخدمات والتجهيزات الضرورية لأنها هي التي تؤدي إلى استقرار الحياة الاجتماعية للأفراد.

5- خلق الجمعيات والمؤسسات التي لها دور في توعية واشتراك لفرد لكسب الثقة بالجهات المخططة وحتى تتقبل التجديد وتحقق بالتالي أهدافها الملموسة.

6- الاهتمام بعنصر الشباب في المشاريع التنموية وذلك من خلال دمجهم في المجتمع العام، وذلك بتوفير كل ما يجعل هذه الأجيال الصاعدة تعبر عن الثقافة الجديدة التي تتصف بالمرونة للتفاعل مع ما يحدث بالمجتمع.

ب- التوصيات:

إن المجال يشمل البيئة أو المحيط اللذان تأصلت فيهما الظاهرة وتأثرت بخصائصهما وتكونت بالتالي مجمل الخصائص المميزة للظاهرة محل الاهتمام.

ومنهجيا يمكن فهم المجال في جانبه العام والخاص، فهناك المجال العام الذي يمثل الوحدة الكاملة في الخصائص العامة التي يشملها مفهوم الثقافة العامة، وهناك المجال الخاص أو ما يسمى مجال إجراء البحث الميداني الذي يمثل الإطار المكاني والبشري الذي يقرر في النهاية مسار البحث كله.

ونظرا لكون مجال البحث المعيار الأساسي لتحقيق البحث أهدافه، ومن خلال ما سبق ذكره والدراسة الميدانية التي قمت بها ارتأيت تقديم بعض التوصيات التي تساهم في مساعدة الباحثين خلال القيام بأي دراسة أو بحث علمي.

1- احترام الميدان الذي يتوجه إليه الباحث وذلك من خلال احترام ثقافته وخصوصية المجتمعات خاصة التقليدية منها والصحراوية.

2- عند الزيارة الاستطلاعية للمجال لابد على الباحث أن يدق في ملاحظاته حتى يستطيع الإلمام بجوانب الموضوع المختلفة وتجديد مجال البحث.

3-خلال المقابلة وأثناء ملء الاستمارة لابد أن يكون الباحث بسيطا في كلامه وأن لا يضغط على المبحوث خلال الإجابة، وأن يستعمل أبسط اللغات (اللهجة) حتى يكون هناك تواصل بين المبحوث والباحث طيلة أيام البحث الميداني.

المراجع و الملاحق

قائمة المراجـــع

I - المراجع باللغة العربية.

II - المراجع باللغة الأجنبية.

III - الرسائل الجامعية.

IV - الوثائق و التقارير.

V - المقابلات

قـــائمـــة المراجـــــع

I- <u>المراجع باللغة العربية:</u>

1. ابن خلدون : كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر ط2 . بيروت سنة 1921.
2. إبراهيم عبد الهادي المليجي : التخطيط للتنمية . المكتب الجامعي الحديث– القاهرة.سنة 2005
3. إبراهيم عبد الهادي المليجي : العولمة و أثرها في التخطيط الاجتماعي . المكتب الحديث – القاهرة.
4. السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري – دار المعرفة الجامعية. الجزء الأول.
5. أحمد مصطفى خاطر : التنمية الاجتماعية . المعوقات الأساسية نماذج ممارسة. المكتب الجامعي – الإسكندرية سنة 2002
6. أحمد مصطفى خاطر : تنمية المجتمعات المحلية – المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية .
7. إيف بينوت : ماهية التنمية ، ترجمة سعيد أبو الحسن – بيروت سنة 1976.
8. حسن إبراهيم عيد : دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي – الإسكندرية.
9. حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري .مركز الإسكندرية للكتـــاب سنـــــة 2005.
10. حسين عبد الحميد أحمد رشوان : دور المتغيرات الاجتماعيـــة في التنميـــة الحضرية.دراسة في علم الاجتماع الحضري. الإسكندرية
11. حسين عبد الحميد أحمد رشوان : علم الاجتماع الريفي – المكتب العربي الحديث سنة 2003.
12. حسن علي حسن : المجتمع الريفي الحضري – المكتب الجامعي الحديث – القاهرة.

13. حسين عبد الحميد أحمد رشوان : المدينة . دراسة في علم الاجتماع – المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية سنة 1998.
14. حسين أحمد : تاريخ ورقلة و وادي ريغ .
15. سعد طه علام : كتاب التنمية و الدولة – دار طيبة للنشر و توزيع التجهيزات العلمية سنـــة 2003
16. سميرة كامل محمد : التنمية الاجتماعية ، مفهومات أساسية ،رؤية واقعية –الإسكندرية
17. شبل بدران : التربية و المجتمع . رؤية نقدية في المفاهيم . القضايا و المشكلات الإسكندرية.
18. صلاح مصطفى الفوال : تنمية المجتمعات الصحراوية – مكتبة القاهرة الحديثة ط1 سنة 1968 .
19. علي أحمد فؤاد : مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي – دار النهضة العربية – بيروت.
20. علي أحمد فؤاد : علم الاجتماع الريفي . المكتب العربي الحديث – الإسكندرية.
21. علي الحوث: أسس التنمية و التخطيط الاجتماعي.كلية العلوم الاجتماعية- طرابلس.
22. علي سعيداني : بيروقراطية الإدارة . الجزائر . الشركة الوطنية للنشر و التوزيع سنـــــة 1981
23. علي الكواري : نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة – مركز الدراسات الوحدة العربية.
24. عبد الهادي الجوهري و آخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية . مكتبة النهضة – جامعة القاهرة.
25. عامر رمضان أبو ضاوية : التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري – بيروت – لبنان .
26. علاء الدين جاسم البياني : البناء الاجتماعي و التغيير في المجتمع الريفي – دار التربية – بغداد .

27. عبد الحميد الدليمي : السياسات الحضرية – منشورات جامعة منتوري – قسنطينة سنة 2004 .
28. عبد الحميد نجاح : منطقة ورقلة و ضواحيها من مقاومة الاحتلال إلى الاستقلال . من منشورات جمعية الوفاء للشهيد – تقرت سنة 1999 .
29. فادية عمران الجولاتي : علم الاجتماع الحضري . مؤسسة شبان الجامعة. الإسكندرية سنة 1993
30. لوجلي صالح الزوي : علم الاجتماع الحضري – جامعة قازيوس ط1 سنة 2002.
31. محمد الطاهر بلعمودي : تقرت عاصمة وادي ريغ .
32. محمد العربي ولد خليفة : المهام الحضرية للجامعة و المدرسة الجزائرية . ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1989
33. محمد الطاهر عبد الجواد : بحث تاريخي حول أحياء بلدية تبسبست .
34. مصطفى زايد : التنمية الاجتماعية و نظـــــام التعليم الرسمي في الجزائـــر سنـــة 1962 – 1980 – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر.
35. ماجدة علام : موضوعات في علم الاجتماع الحضري – المكتب الحديث – القاهرة .
36. محمد عبد الفتاح : التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية. جامعة الإسكندرية.
37. محمد عبد المولى : العالم الثالث و نمو التخلف . الدار العربية للكتاب سنة 1990.
38. محمد شفيق : التنمية و المشكلات الاجتماعية – المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية.
39. محمد شفيق : البحث العلمي . الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية.
40. محمد سعيد فرح : لماذا و كيف نكتب بحثا اجتماعيا – كلية الآداب – الإسكندرية.
41. محمد محمد قاسم : المدخل إلى مناهج البحث العلمي – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية .
42. نبيل السمالوطي : علم الاجتماع و التنمية . دراسات في اجتماعيات العالم الثالث – الهيئة المصرية للكتاب.الإسكندرية سنة 1976.

43. نذير زريبي : البيئة العمرانية بين التخطيط و الواقع ، الأبعاد التخطيطية و التحديات الاجتماعية –مجلة العلوم الإنسانية – قسنطينة سنة 2000.
44. وفيق أشرف حسونة : معوقات التنمية في العالم الثالث . المؤسسة العربية للدراسات و النشر –بيروت- لبنان سنة 1981.

II- المراجع باللغة الفرنسية

1- Andree Michel : Sociologie de la famille P.AF 1972.
2- Janine Brémond : la famille en questions + profil dossier Paris.
3- Yves grafmeyer : Sociologie urbaine – université lumièr Lyon II Paris.
4- Source syndicat d'initiative de Biskra – le sahara Constantinois imprimerie Algérienne 1923.

III - الرسائل الجامعية :

1 – أحمامة عبد القادر : مدينة تقرت ، تغطية المجال الحضري و آفاق التوسع سنة 2025 . شهادة مهندس دولة للتهيئة العمرانية سنة 2000 – 2001 .

2- زرواتي السعيد : مدينة تقرت ، تهيئة المجـــال الحضري و آفاق التوســـع سنة 2020 .مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية سنة 2000

3- شويشي زهية : مجتمع القصور ، دراسة في الخصائص الاجتماعية و العمرانية و الثقافية لقصور مدينة تقرت – مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير – علم الاجتماع الحضري سنة 2005 .

IV- التقارير و المخططات :

1 وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية : الجزائر غدا و وضعية التراب الوطني- الجزائر

2 وزارة التعليم الأصلي : المشروع التمهيدي للميثاق الوطني سنة 1976

3 وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية : تقرير عام للمخطط الخماسي سنة 1980 - 1984

4 وزارة التخطيط الجمهورية الجزائرية الديمقراطية . المخطط الخماسي الثاني سنة 1985 – 1989 تقرير عام .

5 جبهة التحرير الوطني - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 26

6 المعايير التخطيطية لبناء المناطق الصحراوية – مكتب الدراسات العمرانية – تقرت.

7 الهيكلة الحضرية ONS – الديوان الوطني للإحصاء collection سنة 1987.

8 مخطط شغل الأراضي بني أسود . بلدية تبسبست سنة 2002 .

9 المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بدائرة تقرت سنة 1995.

10 Pdeau المخطط التوجيهي للتعمير و العمران .التقرير التوجيهي لبلديات (تقرت . النزلة . تبسبست . الزاوية العابدية) مديرية التعمير و العمران ورقلة.

11 مخطط شغل الأراضي POS.

12 بلدية النزلة : تقرير حول بعض القضايا التي تعترض حركة التنمية بالبلدية . دائرة تقرت ولاية ورقلة .

V - <u>المقابـــــــــــــلات</u>:

1 - المصلحة التقنية لبلدية النزلة .

2 – مديرية التخطيط و التعمير

قائمة الملاحق

أ - استمارة البحث.

ب - فهرس الخرائط

ج - فهرس الجداول

د - فهرس المحتويات.

استمارة البحث

أولا : البيانات الشخصية

ثانيا : خصائص المسكن و استعمالاته

ثالثا : العلاقات الجوارية و المجالية

رابعا : خدمات النقل

خامسا : الجانب الاقتصادي

سادسا : الآراء و الاتجاهات

مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية

دراســـة ميدانيـــــة بمدينة تقرت

استمارة البحث :

أولا : البيانات الشخصية :

1- الجنس ذكر ( ) أنثى ( )

2- السن ..... سنة

3- المستوى التعليمي لا يقرأ و لا يكتب ( ) ابتدائي ( )

متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي ( )

4- مكان الميلاد : ريف ( ) حضر ( )

5- الحالة المدنية أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( )

أرمل ( )

6- عدد أفراد الأسرة ( ) شخص

7- الحالة المهنية عاطل ( ) عامل ( ) متقاعد ( )

* في حالة نعم : يسأل ما نوع العمل الذي يمارسه ؟

.....

ثانيا : <u>خصائص المسكن و استعمالاته:</u>

8- ما صيغة إقامتك بهذا المسكن ؟ مالك ( ) مستأجر ( )

9- كم عدد غرف مسكنك ؟ 2 ( ) 3 ( ) 4 ( ) فأكثر ( )

10- هل أن مسكنك مخصص إلى : غرفة نوم ( ) قاعة استقبال ( ) مطبخ ( ) حمام ( ) مرحاض ( ) غير مخصص ( )

11- هل قمت بتعديلات في المسكن ؟ نعم ( ) لا ( )

12- في حالة نعم يسأل ما نوع التعديلات ؟ إضافة غرفة ( ) أخرى ( )

13- هل يتوفر مسكنك على التجهيزات التالية ؟

- تلفـــاز ( ) - هاتف ( ) - راديو ( )

- برا بول ( ) - غسالة ( ) - ثلاجة ( )

14- هل يتوفر مسكنك على الخدمات التالية :

-ماء( ) - كهرباء ( ) - غاز ( ) - صرف صحي ( )

15- كيف يتم الخلص من المياه الغير صالحة للاستعمال؟

16- هل يقيم بالمسكن أفراد آخرين غير أفراد أسرتك ؟

نعم ( ) لا ( )

17- في حالة نعم يسأل منهم ؟

.....

ثالثا : العلاقات الجوارية و المجالية :

18- ما صلتك بجيرانك ؟

- أهـــــــل ( ) - أقارب ( )

- أصدقاء ( ) - لا صلة بهم ( )

19- كيف تصف علاقتك بجيرانك ؟ حسنة( ) عادية( )

جيدة( ) سيئة( )

20- هل تؤمن جيرانك على مسكنك أثناء غيابك ؟

نعم ( ) لا ( )

21- هل يقيم بالمنطقة أفراد من أقاربك ؟ نعم ( ) لا ( )

22- هل يقيم بالمناطق الأخرى أفراد من أقاربك ؟ نعم ( ) لا ( )

23- ماهي المنطقة التي تقتني منها أغلب أغراضك ؟

من ذات المنطقة نعم ( ) لا ( ) من منطقة أخرى ( )

من المدينة ( )

24- ماهي المؤسسات التي تترد عليها في المدينة ؟

البلدية ( ) المدينة ( ) أخرى ( )

25- هل لديك أطفال يزاولون الدراسة ؟ نعم ( ) لا ( )

26- يسأل في حالة نعم هل يتم ذلك على مستوى :

المنطقة ( ) المدينة ( ) خارج المدينة ( )

27 – هل لديك أبناء يتكونون بمراكز التكوين ؟ نعم ( ) لا ( )

28 - يسأل في حالة نعم هل يتم ذلك على مستوى :

المنطقة ( ) المدينة ( ) أخرى ( )

29- في حالة الكشف الطبي هل يتم ذلك على مستوى :

المنطقة ( ) المدينة ( ) أخرى ( )

30- هل تتوفر عادة الأدوية التي يحتاجها في صيدلية المنطقة ؟ نعم ( ) لا ( )

رابعا : **<u>خدمات النقل :</u>**

31- ما هي وسائل النقل الأكثر استعمالا لقضاء حاجتك ؟

سيارة خاصة ( ) حافلة ( ) دراجة ( ) أخرى ( )

32- ماهي الوسائل التي تفضلها للتنقل من المنطقة ؟

.....

33- هل توجد صعوبة في التنقل من المنطقة إلى المدينة ؟

.....

34- هل يوجد بالحي منطقة محددة للتنقل ؟ نعم ( ) لا ( )

خامسا : **<u>الجانب الاقتصادي</u>**:

35- ما هي مصادر الدخل الرئيسي لأسرتك؟

- من عملك ( )
- من عائدات أملاك خاصة ( )
- أخرى

.....

36- هل لديكم مصادر أخرى للدخل ؟ نعم ( ) لا ( )

37- في حالة نعم يسأل ماهي :

ملكية فلاحية لأرض ( ) عقارات مباني تجارية ( ) أخرى ( )

38- ما هي جوانب الإنفاق الأكثر لمدخولك ؟

التغذية ( ) اللباس ( ) الصحة ( )

التغذية ( ) اللباس ( )

39 – هل يساعدك أفراد آخرون في الإنفاق؟ نعم ( ) لا ( )

40- في حالة نعم يسأل من هم ؟

.....

41- هل تدخر جزءا من مدخولك الشهري ؟ نعم ( ) لا ( )

سادسا : الآراء و الاتجاهات :

42- هل تفضل الاستقرار بالحي ؟

نعم ( ) لا ( )

43- في حالة نعم يسأل لماذا ؟

.....

44- هل أنت راض بالسكن في العمارة ؟

نعم ( ) لا ( )

45- في حالة لا يسأل لماذا ؟

.....

46- هل ترى أن الحي يعاني من مشكلات ؟

نعم ( ) لا ( )

47- يسأل في حالة نعم ماهي هذه المشاكل ؟

.....

.....

48- ما هي اقتراحاتك لحل هذه المشكلات ؟

- تحمل البلدية مسؤولياتها ( ) - تعاون السكان و البلدية ( )

- تعاون السكان فيما بينهم ( ) - أخرى ( )

49- هل أنت منخرط في:

- جمعية سياسية ؟ نعم ( ) لا ( )

- جمعية ثقافيـــة ؟ نعم ( ) لا ( )

- جمعية بالحـــــي ؟ نعم ( ) لا ( )

50- ما هو الإنسان الحضري في رأيك ؟

- الذي ولد أصلا في المدينة ( ) - الذي يسكن وسط المدينة ( )

- الذي يملك سيارة ( ) - الذي يملك مسكنا جيدا ( )

51- هل يمكن أن تصف نفسك بأنك من أهل المدينة ؟ نعم ( ) لا ( )

52- يسأل في حال لا لماذا ؟

- لأن المنطقة ليست لها مميزات المدينة . نعم ( ) لا ( )

- أخرى .....

53- هل تطالع الصحف اليومية ؟ نعم ( ) لا ( )

54- كيف تقضي أوقات فراغك ؟

- زيارة الأهل ( ) مع الأصدقاء ( ) أخرى ( )

فهرس الجداول

الرقم	الجـــــــداول	الصفحة
01	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	161
02	يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن	162
03	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	163
04	يوضح توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد	164
05	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية	165
06	يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة	166
07	يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل	167
08	يوضح توزيع أفراد العينة حسب صيغة ملكية المسكن	168
09	يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد غرف المسكن	172
10	يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد غرف المسكن	172
11	يوضح توزيع أفراد العينة حسب تخصيص غرف المسكن	174
12	يوضح توزيع أفراد العينة حسب القيام بتعديلات	176
13	يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع التعديلات	176
14	يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفر التجهيزات بالمسكن	177
15	يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفر الخدمات بالمسكن	178
16	يوضح توزيع أفراد العينة حسب إقامة أفراد آخرين بالمسكن	179
17	يوضح توزيع أفراد العينة حسب علاقتهم بالمقيمين معهم	180
18	يوضح توزيع أفراد العينة حسب صلتهم بجيرانهم	184
19	يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقة مع جيرانهم	184
20	يوضح توزيع أفراد العينة حسب تأمين الجيران على مساكنهم بغيابهم	185
21	يوضح توزيع أفراد العينة حسب تواجد أفراد من الأقارب بالمنطقة	186
22	يوضح توزيع أفراد العينة حسب تواجد أفراد من الأقارب بالمناطق الأخرى	187

23	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المنطقة التي يقتنون منها أغلب الأغراض	187
24	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤسسات التي يتردد عليها	188
25	يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجود أطفال لديهم يزاولون الدراسة	192
26	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المنطقة التي يتم بها التمدرس	193
27	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأبناء الذين يتكونون بمراكز التكوين	195
28	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المناطق التي يتم بها التكوين	195
29	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المنطقة التي يتم بها الكشف الطبي	196
30	يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفر الأدوية في صيدلية المنطقة	197
31	يوضح توزيع أفراد العينة حسب وسائل النقل الأكثر استعمالا	200
32	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوسائل المفضلة لديهم للتنقل	202
33	يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجود صعوبة في التنقل بالمنطقة	202
34	يوضح توزيع أفراد العينة حسب تواجد منطقة محددة للتنقل	203
35	يوضح توزيع أفراد العينة حسب مصادر الدخل الرئيسي	207
36	يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجود مصادر أخرى للدخل	208
37	يوضح توزيع أفراد العينة حسب جوانب الإنفاق الأكثر استهلاكا للمدخول	209
38	يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجود أفراد آخرون يساعدون في الإنفاق	210
39	يوضح توزيع أفراد العينة حسب صلتهم بالأفراد الذي يساعدونهم بالإنفاق	211
40	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الادخار من المدخول الشهري	211
41	يوضح توزيع أفراد العينة حسب رغبتهم الاستقرار بالحي	215
42	يوضح توزيع أفراد العينة حسب مدى رضاهم السكن بالعمارة	216
43	يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجود مشاك بالحي	217
44	يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع المشكلات التي تعاني منه المنطقة	218
45	يوضح توزيع أفراد العينة حسب اقتراحاتهم لحل المشكلات بالحي	219
46	يوضح توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في صفات الإنسان الحضري	220
47	يوضح توزيع أفراد العينة حسب وصفهم أنفسهم كسكان حضريين	221

48	يوضح توزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم قبول أنفسهم كسكان حضريين	222
49	يوضح توزيع أفراد العينة حسب مطالعتهم الصحف اليومية	222
50	يوضح توزيع أفراد العينة حسب قضاء وقت فراغهم	223

جـــ: فهرس الخرائط و الصور:

الخريطـــــة	الصفحة
الخريطة 01: موقع المجال العـــام – تقـــرت	111
الخريطة 02: التقسيم الإداري لمدينة تقرت	117
الخريطة 03: مناطق توسع المجال العمراني في مدينة تقـــرت	120
الخريطة 04: التوسعات العمرانيـــة في النزلـــة	130
الخريطة 05: موقع مجال الدراســـة(عين الصحراء)	146
الخريطة 06: مخطط القطـــاع عين الصحـــراء	149
الصورة 01: تبين الاستعمال السكني بمجال الدراسة	175
الصورة 02: تبين أحد المرافق التعليمية لمجال الدراسة	194
الصورة 03: تبين أحد المرافق الصحية لمجال الدراسة	198
الصورة 04: تبين وسائل النقل المستعملة لمجال الدراسة	201
الصورة 05: تبين المنطقة المحددة للتنقل بمجال الدراسة	201

د - فهــرس المحتويــات

الموضـــــــوع	الصفحة
مقــدمـــة	02
الفصل التمهيــدي	
أ- الإشكالية	6
ب-أهمية الموضوع	8
جـــ- أسباب اختيار الموضوع	9
د – أهداف البحث	9
هـــ- الفرضية و المؤشرات	10
الفصل الأول : المفاهيم و الأطر النظرية	
تمهيد	13
1 – التنمية و المفاهيم المقاربة	14
1-1. التنمية	14
1-1-1. التنمية من منظور اقتصادي	15
1-1-2. التنمية من منظور اجتماعي	15
1-1-3. التنمية من منظور بعض الهيئات الدولية	16
1-2. التنمية الحضرية	17
1-3. التخطيط	17
2 – المجالات الاجتماعية للتنمية الحضرية	21
2-1. التعليم	21
2-2. الصحة	22
3- التنمية الحضرية و مشكلاتها	22
3-1.العوامل الديمغرافية	23
3-2. العوامل الاجتماعية	23
3-3. العوامل الثقافية	24
3-4. التخطيط كمعوق للتنمية	25
3-5. المعوقات الإدارية	26
3-6. العوامل النفسية	29
الفصل الثاني : التخطيط و التنمية الحضرية	
تمهيد	32
1- مفهوم التخطيط و أهميته في التنمية الحضرية	33

1-1. مفهوم التخطيط	33
1-2. أهمية التخطيط للتنمية الحضرية	35
1-3. أهداف التخطيط و التنمية	37
2- التخطيط الحضري و مجالاته	38
2-1. السكان	40
2-2. التخطيط للأسواق و خدمات الترويح	43
2-3. التخطيط للنقل	45
3- الأهداف الاجتماعية للتنمية و التخطيط الحضري	47
الفصل الثالث : المجتمع الحضري الصحراوي	
تمهيد	50
1- خصائص المجتمع الحضري الصحراوي	51
1-1. خصائص المجتمع الريفي	52
1-2. خصائص المجتمع الحضري	59
2- البناء الاجتماعي و الثقافي للمجتمع الصحراوي	69
3- مشكلات المجتمع الحضري الصحراوي	70
3-1. المشكلات الاقتصادية	71
3-2. مشكلة الإسكان	73
3-3. المشكلات الاجتماعية	73
3-4. المشكلات الثقافية	74
3-5. المشكلات الصحية	75
3-6. المشكلات العمرانية	76
الفصل الرابع : مجالات التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية	
تمهيد	78
1- التنمية الحضرية و المرافق و الخدمات التعليمية و الصحية	79
2- تخطيط السكن و الإسكان	81
3- التنمية في مجال النقل و ا لمواصلات	87
الفصل الخامس : التنمية في المجتمعات الحضرية في الجزائر و مجالاتها و مشكلاتها	
تمهيد	90
1- إستراتيجية التوازن الإقليمي و العمراني	91
2- مجالات التنمية في التجمعات الحضرية بالجنوب	98
2-1.الخدمات التعليمية و الصحية	99
2-2. السكن و الإسكان	101
2-3. التنمية في مجال النقل و المواصلات	103

3- مشكلات و عوائق تنمية المدن الجنوبية	103
الفصل السادس : الخصائص العامة لمدينة تقرت	
تمهيد	108
1- نشأة المدينة	109
2- الموقع و الخصائص الطبيعية	110
2-1. الموقع الجغرافي و الإداري	110
2-2. موضع المدينة	110
2-3. ايجابيات الموضع و سلبياته	112
أ- الايجابيات	112
ب- السلبيات	112
2-4. التضاريس	112
2-5. المناخ	113
3- الخصائص الاجتماعية و مراحل النمو السكاني	113
3-1. المرحلة الأولى 1966 – 1977	115
3-2. المرحلة الثانية 1977 - 1987	115
3-3. المرحلة الثالثة 1987 – 1989	115
4- التركيبة الاقتصادية لمدينة تقرت	118
4-1. القوى النشطة	118
4-2. القوى الغير نشطة	118
5- مراحل النمو ا لعمراني لمدينة تقرت	119
5-1. مرحلة ما قبل الاستعمار	119
5-1-1. المرحلة الأولى 1400 – 1853	119
5-1-2. المرحلة الثانية 1583 - 1853	121
5-2. فترة الاستعمار الفرنسي 1854 - 1962	121
5-3. فترة ما بعد الاستقلال 1963 - 2001	122
5-3-1. المرحلة الأولى 1963 - 1979	122
5-3-2. المرحلة الأولى 1980 - 2001	122
6- الخصائص العمرانية و الأنماط السكنية	123
6-1. النمط التقليدي	123
6-2. النمط العادي	124
6-3. نمط العمارات	124
6-4. نمط الفيلات	125
7- التنمية في مجال الإسكان بمدينة تقرت	125

الفصل السابع : التنظيم المجالي لبلدية النزلة	
تمهيد	127
1- نشأة بلدية النزلة و تطورها	128
2- تطور النزلة و تقسيمها العمراني	128
2-1. التجمع الثانوي الحرية عسو	131
2-2. التجمع الثانوي عين الصحراء	132
2-3. التجمع الثانوي سيدي ماضي	132
3- الخصائص الاجتماعية لبلدية النزلة	133
3-1. الأصول الاجتماعية للبلدية	133
3-1-1. الحشاشنة	134
3-1-2. المجاهرية	135
3-1-3. الأصول البدوية المتمدنة	135
3-2. نشاط السكان	136
3-3. الفئات العمرية	136
3-4. الخصائص المرفولوجية	136
4- المرافق و التجهيزات التعليمية و الصحية و النقل	137
4-1. المرافق التعليمية	137
4-2. المرافق الصحية	138
4-3. المرافق الثقافية و الرياضية	139
4-4. المرافق السياحية و الدينية	139
4-5. شبكة الطرق	140
5- التنمية و مشكلاتها	140
الفصل الثامن : الإجراءات المنهجية للدراسة	
1- المجال و العينة	144
1-1. المجال	144
1-2. العينة و طريقة اختيارها	147
2- المنهج و الأدوات	150
2-1. المنهج	150
2-2. الأدوات	151
2-2-1. الملاحظة	152
2-2-2. المقابلة	152
2-2-3. الاستمارة	154
الفصل التاسع : تحليل و تفريغ البيانات و نتائج الدراسة	

تمهيد	158
أولا : تحليل و تفريغ البيانات الميدانية	
المحور الأول : الخصائص العامة لمجتمع البحث	159
المحور الثاني : بيانات عن المسكن و استعمالاته	170
المحور الثالث :العلاقات الجوارية والمجالية في مجتمع البحث	182
المحور الرابع :المرافق و خدمات التعليم و الصحة و النقل	190
المحور الخامس :المستوى الاقتصادي لمجتمع البحث	205
المحور السادس : آراء و اتجاهات المبحوثين	213
ثانيا : استخلاص النتائج	226
ثالثا :الاقتراحات و التوصيات	235
المراجع	
الملاحق	
الفهارس	